2020

مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية

د. مروة خليل

مدرس العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

ملخص

تتنوع نظريات العلاقات الدولية ما بين وضعية وما بعد وضعية. ولكننا نجد أن هناك بعض المفاهيم المشتركة والقضايا التي شغلت باحثي العلاقات الدولية على اختلاف مشاربهم، ومن ذلك المفهوم الهيمنة.

تعرف الهيمنة على أنها تفوق دولة عظمة في النسق الدولي، بحيث يضع الأنماط والسلوك والقواعد التي تتبعها بعض الدول في النسق. وهذا التعريف غير نهائي، فلقد اختلف كتاب العلاقات الدولية في وضع تعريف جامع شامل لمفهوم الهيمنة. ولكن اللافت للنظر اتفاق بين الواقعية والليبرالية حول الهيمنة. فنظرية الاستقرار الهيمني نجد لها جذوراً مشتركة بين النظريتين، وإن كان هناك بعض الاختلافات التي تم توضيحها في البحث. فهناك من يفرق بين الهيمنة والقيادة من جهة، ومن يفرق بين الهيمنة والسيطرة، وتم عرض الاختلافات بين الهيمنة والقيادة والسيطرة.

ونظرية الاستقرار الهيمني تؤكد على أهمية وجود مهيمن في النسق الدولي، أما الاختلاف بين الواقعية والليبرالية فيكمن في صورة القوة المطلوبة. بمعنى أن النظرية الواقعية تفترض صورة القوة المادية العسكرية التي تمكنها من فرض سيطرتها على دول النسق الدولي، مع كل ما يثيره ذلك مع مسألة ميزان القوة على اختلاف مشاربها. أما النظرية الليبرالية، فهي تعترف بضرورة توفر القوة المادية للدولة المهيمنة، ولكن العبرة هنا بالقوة الاقتصادية التي تفرض معايير وقواعد اقتصادية معينة تسير عليها الدول، وتضع مؤسسات دولية ومنظمات تيسر التفاعل الدولي وتقلل من فرص الصراع الدولي. هذا من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى نجد أن النظرية النقدية قد أسهمت في هذا الموضوع ولكن من منظور مختلف، إنه المنظور الجرامشي للهيمنة الذي يضيف البعد الفكري(الأيديولوجي) للموضوع.

وينتهي البحث بالهيمنة الامريكية وقضية صعود الصين. والسؤال الذي يثيره لعديد من باحثي العلاقات الدولية، والذي مفاده هل ستصعد الصين سلمياً؟ وهل ستسمح الولايات المتحدة الأمريكية بقطبٍ آخر ينافسها هيمنتها على النسق الدولي؟ أم أن الصين ستكون المهيمن الجديد؟ هل سيكون صعود الصين مدعاة لمجابهة أو حرب عسكرية بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية؟ يحاول البحث الإجابة عن كل هذه الأسئلة من خلال النظريات الواقعية والليبرالية والنقدية.

Abstract

International relations theories contain many perspectives according to differences between positivism and post-positivism. Hegemony is one of the most controversial issues in the international relations.

There are so many definitions of Hegemony, it varies according to perspective. Realism and liberalism agreed with the idea of Hegemonic stability theory (H.S.T), but with different views. The idea is revolving around the presence of one hegemonic state (a superpower) that dominates the international system.

First, Realism signifies the material factor, military indeed. On the other hand, there is Liberalism, as a second image. It signifies the material factor too, but it insists on the free trade, economy and economic institutions. Thirdly, Critical theory illustrates the issue within another perspective, it focuses on the ideational (ideological) according to Gramscian perspective.

At the end, the study tangled the American hegemony versus China's rise. There are many reviews and theories about the peaceful rise of china, others emphasis on unpeaceful rise and the upcoming confrontation between America and China.

مقدمة

يعتبر مفهوم الهيمنة أحد المفاهيم الهامة في علم العلاقات الدولية، وعلى الرغم من أنه لم يحظ بالقدر الكافي من الدراسة إلا أنه يمثل أحد مفاتيح فهم وتفسير كثير من ظواهر العلاقات الدولية. أضف إلى ذلك اهتمام دارسي نظريات العلاقات الدولية بوضع إطار نظري لمفهوم الهيمنة وفق كل منظور لاسيما المدارس التقليدية منها، ونعني بذلك كل من النظريتين الواقعية والليبرالية. لقد اختلفت النظريتان في الفروض الأساسية ولكنهما اتفقتا على ضرورة وجود مهيمن لضمان استقرار النسق الدولي، فكانت بذلك نظرية الاستقرار الهيمني في كل من النظريتين الواقعية والليبرالية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يمكن إغفال الإسهام الذي قدمته النظرية النقدية في هذا المجال. ونخص بالذكر

الاتجاه الذي قدمته الجرامشية وكذا الجرامشية الجديدة في مجال مفهوم الهيمنة. ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الهيمنة من المفاهيم التي اختلف الباحثون في تعريفها وتفسيرها بل وتحديد أهم مظاهرها. وعلى الرغم من اتفاق البعض على اعتبار بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة المهيمن في كل من القرنين التاسع عشر والعشرين، إلا أن هناك مواضع اختلاف واضحة بين هؤلاء الدارسين. فمن ناحية نجد أن الكتابات الواقعية تتطرق إلى موضوع الهيمنة في ثنايا كتابات جون جي ميرشايمر بشكل أساسي وتؤكد بصورة أو بأخرى على نظرية الاستقرار الهيمني. أما في الليبرالية فنجد بشكل أولي إسهامات روبرت كوهين التي وضعت محددات الرؤية الليبرالية للهيمنة والتي تأخذ في الاعتبار التعددية في النسق الدولي. ولا يفوتنا في هذا المقام الإشارة إلى الدور الذي لعبته النظرية النقدية في تطوير مفهوم الهيمنة بداية من كتابات جرامشي وانتهاء بآراء روبرت كوكس والجرامشية الجديدة التي أضافت البعد الأيديولوجي لمفهوم الهيمنة.

المشكلة البحثية

تكمن المشكلة البحثية في تحديد الأسلوب المتبع لتعريف مفهوم الهيمنة وكذا أبرز المظاهر التي يرتبط بها ذلك المفهوم. فمن ناحية هناك المدارس التقليدية التي تعلي من شأن العوامل المادية في تعريف وتحديد أي مفهوم من مفاهيم العلاقات الدولية بما فيها مفهوم الهيمنة، فظهرت نظرية الاستقرار الهيمني على اعتبارها الإسهام الواقعي في دراسة الهيمنة في النسق الدولي. أما التعددية التي افترضتها الليبرالية فهي تكرس لأنماط معينة في العلاقات الدولية وتنشئ منظمات دولية تعكس هذا المفهوم التعددي وكذا فكرة الاعتماد المتبادل. ومن ناحية أخرى هناك المدرسة النقدية وما انبثق عنها من جرامشية وجرامشية جديدة تعلي من شأن العوامل الأيديولوجية في تفسير مفاهيم العلاقات الدولية، بل وتذهب إلى أبعد من ذلك فتصنف مادية الواقعية وتعددية الليبرالية على اعتبار أنها مفاهيم تخدم مصالح الرأسمالية العالمية، ولا نستثني من ذلك مفهوم الهيمنة. وعليه يمكن طرح السؤال الرئيسي للبحث على النحو التالي:

هل يمكن اعتبار النسق الدولي الحالي نسق هيمني؟

وينبثق عن هذا السؤال بعض الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ما تعريف الهيمنة؟
- ما مفهوم الهيمنة في النظرية الواقعية؟

- ما نظرية الاستقرار الهيمني وفقاً للواقعية؟
- ما مفهوم الهيمنة في النظرية الليبرالية؟
- ما نظرية الاستقرار الهيمني في الليبرالية؟
- ما مفهوم الهيمنة في النظرية النقدية؟ وكذا في الجرامشية؟

ما موقف الولايات المتحدة الأمريكية المهيمن في كل من الواقعية والليبرالية والنقدية؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحديد مفهوم الهيمنة في كل من النظريات الواقعية والليبرالية والنقدية. وعلى الرغم من الخلاف الظاهر بين تلك النظريات إلا أن تلك الاختلافات يمكن الجمع بينها في إطار نظري واحد يفسر الصورة الراهنة للنسق الدولي، وهو نظرية الاستقرار الهيمني.

منهج البحث

بناءً على ما سبق، يمكن أن نستخدم في هذا البحث المنهج المسحي وذلك بهدف الوصول إلى جل ما كتب في مفهوم الهيمنة في كل من النظريات الواقعية والليبرالية والنقدية. ومن ثم التمكن من إيجاد إجابات محددة على التساؤل الرئيسي في البحث وكذا التساؤلات الفرعية.

خطة البحث

يتضمن البحث خمسة مباحث وخاتمة؛ على النحو التالي:

- المبحث الأول: التعريف بمفهوم الهيمنة.
- المبحث الثاني: مفهوم الهيمنة في النظرية الواقعية.
- المبحث الثالث: مفهوم الهيمنة في النظرية الليبرالية.
- المبحث الرابع: مفهوم الهيمنة في النظرية النقدية.
- المبحث الخامس: الولايات المتحدة وفكرة الهيمنة.
- خاتمة: وتتضمن أبرز ما خلصنا إليه من نتائج بصدد هدف البحث.

المبحث الأول

التعريف بمفهوم الهيمنة

نشير بدايةً إلى أنه حتى الآن لا يوجد اتجاهات منهجية لاختبار تكامل المداخل المختلفة لدراسة الهيمنة، وبذلك لا تظهر دراسات الهيمنة على أنها مجال موحّد، بل تخضع الدراسة لخطوط ومسارات منفصلة وفق مداخل العلاقات الدولية. (Antoniades,2018,2)

تعريف الهيمنة:

تنحدر الهيمنة من الكلمة اليونانية hegemonia، وهي كلمة تشير إلى الحكم أو الأمر. (Comor, 2016, 1). ويشير مصطلح الهيمنة مبدئياً إلى السيطرة، وهو مصطلح معقد يفتقر إلى تعريف متفق عليه. (Dirzauskaite, 2017, 17) وقد ظهرت بدايات هذا المفهوم في كتابات ثيوسيديدس عندما وصف الهيمنة الآثينية في الحرب البيلوبونزية إبان نسق الدولة– المدينة. حيث فرق ثيوسيديدس بين الهيمنة على اعتبارها القيادة المشروعة والسيطرة السياسية. (Antoniades, 2018, 2)

ويعرف معجم ميريام وبستر الهيمنة على اعتبارها "النفوذ أو السلطة على الآخرين" ويركز هذا التعريف على الاختلاف الظاهر في القوة وعلاقات السيطرة بين فاعلين غير متساوين في القوة. كما يعرف قاموس أكسفورد الهيمنة على أنها "القيادة أو سيطرة دولة واحدة على آخرين". (Min,2003,30) وتاريخياً كان مصطلح الهيمنة يعني القيادة أو الحاكم ذو السيادة. وتوسع المصطلح ليشمل السيطرة العسكرية والاقتصادية والسياسية لدولة قومية على أخرى. ويرى هيرمان Herrmann أن الهيمنة إنما ترتبط بمفاهيم القوة والأيديولوجية والصراع. (Herrmann, 2017, 1) (Griffiths, 2004, 63)

ويمكن القول إن مصطلح الهيمنة يرتبط بالسيطرة وصعود وتراجع قوة الدول. (Ozcelik,2019,89) ويعرف لين سكوت Len Scott الهيمنة على اعتبارها السيطرة السياسية و/أو الاقتصادية على منطقة ما من قِبل قوة عظمى. (Scott,1997,74). أما كيندلبيرجر Kindleberger فيعرف الهيمنة على اعتبارها "القيادة الواحدة"(Min,2003,30). ويرى البعض أن الدولة المهيمنة هي دولة مسيطرة في ضوء الموارد المادية للقوة، حيث تحقق لذاتها الأمن في بيئة فوضوية، وذلك من خلال تصرف أحادي لتحقيق مصالحها القومية، وتستمر بالإكراه وباستخدام القوة

العسكرية عند الضرورة. ويرى لايك Lake أن المهيمن لابد أن يغير سياسات الدول الأخرى في سبيل تحقيق أهدافه. وترى دسترادي بذلك أن هناك خلط لدى كتاب العلاقات الدولية بين مصطلحي الهيمنة والامبراطورية. (Destradi,2010,908). ومن هنا تضع دسترادي تعريفاً للهيمنة على اعتبارها صورة ممارسة القوة من خلال سياسات أكثر تعقيداً وحساسية مما توظفه الدول التوسعية. ووسيلة ممارسة القوة لدى المهيمن تتنوع من الضغط وحتى استخدام القوة العسكرية، وذلك وفق أداة دعائية تكرس أنماط المهيمن وقيمه، وهنا يكمن الفرق بين المهيمن والامبراطورية. أضف إلى ذلك أن السلوك الهيمني يهدف بشكل أساسي إلى تحقيق أهداف المهيمن، وهنا يكمن الفرق بين المهيمن والقائد. (Destradi,2010,912)

ويعرف روبرت كوهين الهيمنة على اعتبارها التفوق في الموارد المادية، وأن القوى المهيمنة لابد أن تسيطر على كل من: المواد الخام ورأس المال والأسواق، ولابد أن تحوز القوة المهيمنة على ميزات تنافسية في إنتاج بضائع عالية القيمة. ويرى جيلبين أن الهيمنة هي السيطرة على الدول الأقل قوة في النسق الدولي. (Ozcelik,2019,92). أما كوكس Cox فيعرف الهيمنة على اعتبارها "صورة ذكية من صور السيطرة، حيث تعمل الجماعات المسيطرة على إرضاء الجماعات الفرعية بصورة لا تهدد سيطرتها، مع ملاحظة أن بنية القوة في صالح الجماعات المسيطرة". (Destradi,2016,915) ويؤكد جون أجنو John Agnew أن الهيمنة هي نتيجة تحريك "تنظيم "الشعوب حول العالم من خلال الممارسات، الروتين، والمظهر الذي يبدون عليه بل ويقتنعون به. ومثال ذلك الهيمنة الأمريكية التي استطاعت إدراج الغير في ممارساتها. وهي بذلك، من وجهة نظره، حالة حكم شرعي legitimated rule(Misalucha, 2011, 213) وبصورة أكثر تحديداً يقول إن الهيمنة هي: "خليط من الإكراه والإقناع الأمر الذي يمكن دولة أو مجموعة من الفاعلين من وضع القواعد المنظمة للتفاعلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية مكاناً وزماناً" (Agnew, 2005, 37) (Kaplan, 2013, 2)

التفريق بين مفهومي الهيمنة والسيطرة:

ويعتبر تريبل Trieple الهيمنة صورة تتوسط متصلاً يصل بين النفوذ[1] والسيطرة. فعلى عكس السيطرة نجد أن الهيمنة تمثل صورة من صور القوة، تتميز بدرجة عالية من تقييد الذات. ويعتبر تريبل الهيمنة نوع معين من القيادة، ولكنه شدد على أن تبعية العلاقات الدولية لمهيمن ما تعتمد على حسابات التكلفة والمنفعة من قبل الدول الأضعف بل واعترافهم بضعفهم. (Destradi,2010,913) أما جولدستين Goldstein فيقول إن الهيمنة هي امتلاك الدولة مقومات القوة في النسق الدولي، مما يسمح لها بالسيطرة منفردة على قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية. ويضيف إلى ذلك كله مجموعة الأفكار التي تؤدي إلى شرعية المهيمن وبالتالي تقليل الحاجة إلى استخدام القوة. مثال ذلك هيمنة أفكار مثل الديمقراطية والرأسمالية وسيطرة ثقافة الولايات المتحدة. (Goldstein,2013,56)

ويعرف ميرشايمر Mearsheimer الهيمنة على اعتبارها بلوغ دولة ما مستوى من القوة بحيث تسيطر على كل الدول الأخرى في النسق الدولي، بحيث لا تملك أية دولة من الإمكانات العسكرية ما يسمح لها بمجابهة حقيقية مع المهيمن. (Layne,2014,198) وبذلك فالمهيمن هو القوة الكبرى الوحيدة في النسق. ويرى ميرشايمر أن الدولة الأقوى من بين قوى كبرى في النسق ليست مهيمنة، لأنها تواجه قوى أخرى. فعلى سبيل المثال كانت المملكة المتحدة في أواسط القرن التاسع عشر تسمى بالمهيمنة، ولكنها لم تكن مهيمنة بسبب وجود أربع قوى أخرى في أوروبا آنذاك، وهي فرنسا والمجر وبروسيا وروسيا، ولم تسيطر المملكة المتحدة عليهم بأية صورة. أضف إلى ذلك أن المملكة المتحدة دائماً ما اعتبرت فرنسا تهديداً حقيقياً لميزان القوة، على الرغم من ان أوروبا كانت متعددة القطبية آنذاك وليست أحادية (Mearsheimer,2014,184).

أما تيموثي دان Timothy Dunne فيرى أن الهيمنة هي التأثير الذي تحدثه القوى العظمى على الدول الأخرى في النسق الدولي، حيث يتراوح نطاق الهيمنة من القيادة إلى السيطرة. (Dunne,1997,122) وتفرق بعض الأبحاث بين الهيمنة والقيادة، وذلك وفق الأهداف المرجوة من قِبل الدولة المسيطرة: ففي الوقت الذي يرنو المهيمن إلى هدف قوامه تحقيق المصالح الذاتية من خلال

[1] تجدر الإشارة إلى أن البعض يعرف النفوذ على اعتباره: القوة المادية والقوة الأيديولوجية التي تضفي الشرعية على الفاعل الدولي (Lebow, 2017,17)

تقديمها على أنها مصالح عامة – تشمل مصالح الدول الفرعية– نجد أن القائد يرشد جماعة الدول إلى تحقيق أهدافهم المشتركة. تتنوع النظريات في مجال العلاقات الدولية التي تضع إطاراً مفاهيمياً للقيادة على أنها تفاعل بين القائد والتابعين على خلفية أهداف مشتركة، وهذا يختلف عن نظرية الاستقرار الهيمني التي تعرف القيادة على أنها تقديم رؤية للخير العام، والاعتبارات عبر القومية مركزة على دور المكاسب والمنافع المشتركة في ممارسة القيادة، وعليه نجد أن هناك من يعرف القيادة على أنها غياب الإكراه (Destradi,2016,921,922).

وتؤكد دراسات أخرى على أن الهيمنة لا ينبغي أن تفهم على أنها السيطرة، فالسيطرة ترتكز إلى ممارسة القوة بطريقة أحادية وبصورة توسعية. ولكن الهيمنة أشمل وأوسع مجالاً من السيطرة. فالهيمنة من وجهة نظرهم هي قوة تعززها السيطرة وتتراكم عليها القيادة الفكرية والأخلاقية. أي أن الهيمنة من وجهة نظرهم هي القوة الإضافية لجماعة مسيطرة وفق إمكاناتها وقدرتها على فرض إرادتها في الصراع الدولي. (Min,2003,30) في حين يؤكد إدوارد كومور Edward Comor أن الهيمنة هي عملية حكم وسيطرة من خلال وسائل الإكراه والإقناع، مع ضرورة إجماع وقبول المحكومين. (Buzan,2004m22) (Comor,2016,1)

كما أن الهيمنة لا تعني الاستعمار، لأن الأخيرة تتضمن سيطرة مباشرة ورسمية. وبذلك تختلف الهيمنة عن أي علاقة تتضمن إدارة مباشرة أو ملكية أقاليم أجنبية. وبعبارة أخرى، فإن الهيمنة تتضمن قدرة كبيرة على الإكراه والنفوذ أو السيطرة على بنى النسق الدولي وسلوك وحداته، ولكنه – أي مفهوم الهيمنة – يستبعد مواقف الإدارة الرسمية والمباشرة على الحكومات الأجنبية، وبذلك يختلف مفهوم الهيمنة عن كافة أشكال الانتداب أو الاحتلال وغيرها. (Antoniades,2018,3)

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يحرص بعض الباحثين على التدقيق في مفهوم الهيمنة، فإذا كانت الهيمنة تعني استحواذ فاعل دولي على معظم القوة، فأي قوة نقصد؟ هناك نوعين من القوة من وجهة نظر البعض، القوة المباشرة والقوة غير المباشرة، والقوة المباشرة تعني فهم الهيمنة في سياق القوة الإكراهية والسيطرة. أما القوة غير المباشرة "الناعمة" فتركز على تأثير المهيمن كقائد (Dirzauskaite,2017,18) في السياسة الدولية.

وتشير معظم دراسات الهيمنة إلى مثالين اثنين، بريطانيا عقب انتصارها على فرنسا في الحروب النابليونية، حيث حازت القوة البحرية والتجارة العالمية. ومن ثم جاءت سيطرة الولايات المتحدة

الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية، وحققت أكبر ناتج محلي إجمالي ومعظم حركات النقل البحري العالمي أضف إلى ذلك قوة عسكرية غير مسبوقة. (Goldstein,2013,56)

نخلص إلى أن البعض يضع معياراً للتفريق بين الهيمنة والسيطرة، ويقترح البعض معيار المصلحة القومية وتقديم الخير العام. وتفصيل ذلك أن المهيمن يقدم الخير العام للنسق الدولي ولكن ذلك لا يعد كافياً من وجهة نظر أصحاب نظرية الخيار الرشيد. لماذا نحتاج إلى الخير العام أصلاً؟ وماهي خصائص هذا الخير العام؟ إن التفريق بين الخير العام والخاص مبني على فكرة المصلحة، التي يؤكد البعض على أنه شرط ضروري لتعريف الهيمنة. حيث الفرق بين المصالح المشتركة والمصالح الخاصة يؤثر على خصائص سلوك المهيمن. فإذا حاولت الدولة تعظيم مصالحها الذاتية استناداً إلى قوتها المادية، فإن سلوكها سيعرف على أنه سيطرة وليس هيمنة. أما إذا ساهمت الدولة في المخرجات الكلية للنسق الدولي فإنها تعرف بالدولة المهيمنة. ومن هنا يعرف Ougaard المهيمن على اعتباره عضو في النسق قادر على تحقيق مصالحه الخاصة جنباً إلى جنب مع مصالح النسق الكلية، في إطار من المصالح المشتركة" (Min,2003,32)

ويعرف البعض الخير العام على اعتباره كل ما لا يمكن حرمان المستهلكين منه، إنه الخير الذي يُمكن استفادة الآخرين، مثال ذلك نظام التجارة المفتوح والاعتراف بحقوق الملكية والمعايير المشتركة للقياس المالي الدولي، وسياسات اقتصادية كلية متناغمة، ردود أفعال ملائمة للأزمات الاقتصادية، ومعدل تبادل مستقر. (Griffiths,2004,64) كل ذلك يعد خيراً عاماً يقدمه المهيمن في النسق الدولي.

ويرى البعض أن وضع معنى محدد للهيمنة إنما يتسم بصعوبة ظاهرة وذلك لعدة أسباب، أولاً: تستخدم الهيمنة غالباً كمرادف للقيادة وللإمبراطورية، من قبل العديد من الباحثين على اختلاف تخصصاتهم، وهذا أمر يتسم بعدم الدقة. ثانياً: أصبحت الهيمنة بمثابة المصطلح النمطي حيث يستخدم لوصف الحالة الأمريكية وانتقالها من صورة الهيمنة "الخيرة" إلى صورة الامبراطورية الأنانية. (Destradi,2010,912) الأمر الذي جعل تعريف الهيمنة أمر يتسم بالميوعة والتعقيد. أما ريتشارد ليتيل Richard Little فيرى أن الهيمنة هي نسق تنظمه قيادة مسيطرة. (Little,1997,245)

أما جولدستين Goldstein فيقترح أن السيطرة تحل مشكلة الخير العام الذي يتعين على المهيمن تقديمه للنسق الدولي، وذلك من خلال تأسيس هيراركية قوة "تراتبية" حيث يتحكم الأعلى فيمن

هم في الأسفل. ويؤكد أن مبدأ السيطرة موجود في نسق القوة العظمى – يقصد النسق الأحادي – حيث تتبع الدول القواعد الدولية، ولكن جولدستين يعرف هذه الحالة بالمهيمن، ويرادف بذلك بين القوة العظمى والمهيمن. أما حالة مجلس الأمن في الأمم المتحدة، حيث تقبع أقوى خمس دول عسكرياً وتحتكر التصويت، فهذا ما يعنيه بمبدأ السيطرة. (Goldstein,2013,4) الأمر الذي يعني من وجهة نظره أن معيار التفريق بين الهيمنة والسيطرة يكمن في توفير المهيمن للخير العام.

ويخلص البعض إلى أن الهيمنة تتسم بمظاهر قوامها الأنانية وتحقيق المصالح الذاتية من ناحية، بالإضافة إلى الجمع بين استخدام الأدوات المادية والفكرية في سبيل إقناع الدول الأخرى بالأنماط والقيم التي تتلاءم وأهداف المهيمن من جهة أخرى. وبذلك فالهيمنة ترتكز إلى توازن دقيق بين الإقناع والإكراه، بين ممارسة القوة بشكل مباشر وغير مباشر، مع تحقيق درجة من مصالح الدول الأخرى. (Destradi,2010,917) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى استخدم البعض فكرة الهيمنة لانتقاد سلوك القوى العظمى، خاصة هيمنة الاتحاد السوفييتي على أوروبا الشرقية، وهيمنة الولايات المتحدة على أمريكا الوسطى. (Scott,1997,75)

نلاحظ من التعريفات السابقة للهيمنة أن بعضها يخلط بين السيطرة والقيادة، كما أن بعضها الآخر يفترض الأنانية المطلقة من قبل الدولة المهيمنة في حين يرى البعض الآخر أن الهيمنة تفترض أخذ مصالح الغير في الاعتبار، أضف إلى ذلك افتراض البعض أن الهيمنة ترتبط بمصطلح النسق الدولي وأن البعض الآخر يراها مرتبطة بمفهوم النظام.

نخلص مما سبق إلى أن الدولة تكون مهيمنة إذا توافرت فيها المظاهر التالية:

أولاً: لابد أن تمتلك القوة المهيمنة قوة عسكرية متفوقة، أقوى بمراحل من أي منافس في العالم. وأن يكون التحالف العسكري الهيمني أقوى من أي كتل عسكرية منافسة. **ثانياً:** لابد للقوة المهيمنة أن تمتلك أكبر معدل نمو اقتصادي في العالم. وأكبر شبكة علاقات اقتصادية وشركاء تجاريين في النسق. يشمل ذلك القوى الكبرى، وهي قوى مهمة لبقاء واستمرار القوة المهيمنة. **ثالثاً:** للقوة المهيمنة مدى واسع من الحلفاء السياسيين وعلاقات صداقة مع معظم شعوب العالم والقوى الكبرى. **رابعاً:** تعمل القوة لمهيمنة مع حلفائها على صنع معظم القواعد التي تحكم السياسة العالمية والعلاقات الاقتصادية. والقوة المهيمنة تسيطر مع حلفائها على معظم المؤسسات الدولية، لذا فإن معظم تلك المؤسسات تفضل وجود المهيمن وحلفاؤه. **خامساً:** تحدد الدولة المهيمنة شروط الخطاب terms of discourse في

العلاقات الدولية. وكل ما سبق يؤدي إلى مكانة اقتصادية وسياسية قوية. (Yazid,2015,71) (Wohlforth, 1999,385) ويعرف Brown المهيمن على اعتباره دولة لديها الرغبة والقدرة على إنشاء وفرض القواعد في النسق الدولي. (Brown,2005,46) ويلخص البعض ما سبق في اعتبار الهيمنة تتوقف على عاملين اثنين: قدرة الفاعل على حيازة قوة كافية، والرغبة في ممارسة هذه القوة واستخدامها لتحقيق المصالح القومية للمهيمن. (Dirzauskaite, 2017,18)

ويلخص البعض القول فيؤكد أنه لتكون الدولة مهيمنة فلابد أن تمتلك الدولة: (Griffiths, 2004,63).

1- القدرة على فرض القواعد في النسق.

2- الرغبة في قيادة النسق.

3- الالتزام بتحقيق المنفعة المشتركة للدول.

ويرى روبرت كوهين إن اعتبار دولة ما مهيمنة في الاقتصاد السياسي العالمي يقضي بحصول الدولة على المواد الخام الأساسية وأن تتحكم في مصدر رأس المال العالمي وأن تضمن سوقاً كبيرة ومستوردة لمنتجاتها. وكذلك لابد أن تحوز ميزة نسبية في السلع ذات القيمة المضافة العالية، فتضمن بذلك أجوراً وأسعار فائدة مرتفعة نسبياً. لابد أن تكون الدولة هي الأقوى في هذه المعايير مجتمعة وأكثر من أية دولة أخرى. لقد أكد كوهين على العوامل الاقتصادية بشكل أساسي. أي على العوامل المرتبطة بالتجارة والاقتصاد. (Yazid,2015,71)

أما سوزان سترينج، فتقترح أربعة عناصر أساسية للقوة البنيوية التي يمكن تسميتها المكانة العالمية للهيمنة، **أولاً:** عنصر الأمن، ويعني القدرة على تهديد أو حماية الأمن المادي للدول الأخرى استناداً للقوة العسكرية. **ثانياً:** عنصر الإنتاج، القدرة على السيطرة على النسق العالمي لإنتاج السلع والخدمات. **ثالثاً:** العنصر المالي، وهو القدرة على رسم وتشكيل سوق رأس المال الدولي للمال والائتمان. **رابعاً:** العنصر المعرفي، ويعني القدرة على توجيه تطور وتراكم ونقل المعرفة. (Strange,2013)

وتؤكد سترينج أن ضرورة تضافر العناصر الأربعة لتفسير نشأة وبقاء القوة المهيمنة. وبكلمة أخرى، فإن ترابط كل من العناصر العسكري- الأمني، والإنتاجي- الاقتصادي، والمالي- التجاري، والمعرفي- التكنولوجي، ضروري في بناء ركائز القوة المهيمنة. (Yazid,2015,72) وبذلك فإن أبعاد

الهيمنة من وجهة نظرها خمسة: العسكري، الاقتصادي، السياسي، المؤسسي والأيديولوجي. (Strange,2013)

وترى سترينج أن تجمع عنصرين من العناصر السابقة، مثل السياسي والاقتصادي، هو شرط كافٍ لمعظم العناصر المجتمعة لتنظيم ودعم مكانة القوة المهيمنة في القرن العشرين. إن حيازة القوة السياسية [2] والاقتصادية تكفي لبقاء المهيمن. فالعامل الاقتصادي سوف يدعم القوة السياسية للمهيمن. والعنصر السياسي لا يمكن أن يعمل مستقلاً فهو غير كافٍ لدعم المهيمن دون مكانة اقتصادية قوية. لقد دعم الاقتصاد القوي نشأة الهيمنة الأمريكية، والحرب العالمية الثانية دمرت قوة دول أوروبا الغربية واليابان الاقتصادية والعسكرية. وفي نفس الوقت لم يكن الاقتصاد الأمريكي قد تأثر بالحرب العالمية الثانية، بل لقد كان النمو الاقتصادي إيجابياً أثناء الحرب. وسيطرت الولايات المتحدة على نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال فترة ما بعد الحرب، مما جعلها القوة العظمى في العالم. والمكانة الاقتصادية للولايات المتحدة أمنت مكانتها كمهيمن منذ منتصف الأربعينيات. دون مكانة اقتصادية قوية، كان من المستحيل على الولايات المتحدة أن تلعب دور القوة المهيمنة. والدور الذي يلعبه العامل الاقتصادي يقود ويوجه العامل السياسي ليعمل بكفاءة. وبدون مكانة اقتصادية قوية ستنهار العوامل المالية والقوة العسكرية. وقد لا تتمكن القوة المهيمنة من إدارة كل من عامل الإنتاج والعامل المالي والتكنولوجي بكفاءة دون مكانة اقتصادية قوية. (Yazid,2015,72,73)

نخلص إلى وجود ثلاثة عوامل تتضافر لتشكل الإطار المفاهيمي لتعريف الهيمنة، الأول: لابد أن يمتلك المهيمن قوة متفوقة نسبياً مقارنة بنظرائه من الفاعلين. الثاني: قدرة المهيمن على فرض القواعد في السياسة الدولية وأن يكون راغباً في ذلك. الثالث: لابد من قبول الفاعلين الآخرين لدور المهيمن في النسق الدولي. (Dirzauskaite,2017,19)

التفريق بين الهيمنة والامبراطورية العالمية:

تختلف الهيمنة عن الامبراطورية العالمية، فيمكن أن تكون هناك امبراطورية دون هيمنة. فعلى سبيل المثال، لم يكن لدى أي من أسبانيا أو البرتغال في القرن السادس عشر تلك السيطرة على سياسات العالم بعد العام 1600، ولكن كان لديهم تواجد إقليمي واضح. ومن الممكن أيضاً أن تكون

[2] يعرف أجنو Agnew القوة السياسية على أنها: إظهار الفاعلية، أي القدرة على التأثير من خلال استخدام إمكانات وموارد معينة (Agnew,2005,47)

هناك هيمنة دون امبراطورية، مثل نفوذ الولايات المتحدة الكبير على سياسات العالم ولكن دون تواجد إقليمي كبير. فالهيمنة لا تعتمد على التوسع الجيوبوليتيكي كما في الامبراطورية. (Agnew,2005,14)

ومن ناحية أخرى، قد تكون الامبراطورية أحد الصور الجغرافية للهيمنة، ولكنها لا تفسر الاختلافات التاريخية، الأمر الذي لا يتسق مع الحالة الأمريكية. ويرى البعض أن هناك حالات أربع يمكن من خلالها تصنيف الهيمنة وتفريقها عن الامبراطورية. (1) توفر كل من السيطرة الجغرافية والقوة المادية المباشرة يشكلان الامبراطوريات الكلاسيكية. (2) أما غياب السيطرة الجغرافية مع توفر قوة مادية فيمثل الامبراطورية الجديدة. ويرى البعض الأخر خلافاً لذلك أن (3) السيطرة الجغرافية القوية مع قوة ناعمة تنتج ما يعرف بالهيمنة أما الحالة الأخيرة فهي (4) غياب السيطرة الجغرافية وغياب القوة المادية الأمر الذي يشكل ما يعرف بالقيادة. (Agnew,2005,21)

ويفرق مونكلر بين الامبراطورية العالمية والامبراطورية الإقليمية، والامبراطورية ذات العمر القصير، وذلك وفق معايير منهجية. **أولاً:** الفترة الزمنية التي متع فيها الامبراطورية بالقوة. **ثانياً:** المساحة الجغرافية وتكمن صعوبة هذا المعيار في التفريق بين مساحات الامبراطورية القارية والإمبراطورية البحرية. (مونكلر، 2008، 27-30)

القوة المهيمنة الفرعية أو المهيمن الإقليمي:

يعني المهيمن الفرعي والتحالف الهيمني الفرعي، تلك الدول التي تخالف المهيمن. فالاتحاد السوفييتي والصين كانتا بمثابة هيمنة فرعية لهيمنة الولايات المتحدة العالمية. وكذلك كانت ألمانيا واليابان وإيطاليا بالنسبة لبريطانيا العظمى في الثلاثينيات، وألمانيا والنمسا والمجر في بدايات القرن العشرين. (Yazid,2015,72)

مثل انهيار الاتحاد السوفييتي العام 1991 مثالاً جيداً لأهمية العامل الاقتصادي للحفاظ على مكانة متميزة لقوة مهيمنة. في ذلك الوقت كان للاتحاد السوفييتي مكانة قوية في إطار العنصر العسكري- الأمني. وكان ضعفها الاقتصادي سبباً لانهيارها. وبذلك لم تكن حيازة القوة العسكرية كافية لضمان القوة السوفييتية كقوة مهيمنة هيمنة فرعية. لقد افتقرت إلى اقتصاد قوي ومستقر لاستمرار الهيمنة. هذا يعني أن الجمع بين العوامل السياسية- العسكرية، والاقتصادية- التجارية والحفاظ عليها قوية مستقرة هو شرط ضروري للوصول إلى الهيمنة. لقد كان وضع الاتحاد السوفييتي في منتصف

الثمانينيات مشابهاً لوضع بريطانيا في بدايات القرن العشرين. لقد أثر الإنتاج المنخفض وعدم الاستقرار الاقتصادي سلباً على الجيش البريطاني وبالتالي على مكانتها السياسية. (Yazid,2015,72,73)

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الهيمنة قد ظهر لأول مرة في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي. واستخدمه الباحثون الواقعيون للشرح العلاقة بين مجالات مختلفة ولتفسير تراجع القوة الأمريكية عالمياً. لقد هدفت الهيمنة إلى خدمة الوضع الراهن، واستخدمت أيضاً للتنبؤ بالمستقبل؛ فبدون قوة مهيمنة متفوقة توفر نظام اقتصادي دولي، فإنه من المحتمل العودة إلى الاقتصاد القومي المغلق. (Lacher&German,2012,100)

وبذلك نكون قد انتهينا في هذا المبحث إلى التعريف بمفهوم الهيمنة وكذا الفرق بين الهيمنة والسيطرة في أدبيات العلاقات الدولية، وكذلك التعريف بالهيمنة الفرعية أو الإقليمية.

المبحث الثاني

مفهوم الهيمنة في النظرية الواقعية

يرى الفكر التقليدي للنظرية الواقعية النسق في صورة فوضى دولية، والبيئة الدولية يُنظر إليها على اعتبارها نتيجة لتوازن التفاعلات بين الدول المتنافسة على الأمن في نسق من الدول يتسم باللامركزية. (Ikenberry,2014a,3) ويؤمن الواقعيون البنيويون أن الدول قد تشن الحرب لأي سبب، مما يجعل من غير الممكن وضع نظرية تشير إلى عامل واحد كسبب رئيسي للحرب. ومما لا شك فيه أن الدول تشن الحرب لكسب القوة ولدعم أمنها إزاء الدول المنافسة. ولكن الأمن ليس دائماً العامل الحاسم في اتخاذ قرار الحرب، فالاعتبارات الأيديولوجية والاقتصادية تغلب أحياناً. (Mearshiemer,2010,102)

الهيمنة في الواقعية الكلاسيكية:

نجد أن معظم أدبيات العلاقات الدولية تفهم الهيمنة على أنها حالة اللامساواة بين الدولة المهيمنة وغيرها من الدول، أي حالة عدم توازن القوة في النسق الدولي، حيث تحصل دولة واحد على القوة وتمارس القيادة أو السيطرة على النسق الدولي. ويشار إلى هذه الدولة على أنها القوة المهيمنة أو القوة الامبريالية "التوسعية". والعامل الذي قد يضمن تفوق القوة المهيمنة قد يكون– حسب مورجانثو– الموقع الجغرافي أو الموارد الطبيعية، الصناعة، أو الموارد المالية والاقتصادية جودة، الجهاز

الديبلوماسي والتطور التكنولوجي، أضف إلى ذلك السكان كماً ونوعاً، ولا نستثني بطبيعة الحال الإمكانات العسكرية. (Antoniades,2018,3) (Mazan,2003,510)

وبدراسة أدبيات الهيمنة نجد أن هناك اتجاهين رئيسيين أولهما الهيمنة كنسق إكراهي، وثانيهما الهيمنة كنسق توافقي. وتمثل الهيمنة كنسق توافقي الرؤية الليبرالية، فيما تعكس الهيمنة كنسق إكراهي الرؤية الواقعية وهي تؤكد على الطبيعة الخام لقوة المهيمن إزاء الدول الأخرى. والمهيمن هنا يتجاهل أفكار الخير العام والمصلحة العامة والمسؤولية تجاه دول النسق، لاسيما إذا كان ذلك يكلف المهيمن أو يستنزف موارده. وسلوك المهيمن لا يختلف عن سلوك الدول الأخرى في سبيل تعظيم المصالح الذاتية. ولأن المهيمن يمتلك قدرات أكبر فإنه يُكره الدول الأخرى الأضعف على اتباع إرادته أينما كان هناك صراع مصالح، ويقدم المهيمن الخير العام فقط في حالة أن يزيد ذلك من منافعه الصافية. (Min,2003,23) وينزع الواقعيون بطبيعة الحال إلى التأكيد على الطبيعة العدائية لنظم التجارة الحرة بحيث يفضل وجود قائد واحد لإجبار الدول الأخرى على أداء دورها في النسق الدولي. (Lacher&German,2012,100) وفي الوقت الذي حازت فيه الولايات المتحدة على قوة فريدة من نوعها. يرى جيلبين أنها كمهيمن كانت مدفوعة بتعظيم مصالحها الذاتية وأهدافها الأمنية. (Hurrell,2016,4)

يقول جيلبين Gilpin أن في امبراطوريات ما قبل الحداثة، كانت القوى المهيمنة تقدم الخير العام المتمثل في الأمن وحماية الملكية، لم يكن هناك "ركوب مجاني" أو فوائد تجنيها الدول الصغيرة. وهو يفسر الحالات التاريخية للمهيمنين مثل الامبراطورية الرومانية والامبراطورية البريطانية وحتى الأمريكية على اعتبارها بنى دولية تحقق المنفعة للمهيمن، ولا مجال للخير العام. يرى جيلبين أن التجارة الحرة وحرية انتقال رؤوس الأموال، واستقرار النسق الاقتصادي هي بمثابة الأمور الأساسية، والمنافع المتحققة للدول الأخرى ما هي إلا آثار جانبية لدورهم القيادي. أضف إلى ذلك أن المهيمن يمنع الاختلاف مع سياساته لاسيما في النسق الاقتصادي الدولي. وعند الضرورة يهدد المهيمن باستخدام القوة أو قد يعاقب الدول الأخرى في سبيل تحقيق استقرار النسق بما يتناسب ومصالحه. وبذلك يثبت جيلبين أن المهيمن إكراهي وليس خيّر. (جيلبين، 2009، 230) (Min,2003,25)

الهيمنة في الواقعية الجديدة:

من وجهة نظر واقعية، تظهر التغيرات البنيوية عندما يحدث تغير مفاجئ وغير متوقع وغير منتظم في علاقات القوة بين الدول الكبرى في النسق الدولي. وبكلمة أخرى فإن أي نسق دولي إنما يخرج من عباءة نسق آخر، ومعظم حالات التحول النسقي جاءت بصورة حرب عالمية أو إقليمية. (Ozcelik,2019,90) ويضيف البعض أن الهيمنة تقوم عندما تتخذ الدولة موقعاً في تصنيف الدول يفوق باقي الدول الأمر الذي يسمح لها بتمرير قواعدها للدول الفرعية، وحيث يلعب الخوف من استخدام القوة دوراً محورياً، لأن الفاعل المهيمن قد يعاقب من لا يمتثل لتلك القواعد من زمرة الدول الأقل قوة. (Misalucha,2011,210)

وتميل الواقعية الجديدة إلى فكرة أن الهيمنة إنما ترتكز على الإكراه والسيطرة. إن الرجوع إلى فروض الواقعية التي وضعها مورجانثو، وكتابات ثيوسيديدس وماكس فيبر في تعريفه للقوة، وكذا فروض الواقعية الجديدة على يد والتز تشير جميعها إلى ترابط مفاهيم القوة والهيمنة على اعتبارات السيطرة والإكراه وفرض الإرادة. حيث تشترك الواقعية الجديدة مع الواقعية الكلاسيكية في ثلاثة فروض قوامها: (1) أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية، أي افتراض مركزية الدولة. (2) سلوك الدول إنما يتسم بالعقلانية. (3) تهدف الدول إلى تحقيق القوة وتعرف الدول مصالحها في إطار مفهوم القوة. وتقترح الواقعية الجديدة فيما يخص الهيمنة أن النظام الدولي ما هو إلا نتاج تركيز القوة والإمكانات في يد دولة واحدة تستخدم مكانتها الرائدة في سبيل تحقيق النظام، الأمر الذي يعنى أن تراجع هذه القوة المهيمنة يعني انهيار النظام. (Ozcelik,2019,91,92)

وتتمثل قلب رؤية جيلبين في السياسة الدولية في تحول القوة وصعود وانهيار الأنساق العالمية. فالدول القوية لا تظل قوية للأبد. فالبيئة التي يعملون في إطارها في حركة دائمة. وفي وقت ما، يخلق انتقال القوة حالة حرب، مما يؤدي إلى إعادة تنظيم السياسة العالمية. فالدول القوية التي أنشأت النظام تخسر قوتها لصالح دولة أو مجموعة من الدول التي تهدف إلى تحدي النظام القديم. (Ikenberry,2014,9) أضف إلى ذلك أن جيلبين قد طور تحليله في نظرية الهيمنة ارتكازاً إلى وجود علاقة قوية بين القوة الأمريكية واستقرار النظام الاقتصادي الدولي، لقد انهار نظام بريتون وودز بسبب تراجع القوى آنذاك من ناحية وتزايد نفوذ الولايات المتحدة من ناحية أخرى. (Steans,2010,68)

ويرى البعض أن الهيمنة قد تتطلب قدراً من قبول الدول الفرعية لسيطرة المهيمن. فإن لم تقبل الدول الفرعية فإنها بذلك تتحدى النظام الذي يسميه بعض الباحثين هيراركية [1] وليس هيمنة. لأن الفاعل المسيطر يلجأ للتهديد باستخدام القوة. الأمر الذي يدل على: افتقار الدولة المسيطرة للشرعية، ورغبتها في تحقيق تلك الشرعية بالقوة المادية. ويدلل البعض على ذلك بالحرب على الإرهاب الذي كان مشروعاً أمريكياً أصرت فيه الولايات المتحدة على القيم التي ارتبطت بها، في الوقت الذي قاومت فيه بعض الدول هذا المشروع الأمر الذي يعني: أن الولايات المتحدة تبنت فكرة الهيراركية لتطبيق الحرب على الإرهاب "من ليس معنا فهو ضدنا"، وأن النظام الهيراركي يقابل بمقاومة من باقي الدول. أدى ذلك إلى تبني الولايات المتحدة استراتيجيات هيمنة– عوضاً عن الهيراركية– حيث اتجهت لإقناع العالم أن قيم الحرية والديمقراطية على المحك، وأن اتخاذ سياسات هجومية أفضل من السياسات الدفاعية. وبذلك ومن خلال إظهار التعاطف مع حلفائها اتخذت الولايات المتحدة الصورة الهيمنية لحكم النظام الدولي. (Misalucha,2011,212)

نظرية الاستقرار الهيمني في النظرية الواقعية:

تعد نظرية الاستقرار الهيمني أحد النظريات القائدة في تفسير آليات تفاعل الدول والأنماط النسقية التي تتواجد فيها، مثل الحرب والتجارة والاستقرار الدولي. ومضمون هذه النظرية أن الدول القوية "المهيمنة" تسيطر على النسق الدولي وتبقيه مستقراً حتى تظهر قوة تمتلك من الإمكانات المادية قدراً مناسباً وتكون غير راضية فتتحدى الدولة المهيمنة من أجل قيادة النسق الدولي. وبكلمة أخرى، يحدث الصراع فقط في حالة اختلاف المهيمن والمتحدي حول قوتهما النسبية. فيحاول المهيمن الدفاع عن الوضع الراهن في الوقت الذي يحاول المتحدي قلب الوضع الراهن وتحقيق الهيمنة. ومن هنا نجد أنه كلما زاد تركيز القوة في يد الدولة المهيمنة، كلما كان النسق سلمياً (Wohlforth,1999,385)

ووفق هذه النظرية يحدث الاستقرار الدولي بواسطة قائد واحد مهيمن يقدم الخير العام للنسق ككل. (Min,2003,21) وبذلك تركز نظرية الاستقرار الهيمني على الإمكانات المادية لدى القوة المهيمنة وعلى قدرتها على تقديم الخير العام وتوفير الاستقرار. (Misalucha,2011,213) وكلما كانت الدولة المهيمنة قوية كلما كان النسق الدولي سلمياً. (Wohlforth,2014,385) وفي هذا السياق فإن الدول الفرعية تعتبر في حالة ركوب مجاني Free ride لأنها لا تساهم بنفس قدر قوة

[1] حيث الهيراركية هنا هي نقيض الفوضى.

المهيمن. وبذلك يمكن أن تُحكم بأمان بعيداً عن أطماع أية قوة صاعدة أو متحدية للمهيمن أو تحاول قلب الوضع الراهن. (Destradi,2016,923)

ويصف الكثير من باحثي العلاقات الدولية الهيمنة على اعتبارها حجر الأساس للاستقرار العالمي سياسياً واقتصادياً. بل ويقترح الواقعيون أن غياب المهيمن لا يعني إلا عدم الاستقرار، وبكلمة أخرى الفوضى. (Lebow,2017,17,19) وفي الوقت الذي تدين نظرية الاستقرار الهيمني بالكثير للمفاهيم الواقعية في العلاقات الدولية، وفي منطق صعود وتراجع المهيمن، وكون النسق الدولي يتأرجح بين التوازن وعدم التوازن، نجد أن المفارقة تكمن هنا في أن المهيمن يضع بذور نهايته من خلال خلق فرص لصعود قوى متحدية "منافسة"، فعندما أوجد المهيمن نظماً للاستقرار الدولي، سمحت هذه النظم للآخرين بالاستفادة، الأمر الذي قد يسمح بصعود قوى تتمتع بمزايا هذه النظم، وقد تصل إلى درجة من القوة تتحدى المهيمن. وعند الوصول إلى هذه المرحلة من عدم الاستقرار فإن المهيمن إما يزيد من مصادر قوته أو أنه يقلل من التكاليف وإن لم يتمكن المهيمن من ذلك قد تقع حروب الهيمنة. (دان،2016، 745) (Misalucha,2011,213)

يرى البعض أن استقرار النسق الدولي وفق أحادية قطبية يعني أن العالم أكثر سلاماً مما كان عليه في الثنائية القطبية أو التعددية. فلن يكون هناك تنافس أمني أو حرب بين قوى عظمى، لأن النسق ببساطة لا يشمل إلا قطباً واحداً. أضف إلى ذلك أن القوى الأخرى ستتجنب القطب الواحد تجنباً للصراع. ويستشهد أنصار هذا الرأي بنصف العالم الغربي، حيث تتمتع الولايات المتحدة بهيمنة صريحة، فلا يوجد دولة في تلك المنطقة ترغب في صراع مسلح معها خوفاً من الهزيمة المؤكدة. وسينطبق هذا المنطق على باقي مناطق العالم إذا كانت الولايات المتحدة مهيمن عالمي. (Mearsheimer,2019,80)

ومن هنا نجد أن لدى ميرشايمر تحفظين اثنين على هذا الرأي، الأول: إذا شعر المهيمن بالأمان في ظل غياب قوى كبرى منافسة، وسحب قواته العسكرية من تلك المناطق، فقد يؤدي ذلك إلى تنافس أمني قد يصل إلى مرحلة الصراع المسلح. وفي نهاية الأمر فإن المهيمن قد لا يعود – أو لا يتمكن من العودة – إلى هذه المناطق ليحقق ميزان القوة ويعيد الاستقرار. الثاني: قد يرى المهيمن أن مكانته المتميزة تفتح باباً لاستخدام قوته العسكرية العظيمة لإعادة التوازن في المناطق البعيدة. لإن المهيمن العالمي قد يهيم بإعادة "هندسة" اجتماعية، وعلى المستوى العالمي قد لا يضمن ذلك سلاماً

عالمياً، ولكن يظل الأمر دون وقوع حروب بين القوى الكبرى في النسق الدولي. (Mearsheimer,2019,80) (Hobswam,2008,20) ومثال ذلك سلوك الولايات المتحدة تجاه كل من فيتنام والصومال ولبنان وأفغانستان والعراق.

لقد ركز جيلبين في كتابه على العوامل المادية فقط في السياسية الدولية، ولكن مما لا شك فيه أن التغير في توزيع القوة الدولي قد يرتكز إلى اعتبارات اجتماعية وأيديولوجية للدول الكبرى في النسق الدولي. ومن هنا يركز كابتشان Kupchan على أن الدول في النسق الإقليمي أو الدولي هي من تضع القواعد وتجبر الغير على اتباعها في النظام المستحدث. (Kupchan,2014,20) (Booth,1982,507) وبذلك هو يركز على الأبعاد النمطية لهيمنة النظام. ولكن هل يعني النظام الدولي السلام؟ وهل نهدف من رواء فهم ميزان القوة إلى الوصول إلى نظام دولي؟ ليس بالضرورة. (Brown,2005,102)

ومن الجدير بالذكر أن فئات وأنواع الأفكار والأنماط المُنظّمة تتنوع تنوعاً كبيراً عبر الأنساق المهيمنة على اختلافها، سواء أكانت إقليمية أو عالمية، بمعنى أن الأنماط الناتجة عن هذه الأفكار تؤثر في خصائص النظم المهيمنة واستقرارها واستمرارها، وقد تشكل طبيعة التحول عندما يؤول النظام إلى آخر. (Kupchan,2014,20,21) ومعيار ذلك من وجهة نظر واقعية هي مقدار القوة التي تتحكم بها كل قوة. (Mearsheimer,2019,80)

إن التغير في النمط بين نظام مهيمن وأخر يختلف من حالة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال، كان التغير من الهيمنة البريطانية إلى الهيمنة الأمريكية سلمياً – وهي حالة فريدة – لأن كلاً من النظامين ارتكز إلى الفئة الأنجلوسكسونية في تنظيم الأفكار والقواعد. أما بصعود الصين فإن غالبية المنظرين الأمريكيين على وجه الخصوص يرون صراعاً قادماً إلا إذا ارتأت الصين التعاون والاستمرار وفق الأنماط الأمريكية المنظمة للسياسة الدولية. (Kupchan,2014,21)

هذا فيما يخص نظرية الاستقرار الهيمني في النظرية الواقعية. ولكننا نجد من يتساءل: لماذا لا تأخذ الأنساق الدولية صورة القيادة الواحدة لتقديم الخير العام وليس قوى متعددة؟ وهل النسق الهيمني الأحادي هو تاريخياً أفضل صورة للاستقرار أم أنها قد تؤدي إلى عدم الاستقرار؟ (Min,2003,35) ويجيب كابلان على ذلك بقوله إنه في معظم الحقب التاريخية، كانت فترات السلم النسبي ناتجة عن هيمنة من نوع أو آخر. (Kaplan,2013,2) كما يؤكد وولفورث Wohlforth أن

الأحادية القطبية تقلل من احتمالات الحرب بين القوى العظمى، وتحقق مستوى منخفض من التنافس الدولي، الأمر الذي يقلل بدوره من مخاطر سياسات ميزان القوة بين القوى الكبرى. ولذلك لم تحظ الهيمنة بالكثير من الجدل بسبب طبيعة مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وحالة السلم التي سادت آنذاك. (Wohlforth,1999,385) ومن هنا يقدم الواقعيون اقتراحات لصانع القرار تتراوح بين الدخول في شراكات انتقائية وإحداث التوازن على المستوى الخارجي، وقطع الطريق على أي منافسين محتملين. (رودس،2013،177) ويلخص ولفورث ما سبق في أمرين، أولهما: إن الأحادية القطبية تتسم بالاستمرارية. وثانيهما: إن الحلفاء ليسوا بنيويون. (Wohlforth,1999,387)

مفهوم الهيمنة وميزان القوة في النظرية الواقعية:

يلخص الدكتور ممدوح منصور مفهوم ميزان القوة في ثلاث مدلولات رئيسية: أولها، مدلول علمي ويعني به ميزان القوة كوصف للواقع بالصورة التي هو عليها. ثانيها، مدلول نمطي ويعني ميزان القوة كسياسة أو برنامج عمل إرادي وغائي تطبقه الدولة في المجال الخارجي لهدف معين. ثالثها، مدلول أيديولوجي لميزان القوة ويعني ميزان القوة كفكرة لتبرير العمل السياسي وتقنيع الأهداف الحقيقية للسياسة الخارجية للدول، أو بعبارة أخرى ميزان القوة كدعاية لموقف أو سياسة معينة. (منصور، 2015، 262-297)

يعرف جيرفيز Jervis ميزان القوة على أنه نظرية في السياسة الدولية، وأنه عدم وجود أية دولة مسيطرة على النسق الدولي. يعني ذلك القليل من الحروب الشاملة، وأن خاسرو الحرب نادراً ما يتم تقسيمهم بل يعاد دمجهم في النسق الدولي، وغيرها من الأمور التي تحقق الاستقرار في السياسة الدولية. وبذلك لا يتحول النسق أبداً من الفوضوية إلى الهيراركية. (Jervis,1997,86)

يشير ميزان القوة إلى التوازن بين الدول، ويرى الواقعيون التاريخيون أنها نتيجة الديبلوماسية، في حين يرى الواقعيون البنيويون أن النسق الدولي يتجه آلياً إلى التوازن. (Dunne,1997,122). ويعدد هاس Hass معاني ميزان القوة لتشمل: الاستقرار والسلام حيناً والاستقرار والحرب أحياناً، وهو يعني سياسات القوة، وهو قانون عالمي للتاريخ، إنه دليل لصنع القرار. (Hass,2014,78)

ويستخدم مصطلح ميزان القوة بصورة متعارضة لأنه قد يشير إما إلى التوزيع الحالي أو إلى التساوي في القوة. أضف إلى ذلك أن هذا المصطلح يستخدم كأداة للتنبؤ بسلوك الدول، لأن الأخيرة تتبع من السياسات ما يمنع أية دولة من تحقيق حالة الهيمنة. (Nye,Jr,2008,37) فهناك من يرى

أن عدم التساوي في القوة قد يضمن السلام والاستقرار في النسق الدولي، لأن التساوي النسبي في توزيع القوة بين الدول كان شيئاً نادراً نسبياً وإن جهود إعادة التوازن كانت تؤدي غالباً إلى الحرب. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن عدم التساوي في القوة أدى غالباً إلى الاستقرار لأنه لا يوجد سبب يدعو إلى تحدي أو إعلان الحرب على الدولة المهيمنة. ومثال ذلك – على حد قول جيلبين – إن كلاً من العصر الأمريكي والعصر البريطاني ومن قبلهما العصر الروماني قد وضع نسقاً دولياً يتمتع بسلام واستقرار نسبي. (Nye,Jr,2008,38) وهو رأي يدعمه كابلان فيقول إن الهيمنة هي أفضل فرصة لمنع الحرب، وأن النسق الدولي الذي لا يتولى أحد فيه المسؤولية يقع سريعاً في براثن الحروب. (Kaplan,2013,1)

ومن أبرز المعاني التي تدل على مفهوم ميزان القوة: (1) تعبير عن أية صورة من صور توزيع القوة في النسق الدولي. (2) تعبير عن وضع من أوضاع التعادل أو التكافؤ في القوة. (3) تعبير عن الاستقرار والسلام. (4) تعبير عن عدم الاستقرار والحرب. (5) تعبير عن سياسات القوة. (6) ميزان القوة باعتباره قانوناً طبيعياً لتاريخ العلاقات الدولية. (7) نسق أو موجه لسياسات الدول. (8) ميزان القوة كتعبير عن الهيمنة أو محاولة تحقيق الهيمنة. (منصور، 2015، 250–259)

ويتحقق ميزان القوة من خلال عوامل أربعة: (1) وجود وحدات مستقلة ومتعددة. (2) أن ترغب تلك الوحدات في البقاء والحفاظ على الاستقلال بل والتوسع. (3) الاستعداد للتحالف مع أية وحدة أخرى لتحقيق المصلحة. (4) أن الحرب خيار متاح لصانع القرار. وذلك كله لمنع أي مهيمن من السيطرة على النسق. مع ملاحظة أن ذلك غير حتمي، فقراءة التاريخ تقول بمحاولات كل من نابليون وهتلر، (Jervis,1997,86) إلا أن ميزان القوة كان لهم بالمرصاد.

ويؤكد ميرشايمر في هذا المجال أنه لم تقع أية حروب بين القوى الأوروبية العظمى من 1815 وحتى 1853، ومرة أخرى من 1871 وحتى 1914. وتلك تعتبر فترات استقرار نسبي في نسق أوروبي متعدد الأقطاب. في حين استمر "السلام الطويل الأجل" في فترة الحرب الباردة. ومن هنا يجد نعض الواقعيين صعوبة في تحديد ما إذا كان النسق المتعدد أم الثنائي هو الأكثر نزوعاً للحروب الكبرى. ولكن الواقعيون البنيويون يرون أن النسق الثنائي هو الأقل نزوعاً للحروب. لأن التوازن يتحقق بشكل أكبر في ظل الأنساق الثنائية لثلاثة أسباب، أولها: الاحتمالات العددية لوقوع الحرب بين دولتين أقل منه في نسق متعدد الأقطاب. ثانيها: المساواة النسبية بين القوتين في النسق

الأحادي تقلل من فرص المواجهة المباشرة طالما لم تتفوق إحداهما على الأخرى. ثالثهما: الخطأ الإدراكي أقل في النسق الثنائي القطبية. (Mearsheimer,2019,79)

ويثور التساؤل حول تفسير وقوع الحرب وتحديداً ما يتعلق بالحربين العالميتين، ماذا يعني ذلك بالنسبة لميزان القوة؟ يجيب البعض بأن ذلك يعني فشل النسق الدولي المتعدد، ويؤكد البعض الآخر أن الحرب في حد ذاتها تحقيق لميزان القوة. فإذا استطاعت قوة واحد السيطرة على النسق الدولي، نكون بصدد نظاماً دولياً وقد يعني ذلك السلام – نظرياً – ولكن التكلفة تكون عالية جداً، ومن ثم تهب الدول لمقاومة المهيمن من خلال سياسات ميزان القوة، وعن طريق الحرب. (Brown,2005,103)

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى أخرون من الواقعيين أن النسق الدولي المتعدد هو الأكثر استقراراً، بمعنى أنه كلما زاد عدد القوى القطبية كلما قلت الحروب، ولدى هذا الفريق عدد من الأسباب، أولها: أن الردع أسهل في النسق المتعدد – من وجهة نظرهم – لأن هناك العديد من الدول التي قد تتحالف لمواجهة المعتدي بقوة هائلة. ثانيها: أن التوتر بين الأقطاب يكون أقل مما هو الحال عليه في الثنائية القطبية. لأن هناك قدر أقل من التوتر بين الدول. ففي الثنائية القطبية تركز كل قوة انتباهها تجاه دولة واحدة، أما النسق المتعدد فالتركيز يتوزع على أكثر من قوة. أضف إلى ذلك أن كثافة التفاعلات بين دول متعددة يخلق الكثير من التقاطعات التي تقلل من الصراع. (Mearsheimer,2019,80)

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى نيكولاس سبيكمان توازن القوة في صورة حالة الهيمنة، حيث إن كل الدول تهدف تحقيق الهيمنة وبالتالي فإن الصراع مستمر مع الآخرين. وإذا توقف هذا الصراع ولو لفترة قصيرة فسيحدث "توازن" لن يؤدي أبداً إلى استقرار. ولذلك فهو يرى الاستقرار في الهيمنة لأن لا أحد يرغب في التوازن ولكن الكل يرغب في الوصول إلى الهيمنة. (Hass,2014,77) أي أن ميزان القوة سيؤدي إلى تحقيق الهيمنة.

ولكن ما سبق لا يعبر عن الفكر الواقعي بالكامل، فنجد من الواقعيين من يؤكد على أن قانون الطبيعة في السياسة الدولية ينص على أن وجود دولة قوية يعني أن الباقين سيحاولون موازنة قوتها، ويرون أن تفوق الولايات المتحدة سيؤدي إلى تعددية قطبية. ويؤكد ذلك الرأي الذي ظهر في

مجلة الإيكونومست: "القوة الواحدة في العالم غيرباقية، ستصعد الصين وستعود روسيا ". (Nye,Jr,2008,36)

وفي سبيل محاولات البعض لتفسير الهيمنة، حاول جيلبين تفسير الهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر، فقال إن بريطانيا كانت تمتلك القليل من الإمكانات لموازنة القوى الأوروبية المنافسة، في الوقت الذي كانت تحكم فيه ما وراء البحار خلال القرن التاسع عشر. وهذا مبرر عدم قدرة بريطانيا التدخل في أي من نقاط التحول الكبرى آنذاك. لقد واجهت بريطانيا موجات متكررة من غزو فرنسا لأراضيها، وكان رجال الدولة البريطانيون متأكدون من عدم قدرتهم على مجابهة ذلك التهديد. بل لم يكن بمقدورهم بناء جيش قادر على مواجهة ذلك التهديد بسبب معارضة البرلمان والعقبات القارية. ومن ثم وقعت حروب بروسيا لتوحيد ألمانيا الأمر الذي زاد من حدة المنافسة وهدد المصالح البريطانية عبر البحار، ودفعها إلى اتخاذ القرارات المناسبة للحد من التفوق الألماني، ولكنها في النهاية فشلت من الحد من التوسع الألماني في القارة الأوروبية. (Lacher&German,2012,102) (Chari,2008,1)

ومن الجدير بالذكر أن العديد من الواقعيين يعودون إلى ميزان القوة في القرن التاسع عشر في أوروبا والذي كان يحرك التحالف أينما تواجدت قوة عدوانية. ومن هنا يؤكدون أن الولايات المتحدة ستكون سبباً في عودة ميزان القوة متعدد الأقطاب. لقد كانت الحرب هي الأداة الأساسية لميزان القوة في النسق التعددي، الأمر الذي يجعل هذه التعددية خطراً قادماً، لاسيما مع تزايد المتغيرات الدولية الجديدة كالإرهاب العالمي، الأمر الذي دفع البعض إلى التحذير من ضعف الولايات المتحدة وليس من قوتها. (Nye,Jr,2008,37)

وتكمن المشكلة في أن مفهوم ميزان القوة وحده لا يفسر سبب اختيار بعض الدول اتباع مهيمن واحد في حين يمكنهم المجابهة وتكوين تحالف ضد المهيمن، ولذلك يكمل الباحثون منظورهم بمفهوم الشرعية. وتشير عبارة الشرعية الدولية إلى "اتفاق جماعة الدول على مجموعة من المبادئ والقيم والترتيبات التي يتعين أن تحكم سلوك الدول في المجال الدولي وفي علاقاتها المتبادلة، فضلاً عن الأهداف التي تعد مقبولة وكذا الوسائل المسموح بها تحقيقاً لهذه الأهداف في إطار السياسات الخارجية للدول". (منصور، 2015، 315) وتشير الشرعية، من وجهة نظر البعض الآخر، إلى العدالة المحققة في النسق الدولي، وعلى غرار ما يحدث في السياسة الداخلية، فإن الشرعية عامل

صعب التحقق والتحقيق "صعب قياسه". ولذلك فإن هذا المفهوم غير مقبول من الكثير من باحثي العلاقات الدولية. ولكن البعض الآخر يفسر شرعية الهيمنة الأمريكية بأنها كانت مدعومة بمظهرين، الأول: الخطر الشيوعي، سواء كان حقيقياً أم دعائياً، حيث وظفته الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها الخاصة تحت شعر حماية العالم من خطر الشيوعية. الثاني: سعت الهيمنة الأمريكية إلى الجمع بين الليبرالية الاقتصادية وصورة شبيهة بمؤسسة بريتون وودز حيث قدمت الاستثمارات والمساعدات وضمنت تدفق المعاملات التجارية عبر الحدود. (Griffiths, 2004,65)

ومن جهة أخرى يرى البعض أن توزيع الإمكانات المادية في نهاية القرن العشرين كان غير مسبوق. وتركزت القوة في يد الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع باحثي الواقعية إلى التأكيد على استمرار النسق الأحادي وعدم عودة ميزان القوة على غرار النسق المتعدد، لأن هذا النسق الأحادي الجديد هو نسق حديث ويسير في نفس الوقت وفق القواعد التقليدية في النسق الدولي. وعلى عكس ما مضى، فإن توزيع القوة الأحادي يشجع على التعاون، ويقلل من التنافس على الهيمنة، والتنافس الأمني، وهذا كله لا يعني – من وجهة نظر واقعية – تغير مؤسسي أو فكري في السياسة الدولية. (Wohlforth,1999,389)

أضف إلى ذلك تأكيد جيرفيز على أن الأعداء ليسوا بنيويون، بمعنى أن عدو اليوم قد يصبح حليف الغد والعكس صحيح. والخاسر في الحرب لا يتم تدميره نهائياً لأنه قد يصبح حليفاً الأمر الذي يؤدي إلى أن الحروب العالمية غالباً ما تنتهي بالتفاوض السلمي. وإلى هذه النقطة يتساءل جيرفيز: لماذا إذا تشن الدول الحروب من البداية؟ ويقول إن هناك شيء خاطئ في هذه الصورة، فالحروب ضد المهيمن طويلة الأجل وضارية وتهدم الفروض الأساسية لميزان القوة. إن الدول ترى المهيمن شرير وعدواني، الأمر الذي يعني ضرورة التحالف بل والحفاظ على هذا التحالف، فلا يعتبر الحلفاء بعضهم البعض تهديداً محتملاً كما تقضي اعتبارات ميزان القوة. إن حرباً ضد مهيمن يريد تغيير حالة ميزان القوة "الوضع الراهن" قد يؤدي إلى نسق يطور فيه الفاعلون – وبإرادتهم – سلوكهم بل ويقيدون أنفسهم. والنتيجة السلبية التي تظهر في ميزان القوة ليست واضحة؛ لأن شن الحرب ضد مهيمن محتمل يعمل على منع النسق من العودة إلى حالته الأصلية. ومثال ذلك هتلر الذي كان محقاً في إيمانه بأن منطق ميزان القوة سوف يعني كسر أي تحالف يقوم ضده، ولكنه أخطأ عندما فشل في رؤية أن سلوكه قد بدل فكرة ميزان القوة نفسها. (Jervis,1997,87,88)

يرى جيلبين أن طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة لاتزال "صراعاً من أجل الثروة والقوة بين الفاعلين المستقلين في إطار الفوضى الدولية". (Ikenberry,2014,5)

النظرية الواقعية وحروب الهيمنة:

هي حرب بين قوتين مسيطرتين ضمن النسق الدولي، ويرى كثير من الواقعيين أن استقراء التاريخ يؤكد أن صعود القوى المهيمنة أو انهيارها لا يحدثان بطريقة سلمية. (دان، 2016، 755) بل يتعين في تعريف النسق الدولي أن يتضمن صراع بين أقطابه، وتفاعل مباشر بين فواعله. فالدولة العثمانية – على سبيل المثال – كانت دولة قطب في نسق دولي في الوقت الذي كانت فيه الصين امبراطورية في إقليمها. ولم يحدث أي صراع بين الامبراطوريتين، ولم تعر إحداهما بالاً للأخرى. لأنها لم تكن بمثابة المنافس آنذاك. وذلك على عكس الحال في النسق الدولي المتعدد الأوروبي. وما نشهده الآن يعزى إلى التطور التكنولوجي الذي ربط الأقطاب وربط المصالح ببعضها البعض.

ويرى جيلبين استناداً إلى الفكر الواقعي، أن السياسة الدولية هي أنساق محكومة من خلال الهيمنة التي تظهر بعد الحرب مع فرص وإمكانية لتنظيم قواعد العلاقات بين الدول. لقد فتح رأي جيلبين عن ظهور وأفول النظم الدولية مجموعة من الأسئلة. وأكد أن النظام ليس نتيجة مظاهر الهيمنة بل هو يُخلق من قبل الدول القائدة، وتصنعه الدول المهيمنة. إن النظام ليس حالة اللاحرب الناتجة عن توازن القوى، بل يتم فرض النظام عن طريق القواعد والمؤسسات والمبادئ المنظّمة. إن النظام ليس انعكاس لتوزيع القوة، بل إنه ينشأ بعلاقات السلطة، والتوقعات المشتركة والممارسات المستقرة بين الدول. لا يبنى النظام على أساس ميزان القوة، ولكن على عدم تناظر بنيوي للقوة. (Ikenberry,2014,4) وبكلمة أخرى يُبنى على الاختلاف الظاهر في علاقات القوة.

لقد اقترح جيلبين أن النظام يرتكز إلى أكثر من مجرد الإكراه، وأكثر من سيطرة الدول القائدة. فالأيديولوجية والمصالح المشتركة هي أمور تحتل أهمية كبرى. صحيح هو يقترب من منظور هوبز أكثر من لوك، ولكنه يرى أن السياسة الدولية منظمة حول القائد المهيمن، والأدوار المتمايزة، وعلاقات السلطة. (Ikenberry,2014,4)

يؤكد جيلبين أن الفاعلين السياسيين الأقوى يتجهون إلى حماية مصالحهم في النسق السياسي "أو في النظام الاجتماعي" من خلال تأسيس مؤسسات وعلاقات منظمة. والنظام السياسي الناتج عن ذلك إنما يخدم مصالح الفاعل الأقوى أو لنقل القائد لهذا النظام. يظهر إذا الفاعلون الأقوياء ويقودون

"النظام" لحماية مصالحهم. وبمرور الوقت، يتغير توزيع القوة والثروة بسبب تطور الإنتاج والتكنولوجي، ويظل النظام القديم قائماً ولكن توزيع الإمكانات المادية التي تدعم هذا النظام تتراجع وتبلى. ومن ثم يظهر اللاتوازن بين النظام الدولي وتوزيع القوة والإمكانات. وقد تحاول الدولة "أو الدول" التي راكمت القوة والثروة تغيير النظام ليعكس مصالحها. وهذا التغير قد يحصل عن طريق الحروب التي تشنها الدول الناهضة لتأخذ – بالعدوان – زمام النسق العالمي global system وتقلب بذلك النظام القديم لتنشئ نظام جديد يعكس توازن جديد للقوة والمصالح. يقول جيلبين: "إن عملية التغير السياسي الدولي تعكس مجهود الأفراد والجماعات لتحويل المؤسسات والأنساق لتحقيق مصالحهم". (Ikenberry,2014,6)

ونظرية ميزان القوة تجد طريقها في ذلك، فهي تؤكد على أن أي نسق دولي مكون من دول في فوضى دولية سوف تنزع إلى التوازن. قال والتز:" أي قوة غير متوازنة، أياً كان كافلها، يعني أن الآخرين في خطر". وهذا هو السبب الذي يدعو البعض لاعتبار أن الأحادية القطبية لن تستمر. وقليل من يرى أن النسق الدولي سيستمر أحادياً. وعندما يؤكد منظورا ميزان القوة أن عالم ما بعد الحرب الباردة يتجه نحو الصراع، فإنهم بذلك لا يستنتجون أن الأحادية القطبية تسبب الصراع، ولكنهم يستنتجون أن الأحادية القطبية ستؤدي وبسرعة إلى نسق ثنائي أو متعدد القطبية، إنه ليس سلام المهيمن ولكن استمرار ذلك مشكوك فيه. (Wohlforth,2014,386)

ويوضح جيلبين عناصر عدم الاتزان النسقي، فيؤكد وجود مظهرين اثنين، الأول: وجود تغيرات عسكرية أو تكنولوجية تزيد المنافع وبالتالي تزيد مكاسب تغيير النسق الدولي. الثاني: تباين مستوى القوة بين الدول يبدل تكلفة تغيير النسق. (Gilpin,2014,220) فالذي يهدف للتغيير يرى أنه يستطيع الاستفادة من معايير وقواعد النسق الحالي. وقد يتم تغيير صورة النسق وليس قواعده، وفي حالات أخرى قد يتم تغيير القواعد من أساسها وبذلك يتغير النسق بقواعد دولية جديدة. ومن ذلك أن الحروب النابليونية كانت بسبب حقيقة ان فرنسا كانت مهيمن محتمل بحلول أواخر القرن الثامن عشر. وحدثت الحربين العالميتين بسبب ألمانيا التي كانت – ولمرتين – في مكانة متميزة خلال النصف الأول من القرن العشرين. (Mearsheimer,2019,81)

ويقدم جيلبين في كتابه "War and Change in World Politics" صورة واضحة لعلاقات القوة والنظام في السياسة الدولية. ويبحث في عوامل تحولات القوة وعلاقتها بالهيمنة. ويرى

أن النسق الدولي يتحرك وفق دوائر من القيادة والسيطرة. والنسق العالمي يُبنى حول الدول القوية التي تنظم هيراركية "تراتبية" للأنساق فتتحول إلى نظام سياسي. هذه النظم التراتبية قد تستمر لعقود أو قرون. ولكن الظروف المادية قد تحول القوة إلى دولة أخرى فتسقط بذلك هيراركية "تراتبية" السياسة الدولية القائمة، وقد يتم ذلك بالعنف. (Ikenberry,2014,6) وتغير مقدار مكاسب وخسائر تغيير النسق يعنى التغيير، وعلى الرغم من إمكانية حل الأزمة سلمياً إلا أن آلية التغيير تاريخياً كانت الحرب. وهي ما يمكن تسميته بحروب الهيمنة. يتبع ذلك تسوية سلمية تعيد ترتيب الأسس السياسية والإقليمية في النسق الدولي، الأمر الذي يخلق حالة وضع راهن جديدة وتوازن جديد يعكس إعادة توزيع القوة في النسق الدولي. (Gilpin,2014,220)

ولوضع حد للنسق الأحادي، لابد من تضافر القوى الإقليمية بسياسات تعاونية واقتصادية وكافة الإمكانات لتكوين "قطب" في مواجهة المهيمن، الأمر الذي يشي بالعودة إلى التعددية القطبية، أو ظهور قوة أحادية إقليمية. وفي حالة أقطاب شرق آسيا أو أوروبا، يحتاج كل منهم إلى وضع كافة الإمكانات المادية المتاحة تحت تصرف صانع قرار واحد. ومشكلة هذه الآلية – آلية ميزان القوة – أنها قد تطرد قوة عظمى داخلية عوضاً عن تكوين توازن ضد الولايات المتحدة، وسيؤول الحال إلى مواجهة الجيران بحثاً عن ميزان قوة جديد. (Wohlforth,1999,388) (Bajpai,2008,93)

ويلاحظ جيلبين التاريخ فيؤكد أن الوسيلة الأساسية لحل اللاتوازن بين بنية النسق الدولي وإعادة توزيع القوة كانت الحرب، أو ما يمكن تسميته حرب الهيمنة. وعندما وصف ريمون آرون الحرب العالمية الأولى، قال إن حرب الهيمنة تتميز بأنها تقع في أضيق الحدود، وهي تؤثر على كل الوحدات السياسية داخل النسق في العلاقات بين الدول ذات السيادة. وتلك الحروب التي يصنفها آرون بأنها حروب من أجل التوازن، يفضل جيلبين تسميتها حرب من أجل الهيمنة، ومن هنا فإن حرب الهيمنة هي اختبار لاحتمال تغيير توزيع القوة النسبي في النسق الدولي القائم. (Gilpin,2014b,223)

ما هي إذا خصائص حروب الهيمنة؟

يضع جيلبين أولاً ثلاثة ظروف سابقة للوقوع في حرب الهيمنة، الأول: كثافة الصراع بين الدول هي نتيجة الانغلاق على الذات في المساحة وفي الفرص، وبِهِرَم النسق الدولي وتوسع الدول، تقل المسافة بين الدول الأمر الذي يؤدي إلى الصراع بينهم. الثاني: أن الخوف من واحد او أكثر من القوى العظمى قد يؤدي إلى شن حرب استباقية طالما لا زلنا نتمتع بميزة نسبية. الثالث: هو خروج

المر ببساطة عن نطاق سيطرة الإنسان وحسابات الرشد في اتخاذ القرار. ومن هنا تختلف حروب الهيمنة عن باقي الصراعات المحدودة بين الدول. فنجد لها خصائص تتمثل في، أولاً: تتضمن هذه الحرب مواجهة مباشرة بين القوة المهيمنة والقوة المتحدية. ثانياً: تشمل هذه الحرب تدمير النسق السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بل ويتبع ذلك تحول ديني وسياسي واجتماعي للمجتمع المنهزم. ثالثاً: عدم التقيد بحدود للحرب واستخدام الموارد المتاحة والتكنولوجي دون قيود على استخدام العنف، بالإضافة إلى امتداد المجال الجغرافي للحرب ليشمل جل النسق الدولي فتكون صورة الحروب العالمية. (Gilpin,2014b,223)

ومن هنا، لابد للدولة المهيمنة أن تكون قوية بالقدر الكافي. وإذا كان النسق أحادياً فإن هيراركية القوى العظمى ستكون أكثر استقراراً عن أي هيراركية تتضمن أكثر من قطب واحد. فالأحادية القطبية مبنية على تزكيز غير مسبوق للقوة في يد الولايات المتحدة. وبذلك ينتفي الصراع على الهيمنة. (Wohlforth,2014,388)

وكل نسق دولي معروف لم يكن سوى نتيجة لتسويات إقليمية واقتصادية وديبلوماسية تبعت حرب هيمنة. والنتيجة الأهم لحرب الهيمنة هي أنها تغير النسق وفق التوزيع الجديد للقوة، الأمر الذي يعني إعادة ترتيب المكونات الرئيسية للنسق. فيتكون بذلك توزيع جديد للمكانة يتوافق مع التوزيع الجديد للقوة. وتحدد الحرب من سيحكم النسق الدولي ومن سيحقق مصالحه في "نظام" دولي جديد. حيث تؤدي نتائج الحرب إلى مجموعة جديدة من القواعد الدولية، ومراجعة للتقسيم الدولي للعمل وهكذا. الأمر الذي يعني نسق دولي أكثر استقراراً ارتكازاً إلى الواقع الجديد لتقسيم القوة دولياً. والخلاصة أن لحروب الهيمنة وظيفة في نشأة وآلية عمل الأنساق الدولية. (Gilpin,2014b,223)

وبذلك نجد أن الهيمنة في النظرية الواقعية مؤقتة، طالما سيتجه الفاعلون الآخرون للتحالف ضد المهيمن وإضعاف قوته. هذا الاستنتاج مبني على افتراضات الواقعية على غرار طبيعة النسق الفوضوي وأن الدول هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية وأنهم يركزون على المصالح الذاتية المتمثلة في الأمن والبقاء. وهذا يعني أن الدول ستتحالف من أجل البقاء في مواجهة المهيمن. أي أن الجمع بين نظرية الهيمنة وميزان القوة لن يسمح لأي مهيمن بحيازة القوة واستمرار السيطرة. (Dirzauskaite,2017)

ويرى البعض أن الهيمنة في الواقعية ترتبط بالعناصر التالية: (Min,2003,36)

1- أن المهيمن يرتبط بالدول الأخرى أعضاء النسق ارتباطاً عقلانياً.

2- تنزع الأنساق المهيمنة للظهور في إطار المصالح.

3- لابد من أخذ القوى الأخرى – المتوسطة – في الاعتبار عند تحليل الأنساق المهيمنة، من حيث إمكاناتهم المادية وتمكينهم من المساهمة في النسق.

النظرية الواقعية والولايات المتحدة كمهيمن:

لا شك أن الولايات المتحدة تعد الدولة الأكثر قوة في النسق الدولي، فالإنفاق العسكري الأمريكي يعادل خمسة أضعاف موازنات عشرون دولة من الدول التي تليها في القوة، كما أن التفوق النوعي الذي حققته الولايات المتحدة في مجالي تعبئة قواتها عالمياً والتكنولوجي العسكري قد أثبت دوره الحاسم في صراعات متعددة حول العالم. أضف إلى ذلك أن الإنتاج المحلي الإجمالي الأمريكي يبلغ أكثر من ربع الإنتاج العالمي كله. (رودس،2013،176)

وتختلف فترة الهيمنة الأمريكية عن الهيمنة البريطانية في البنية السياسية الدولية. لقد مارست الولايات المتحدة هيمنتها في نسق ثنائي ثم في النسق الأحادي. والصين على الرغم من أنها دولة قوية إلا أنها ليست بقوة الاتحاد السوفييتي السابق. (Yazid,2015,75) لقد بدأت الولايات المتحدة في ممارسة قوتها المهيمنة بعد الحرب العالمية الثانية 1945. لقد أدى ضعف بريطانيا إلى ما يمكن تسميته بقوة مهيمنة غير مستقرة قبل العام 1939. وظهرت قوة الاتحاد السوفييتي إلى جوار الولايات المتحدة لتكون قوة مهيمنة فرعية. وبذلك كانت عوامل القوة السياسية والاقتصادية الأمريكية عوامل هامة في تشكيل بنية ما بعد الحرب العالمية الثانية. (Yazid,2015,70)

ومنذ العام 1939، استمر كبار المنظرين وصناع القرار في اتباع سياسات واقعية، أدى ذلك لصعود الولايات المتحدة لتكون المهيمن العالمي في ضوء حرص على المصالح أكثر من الحرص على الأيديولوجية. حيث العناصر الأساسية للفكر الواقعي تتمثل في: مركزية الدولة، البقاء، قاعدة الاعتماد على الذات. (Dunne,1997,110)

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يقدم بعض الواقعيين النصح لصانع القرار الأمريكي، فيرى البعض أن السبيل لاستمرار الهيمنة الأمريكية يكمن في اتباع الآتي: (1) تقليل الجهود على قدر الإمكان، لأن الولايات المتحدة الأمريكية معروفة بكونها أكثر المهيمنين تدخلاً في التاريخ، وعلى حد وصف البعض: أكثر قائدة تدخلية، ولكنهم يبررون ذلك التدخل نظراً لصورة توزيع القوة. (2) تعظيم

تكلفة تغيير النسق، فمن الواضح أن توزيع القوة يدفع الدول الأخرى لعدم محاولة اختبار سبق قوة أو سباق تسلح مع الولايات المتحدة. لابد أن تفهم الدول الأخرى أن أي توازن جانبي سيكون مكلفاً وغير مجدٍ. (Wohlforth,1999,390)

النظرية الواقعية والهيمنة الإقليمية:

يؤكد ميرشايمر أن مفهوم الهيمنة يعني السيطرة على النسق والذي نعني به العالم كله، ولكن يرى ميرشايمر أن مفهوم النسق يمكن تطبيقه بشكل محدود ليشمل منطقة بعينها، مثل أوروبا أو شمال شرق آسيا. ولذلك يمكن أن نفرق بين المهيمن العالمي والمهيمن الإقليمي، حيث يسيطر الأخير على منطقة جغرافية معينة. لقد كانت الولايات المتحدة بمثابة المهيمن الإقليمي على العالم الغربي في المائة عام الماضية. حيث كانت الولايات المتحدة القوة الكبرى الوحيدة في منطقتها. (Mearsheimer,2014,184)

ويكمل ميرشايمر رأيه بقوله إن أفضل ما ترجوه القوى العظمى هو أن تكون المهيمن على منطقتها الإقليمية وأن تسيطر على مناطق أخرى قريبة. والولايات المتحدة هي المثال الوحيد على المهيمن الإقليمي في التاريخ الحديث. على الرغم من أن الدول الأخرى قد دخلت حروباً كبرى للحصول على الهيمنة الإقليمية، مثل اليابان في شمال شرق آسيا، وفرنسا النابليونية، والمانيا فيلهلم وألمانيا النازية في أوروبا. ولكن لم ينجح منهم أحد في تحقيق الهيمنة الإقليمية. وعلى الرغم من التهديد الذي مثله الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة، إلا أنه لم يقترب من السيطرة على أي من أوروبا أو شمال شرق آسيا أو الخليج الفارسي، ناهيك عن قارتي أمريكا. وبالتالي لم يكن بمثابة المهيمن الحقيقي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن الولايات المتحدة ذاتها لم تسيطر بدورها على أي من تلك المناطق، وبالتالي لم يكن ولن يكون هناك هيمنة عالمية في المستقبل القريب. (Layne,2014,198) (Mearsheimer,2014,184)

والدول التي حققت هيمنة إقليمية هدفت إلى منع القوى العظمى في المناطق الأخرى من الحصول على موطئ قدم في إقليمها، ولذلك نفسر حرص الولايات المتحدة على منع اليابان أو ألمانيا أو الاتحاد السوفييتي من تحقيق تفوق إقليمي حتى لا تشكل تلك القوى تحدياً مستقبلياً للباحة الخلفية "أمريكا الجنوبية". وبذلك يفضل المهيمن وجود قوتين عظميتين على الأقل في الأقاليم المجاورة، لأن قوتهما المتقاربة ستولي انتباههما بعيداً عنها. (Mearsheimer,2014,185) يقول ميرشايمر: "إن

الدول التي تحقق هيمنة إقليمية، تهدف لمنع القوى الأخرى في المناطق الأخرى من الوصول إليها". (Layne,2014,199)

لقد كتب كل من Buzan&Waever في الاعتبارات البنيوية للهيمنة، وفي هذا السياق تعد القوى الإقليمية بمثابة قوى متحدية محتملة، تضعها الدول القطبية في الاعتبار على أساس من توزيع القوى الإقليمي. وعرف البعض القوى الإقليمية على اعتبارها أقطاب الأنساق الفرعية، حيث يعتمد الصراع على توزيع القوة النسبي وعلى اعتبارات الحفاظ على الوضع الراهن. وترى ساندرا دستراردي Sandra Destradi أن القوة الإقليمية إنما تمثل هيمنة عند تقديمها المساعدات الاقتصادية أو توفير الأمن الإقليمي أو بتقديم رؤية عالمية وقيم محددة. (Destradi, 2010,903,913)

الهيمنة الإقليمية: الولايات المتحدة والصين:

يميز الواقعيون الأنساق وفق عدد أقطابها، فهي إما أحادية أو ثنائية أو متعددة. ويحدث التغير في النسق عندما يتغير عدد أقطاب النسق، ويحدث هذا من وجهة نظرهم عند وقوع حروب هيمنة، التي تحدث بدورها بسبب تغير في ميزان الإمكانات المادية. إن صعود قوى جديدة قد يؤدي للحرب لجعل النسق متماشياً مع مصالحهم، وقوى الحفاظ على الوضع الراهن تقاوم هذا التغير. ويرى بعض الواقعيون أن هذه الدائرة أبدية وغير منتهية، وتعتمد على مستوى التكنولوجي. ويؤمن آخرون أن السلاح النووي قد ثوّر العلاقات الدولية من خلال جعل الحرب مدمرة لدرجة اختيار عدم الوقوع فيها. وهذا في رأيهم ما أدى إلى التحول السلمي من النسق الثنائي إلى النسق الأحادي. (Lebow,2010,66)

لقد أكد والتز على أن النسق الثنائي ينزع إلى الحرب بشكل أقل مما تنزع إليه التعددية القطبية، لأن الثنائية القطبية تقلل من حالة عدم التأكد بين الدول أعضاء النسق. وبنفس المنطق، فإن الأحادية القطبية هي الأقل نزوعاً للحرب. وطالما استمر النسق أحادياً فإن مستوى عدم التأكد يكون في أقل مستوى. والخيار الوحيد لقوى الدرجة الثانية هو التماهي مع القوة العظمى أو على الأقل عدم الإقدام على أي فعل يسبب العداء. طالما أن سياسات الأمن مكفولة من قبل المهيمن، فمن غير المجدي لدول الدرجة الثانية الدخول في منافسة أو صراع أمني ضد المهيمن. (Wohlforth,2014,386)

وتغير توزيع القوة هو ما يشجع دول الدرجة الثانية لأنها تجد دوافع بنيوية لتحدي المهيمن. حيث يرى البعض أن الدول القوية والمهيمنة تظل مسيطرة على النسق الدولي حتى تظهر قوة أخرى تتمتع بالقدرة وعدم الرضى عن صورة النسق الدولي، وتسعى لتحدي الدولة المهيمنة على قيادة النسق. ويحدث الصراع إذا لم يتفق المهيمن والمتحدي حول قوتهما النسبية. ففي الوقت الذي يرى فيه المهيمن نفسه قادراً على الدفاع عن الوضع الراهن، يؤمن المتحدي بقدرته على قلب الوضع الراهن. (Wohlforth,2014,385)

ويقدم جيلبين حلولاً لإعادة التوازن إلى النسق الدولي قبل وقوع الحرب. ويمثل الحل الأول محاولة المهيمن زيادة موارده التي تدعم من التزاماته وموقعه في النسق الدولي. أما الحل الثاني فيتمثل في اتجاه المهيمن إلى التقليل من الالتزامات الحالية والتكلفة المصاحبة في سبيل عدم وضع موقعها الدولي على المحك. أما الحل الأفضل من وجهة نظره فهو الكفاءة في استخدام الموارد. (Gilpin,2014b,221)

لقد وضع جيلبين إطاراً مفاهيمياً لتغير صورة النسق الدولي، تتمثل في الفروض التالية : (1) يظل النسق الدولي في حالة استقرار، لنقل توازن، إذا لم تعتقد أية دولة أنها ستستفيد من تغيير هذا النسق.(2) ستنزع دولة ما إلى تغيير النسق إذا تجاوزت الفائدة التكلفة المتوقعة.(3) ستسعى دولة لتغيير النسق من خلال التوسع الاقتصادي والسياسي والإقليمي، إلى أن تتساوى تكلفة التغيير مع تكلفة المكاسب.(4) عند الوصول إلى التوازن بين التكلفة والمنفعة، فإن التكلفة الاقتصادية لاستمرار الوضع الراهن تزيد.(5) حالة اللاتوازن تؤدي إل تغيير النسق لصورة جديدة تعكس إعادة توزيع القوة.(Gilpin,2014,218)

الهيمنة في الواقعية الهجومية:

ويرى ميرشايمر أن الوضع المثالي لأية قوة كبرى هو أن تكون مهيمنة على إقليمها. هذه الدولة المهيمنة ستحاول الحفاظ على الوضع الراهن، كان هذا حال الولايات المتحدة. أما إذا ظهرت قوة مهيمنة منافسة لها، فلن تظل محافظة على الوضع الراهن، فقد تتجه إلى القضاء على أو إضعاف هذا المنافس. (Mearsheimer,2014,185) قد تكون الولايات المتحدة ديمقراطية في الداخل ولكنها في الخارج: مهيمنة. (Kaplan,2013,3) الأمر الذي يعني ضرورة حماية هذه الهيمنة.

يعيد الصراع الهيمني بين المتنافسين تنظيم النسق الدولي، ويقود التاريخ إلى اتجاهات مختلفة وجديدة. تجيب الهيمنة على سؤال يتعلق بأي من الدول تحكم النسق الدولي. وأي أفكار سوف تسود. ونتائج هذه الصراعات تؤثر على البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأيديولوجية للمجتمعات وللبنية الدولية. (Gilpin,2014b,224)

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ظلت الولايات المتحدة قوة عظمى واحدة في النسق الدولي، وتحول توزيع القوة في النسق من الثنائية إلى الأحادية، وركزت الكتابات آنذاك على اللحظة الأحادية. وعلى الرغم من الاختلاف حول سياسات التفوق الأمريكي، إلا أن الكتابات قد اتفقت على صفة الحادية القطبية والهيمنة الأمريكية العالمية. ولكن وعلى الرغم من ذلك أكد ميرشايمر أن الولايات المتحدة ليست بالمهيمن العالمي، وأن توزيع القوى في النسق الدولي المعاصر ليس بالأحادي. (Layne,2014,198)

وتجدر الإشارة إلى وجهة نظر ميرشايمر القاضية بأن ألمانيا لاتزال الدولة الأوروبية الأقوى، وان لديها فرصة لتكون المهيمن الإقليمي في أوروبا، إناه الدولة الأغنى والأكثر في عدد السكان – بعد روسيا – ولديها أكثر الجيوش قوة في المنطقة. فإذا حدث وسحبت الولايات المتحدة المظلة الأمنية الأمريكية في أوروبا، فستضطر ألمانيا إلى ان تكون مسؤولة عن أمنها وقد تطور سلاحاً نووياً. ومن هنا ينصح ميرشايمر صانع القرار الأمريكي بعدم الانسحاب من القارة الأوروبية، وإلا سيظهر مهيمن إقليمي جديد. (Mearsheimer,2001,427)

ويرى ميرشايمر أن الدول التي تحقق الهيمنة الإقليمية لديها هدف أبعد، فهم يسعون إلى منع أية قوة كبرى في المناطق الأخرى من أن يكون لهم موطئ قدم في إقليم المهيمن. بمعنى أن المهيمن الإقليمي لا يريد منافساً، بل ويرغب في تحقيق ميزان القوة في تلك المناطق حتى يضمن عدم وجود منافس. الأمر الذي ينطبق على السياسة الخارجية الأمريكية عندما حصلت على استقلالها ومن ثم أبعدت الدول الاستعمارية القديمة عن القارة الأمريكية، ثم بسطت نفوذها على القارة الأمريكية، ومنعت ألمانيا مرتين من تحقيق هيمنة على القارة الأوروبية حتى لا تكون بمثابة المنافس لها كقوة مهيمنة. (Mearsheimer,2006,465)

وبعد نهاية الحرب الباردة، جاء دليل الدفاع الأمريكي لإدارة بوش الابن، أن الولايات المتحدة هي أقوى دولة في العالم، وأنها تهدف إلى الحفاظ على هذه المكانة. وبكلمة أخرى، أنها لن تسمح

بأي منافس في المجال العالمي. ومن هنا يقدم ميرشايمر تحليلاً لموقف الصين من وجهة نظر الواقعية الهجومية:(Mearsheimer,2006,466) (Mazan,2003,512)

أولاً: تحاول الصين اتباع خطوات الولايات المتحدة، فهي تحاول أن تكون المهيمن على القارة الآسيوية من خلال تعظيم الفجوة الاقتصادية بينها وبين جيرانها. ثانياً: تحاول الصين دفع الولايات المتحدة خارج آسيا، كما أخرجت الولايات المتحدة أوروبا خارج القارة الأمريكية. ويتوقع ميرشايمر أن تخرج الصين بنسختها الخاصة من مبدأ مونرو، كما فعلت اليابان في الثلاثينيات. ثالثاً: بما أن الولايات المتحدة لا تتسامح مع وجود أية قوة منافسة فإن ميرشايمر يتوقع مواجهة عسكرية بين القوتين المهيمنة والمنافسة في المستقبل. (Mearsheimer,2006,465) وبغض النظر عن الانتقاد الشهير للواقعية بضعف قدرتها على التنبؤ، إلا أن وجهة نظر ميرشايمر تحظى بدعم الكثير من الكتاب والمحللين في مجال السياسة الدولية.

انتقاد نظرية الاستقرار الهيمني:

يتمثل الانتقاد الأول في أن المهيمن يفقد أهميته بمجرد أن تبدأ الدول في التعاون، بالإضافة إلى أنه ليس هناك سبب يدعو لتوقع انحدار النظام الاقتصادي المعاصر لمجرد تراجع قوة المهيمن. أما الانتقاد الثاني فيتمثل في أن نظريات الهيمنة في الواقعية الجديدة لا تضع في الاعتبار صعود المهيمنين في المقام الأول. الانتقاد الثالث، لدى نظريات الهيمنة في الواقعية الجديدة الكثير من أوجه القصور عند تفسير بداية حروب الهيمنة. حتى عند افتراض وجود متحدٍ للمهيمن، فقد لا يؤدي إلى تحدي النسق بالضرورة. والحرب ليست الصورة الوحيدة لحل هذ الصراع. وحتى لو كانت فكرة المهيمن هي السبب وراء الحرب العالمية الأولى، فلا يوجد تفسير لصعود الولايات المتحدة لتكون القوة العظمى في مرحلة ما بعد الحرب. (Ozcelik,2005,94)

وينتقد البعض فكرة الهيمنة بل ويراها أمر غير ضروري، ففي السبعينيات كانت المخاوف من عودة ألمانيا واليابان، وفي العقد الأخير تزايد الخوف من صعود الصين. ويضيف البعض أن الهيمنة الأمريكية مثلت ظاهرة مؤقتة لما بعد الحرب الباردة، وأن الولايات المتحدة تصرفت في بعض الأحيان بشكل يهدد "النظام" الذي التزمت بالحفاظ عليه، وبالتالي فإن هذه الهيمنة غير ضرورية للاستقرار العالمي. بل أن أدوار المهيمن قد توزعت على القوى الكبرى. (Lebow, 2017,17) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لايزال البعض الآخر يؤكد على هيمنة الولايات المتحدة حيث لاتزال

تمتلك ما يقرب من السبعمائة قاعدة عسكرية حول العالم، إنها تحيط العالم بقواعدها العسكرية. (Schouten,2009,2)

ومنذ تراجع الهيمنة الأمريكية في العقود الأخيرة، فقدت الرؤية الواقعية لنظرية الاستقرار الهيمني الكثير من تأثيرها في السياسة الدولية، وبرزت النظريات الليبرالية والليبرالية الجديدة المؤسسية التي ما انفكت كل منهما تنتقد الواقعية ورؤيتها للنسق الدولي. (Min,2003,21) أضف إلى ذلك معرضة البعض لفكرة الهيمنة الأمريكية، وأن العقلانية والبقاء لا يستلزمان الهيمنة الأمريكية بصورتها الحالية. (Kirshner,2012,472)

أضف إلى ذلك تساؤل البعض عن مقدار القوة اللازمة لاعتبار الدولة مهيمنة، بل ولأي مدى زمن؟ (Nye,Jr,2008,38)

ويرى البعض أن الهيمنة لن تدوم إلى الأبد، وأن في إمكان المنظور الكانطي الليبرالي المتعلق بالسياسة العالمية أن يقدم وسائل لاستمرار السلام عندما يغيب التفوق العسكري. فتعزيز الديمقراطية وتعميق روابط التجارة الدولية، وشبكة المنظمات الدولية متعددة الأطراف من شأنها أن تمنح الفرصة لوجود علاقات سلمية تشمل كل دول العالم. وتمارس الولايات المتحدة الهيمنة باستخدام العناصر المادية للقوة، ولكنها تمارس القليل من القوة الناعمة. (راسيت، 2016، 265)

المبحث الثالث

مفهوم الهيمنة في النظرية الليبرالية

لقد وضعت معاهدة وست فاليا نسقاً دولياً ساد في الفترة ما بين منتصف القرن السابع عشر وحتى أواخر القرن العشرين، وأكدت على مركزية مكانة الدولة. ولكن متغيرات العالم المعاصر أظهرت أن ثمة منظمات دولية تسعى إلى الاضطلاع بمهمة إدارة الشؤون الدولية، (هيرد، 2013،18) الأمر الذي أدى إلى اشتراك العديد من الفاعلين من غير الدول في إدارة الصراع الدولي.

تعريف النظام الدولي وعلاقته بالهيمنة في النظرية الليبرالية:

تشير أدبيات النظرية لليبرالية استخدامهم للفظة النظام الدولي عوضاً عن مصطلح النسق الدولي.

ويعرف جيلبين النظام الدولي على اعتباره انعكاس لتوزيع القوة غير المتكافئ في النسق الدولي. (Ozcelik,2005,93) يرى أيكنبري أن النظام هو حالة توازن القوة، فلا توجد دولة حتى ولو

كانت قوية يمكنها أن تحكم النسق. (Ikenberry,2014a,3) لقد قدم جيلبين في كتابه ثلاث مشكلات أساسية حول القوة والنظام power and order منها مشكلة الحكم والسيطرة rule and domination في النظم الدولية. كيف تنشئ الدول القابعة على قمة هرم القوة العالمية وتؤسس هيمنتها وتفعل النظام؟ ماذا تفعل الدول المهيمنة عندما تكون مهيمنة؟ والمشكلة الثانية تُعنى بتحولات القوى العظمى في النسق الدولي، وصعود وانهيار النظم التوسعية "الإمبريالية" المهيمنة وما يتبعها من حروب هيمنة وتفكيك ومن ثم بناء النظام الدولي. والمشكلة الثالثة التي يهتم بها جيلبين هي مشكلة التحول الكلي macro-shift في النسق العالمي. بمعنى كيفية الانتقال من الدولة المدينة إلى الامبراطورية العالمية إلى نسق الدول ذات السيادة. إن التركيز على المستوى العالمي لا يهتم بالتغير في قيادة النسق العالمي، ولكنه يركز على التغيرات الثورية الأكثر عمقاً في الوحدات وتنظيم النسق العالمي نفسه. (Ikenberry,2014,7)

ويعرف الدكتور ممدوح منصور النظام الدولي على اعتباره إما: حالة state of affairs من التوافق والانضباط تتسم بخلوها من الفوضى وذلك بعامل الالتزام بالقانون واحترام السلطة، أو هو مجموعة من القواعد أو الضوابط rules or regulations، أو التكليفات أو الأوامر الصادرة من سلطة عليا، ومن ثم فهي قواعد سلطوية. (منصور،2015، 311) إن القول بوجود نظام دولي إنما يفترض وجود مجموعة من القواعد المنظمة أو الأنماط السلوكية التي تحقق الصورة المثلى للعلاقات الدولية وذلك من خلال التزام أعضاء الجماعة الدولية بها. (منصور، 2015، 313)

وعندما نقول إن النظرية الليبرالية – وكما سيرد بالتفصيل – تفضل كلمة النظام الدولي، فإن ذلك يعود إلى مجموعة القواعد والأنماط والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي الذي يعمل المهيمن على بثها في النسق الدولي، ومن هنا كان استخدامهم للفظة نظام دولي مقبولاً في النظرية الليبرالية.

إن المحتوى النمطي الذي يشكل النظام العالمي يكون أكثر أهمية في عالم اليوم أكثر من أي وقت مضى. فالعولمة قد أنتجت اعتماداً متبادلاً بين الدول وأضافت أبعاداً تختزل التفرق الجغرافي. ولأول مرة في التاريخ تتعدد مراكز القوى ليجد الغرب نفسه عالمياً واعتمادياً ولكن بدون قاعدة نمطية مقدمة لهيمنة الغرب المادية. فعلى مر التاريخ حكمت الدولة العثمانية والدولة الرومانية وغيرهما في القرن السابع عشر وفق قواعدها وأنماطها الثقافية، فكانت هذه المناطق شبه مغلقة ولا تتفاعل مع الخارج. واليوم الأمر مختلف. (Kupchan,2014,21)

ويدرس البعض أساليب تغير مراكز تأثير القوة في تشكيل وإعادة تشكيل النظام الدولي، مع التركيز على الأساليب والطرق التي أدت بالثورة النووية إلى تشكيل هرمية القوة في عالم الحرب الباردة. لقد قللت مسألة امتلاك السلاح النووي من فرص وقوع حرب بين القوى العظمى. إن امتلاك السلاح النووي عمل على جعل الدول آمنة وغير آمنة في نفس الوقت. كما أنه أطال أمد النظام الليبرالي الدولي. (Ikenberry,2014a,12)

الهيمنة في النظرية الليبرالية:

كشف ديفيد لايك David Lake عن أسئلة سكت عنها جيلبين في رأيه عن مفهوم النظام المهيمن. وقال إن السياسة الدولية لا ترتكز إلى الإكراه فقط. إن الدول تعمد إلى إنشاء القواعد والمؤسسات في النظام الدولي، وهو ما يقدم أساساً للحكم والنظام. (Ikenberry,2014a,8) فمن مقومات النظام الدولي: وجود مجموعة من القواعد المنظمة لقطاع معين من قطاعات الواقع الدولي. (منصور،2015، 314)

النظرية الليبرالية ومفهوم الهيمنة:

ويهتم أيكنبري بالأساليب المختلفة التي خلقت بها الدول القائدة النظام الدولي. ولا يستثني من ذلك الولايات المتحدة والنظام الأمريكي الليبرالي العالمي المهيمن. ويركز على الظروف والأسباب التي أدت بالدول الكبرى إلى الرغبة في بناء نظام دولي معرفاً القيود والفرص والأدوات التي مكنت من ذلك. ويرى أنه لضمان بقاء واستمرار أي نظام فلابد من توفر ثلاثة مظاهر: (1) الاستناد إلى القوة، بقيادة دولة واحدة أو أكثر من دولة. (2) معيار لشرعية الحكم والمؤسسات التي تنشأ في النظام. (3) لابد أن يوفر النظام وظيفة للدول المشاركة. أي أن يكون لها دور في النظام الدولي. (Ikenberry,2014b,43) (Ikenberry,2014a,9)

ولا شك أن للولايات المتحدة رصيداً لا يضاهى من القوة الناعمة التي تتمثل في الديمقراطية، والثقافة الشعبية المنتشرة في جل بقاع العالم، وموقع القيادة التي تتبوأها في المؤسسات الدولية. (رودس،2013،177) الأمر الذي أدى إلى صورة من صور الهيمنة، هي الهيمنة الإقناعية.

وتمثل صورة الهيمنة الإقناعية – أو الخيّرة كما يسميها البعض – في أن الدولة المهيمنة تأخذ على عاتقها مسؤولية إحلال الاستقرار في النسق الدولي. ويؤكد أيكنبري أن الهيمنة الأمريكية قد بُنيت على عقد هوبز، بمعنى إن الدول الأخرى وخاصة أوروبا الغربية قد سلمت مقاليد الأمور إلى

الولايات المتحدة، تماماً مثل الأفراد لدى هوبز في حالة الطبيعة الذين يُنشؤون سلطة عليا طوعياً للدولة. (Lebow,2017,21) (Ikenberry,2018,7) ووفق كيندلبرجر، فإن النسق الاقتصادي الدولي يستقر عندما يحقق عوامل خمسة: أسواق مفتوحة، إقراض طويل الأجل، نظام معدل فائدة ثابت، تعاون على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية، وأخيراً وجود ملجأ أخير الإقراض. وأكد كيندلبرجر أن القيادة المهيمنة مطلوبة لأنها تأخذ على عاتقها مسؤولية إحلال الاستقرار النسقي. ووفق هذا الرأي فإن الكساد الكبير في 1929 كان بسبب عدم رغبة الولايات المتحدة آنذاك في القيادة إثر تراجع الهيمنة البريطانية. (Min,2003,23) أما كوهين فيرى أن القوى المهيمنة لابد أن تحوز المواد الخام ورأس المال والأسواق، والوصول إلى ميزات تنافسية في إنتاج سلع عالية القيمة. (Derzauskaite,2017,29)

من وجهة نظر ليبرالية، يعد العامل الاقتصادي حجر الأساس لتحقيق المكانة السياسية للقوة المهيمنة. فخلال الهيمنة البريطانية، كانت بنية القوة متعددة القطبية. كان هناك أكثر من أربع قوى تلعب أدواراً فعالة في العلاقات الدولية. أما في النسق الثنائي فقد اعتبرت أمريكا الاتحاد السوفييتي بمثابة دولة هيمنة فرعية، والصين ومنطقة المحيط الهادي الآسيوي بمثابة المنافس في السياسة الدولية وفي الاقتصاد. (Yazid,2015,76) وعلى الرغم من التأكيد على العامل الاقتصادي إلا أن كوهين يعترف بأهمية توفر القدرات العسكرية للمهيمن، وذلك في سبيل حماية الاقتصاد السياسي الدولي من تدخل أي منافس. (Derzauskaite,2017,30)

ومن الجدير بالذكر أن الهيمنة البريطانية قد شهدت تجارة حرة سنت لها القوانين. فيرى البعض أن قوانين الذرة Corn Laws في العام 1846والقانون البحري Navigation Acts في العام 1849 هما بمثابة قوانين التجارة الحرة في أوروبا آنذاك، على الرغم من أن القليل من الدول قد اتبع تلك القوانين، ولم يكن الأمر في يد بريطانيا آنذاك لإجبار الدول على ذلك. ومن ثم اتبعت بريطانيا تجارة حرة أحادياً، ومن ثم استبعاد استفادة الغير، الأمر الذي كان يعني غياب القيادة البريطانية المؤسسية ووضع هيمنتها المفترضة على المحك. (Lacher&German,2012,100)

لقد أثارت البنية السياسة الثنائية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والنسق الإقليمي ثلاثي القطبية في آسيا بعد 1963 تحدياً للسياسة الخارجية الأمريكية وللاقتصاد الأمريكي. وكانت الولايات المتحدة تنوي السيطرة على قوى الاقتصاد العالمي في العالم الغربي، وقبلت أمريكا بعد الحرب وجود

تحد عسكري من الاتحاد السوفييتي على اعتبارها مشكلة ما بعد الحرب. وكان من الضروري "جر" اقتصاد ألمانيا واليابان إلى عالم الاقتصاد الأمريكي وذلك لضمان بقاء أمريكا الدولة المهيمنة على الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية. وتجدر الإشارة أن اقتصاد هاتين الدولتين لم يكن ضمن عالم الاقتصاد الأمريكي قبل الحرب. لقد تبنت أمريكا الفكرة القاضية بأن العامل الاقتصادي كان السبب وراء الحرب العالمية الثانية، وأن الفشل في تصحيح الاقتصاد الدولي بعد الحرب العالمية الأولى وصعود كتل تجارية منافسة قد أدى إلى الحرب العالمية الثانية. أضف إلى ذلك أن الفشل في إعادة الصناعة الألمانية والإخفاق في ضمها إلى اقتصاد عالمي أكبر كان خطأً استراتيجياً بعد الحرب العالمية الأولى. كما مثلت المشاكل الاقتصادية والحظر الاقتصادي على اليابان من قِبل أوروبا ومنطقة جنوب شرق آسيا في الثلاثينيات سبباً لوقوع الحرب العالمية الثانية في 1941. (Iriye,2008,26) (Yazid,2015,76)

لقد تزامن التميز الأمريكي العالمي مع التراجع البريطاني اقتصادياً وسياسياً. لقد حاول ونستون تشرشل الإبقاء على نفوذ بريطانيا أمام الولايات المتحدة الصاعدة وإحداث التوازن في علاقاتها مع حكومات أوروبا وأمريكا، ولكن سياساته لم تؤت ثمارها. لقد فرضت الولايات المتحدة على بريطانيا التعامل مع "مؤسساتها" وإحداث تغييرات في السياسات الاقتصادية وامتثلت بريطانيا لذلك كله، فتم التعامل مع الأزمات الاقتصادية العالمية من خلال الولايات المتحدة، والأزمة الاقتصادية 1973 خير مثال على ذلك. (Keaney,2015,347)

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى دعمت الولايات المتحدة الأنشطة الاقتصادية وأنشأت المنظمات الاقتصادية الدولية في أوروبا الغربية في الأربعينيات والخمسينيات، مثل خطة مارشال ومنظمة الفحم والفولاذ الأوروبية وغيرها، كل ذلك كان بهدف منع ألمانيا وأوروبا الغربية من الوقوع في يد الاتحاد السوفييتي. وكانت هذه السياسة هامة في سبيل تقوية المكانة الأمريكية في أوروبا ومنع ألمانيا من الانخراط في الاقتصاد الروسي. (Yazid,2015,76) وكانت نهاية الحرب الباردة بمثابة الفرصة لإعادة تنظيم العالم، والتأكيد على بعض العمليات، ومنها أن كان تفرد السوق الرأسمالية الغربية والديمقراطية مدعوماً بتطور تكنولوجي أمراً غير مسبوق، إنه ما سمي بالعولمة، وبكلمة أخرى هيمنة الليبرالية عبر القومية. (Murden,1997,377) (Jha,2008,67)

فعلى الرغم من الاعتراف بمفهوم السيادة، سيادة الدول وسيطرتها على الموارد المادية والأيديولوجية وأدوات الإكراه، إلا أن الأمر يختلف كثيراً في عالم اليوم ذي الاقتصاد العالمي المعتمد على شركات متعددة الجنسيات التي تعمل جاهدة للبقاء خارج القيود والحدود القانونية للدولة وضرائبها، وذلك بفضل فكرة الأسواق الحرة، وبذلك تراجعت الدولة في العديد من نشاطاتها لصالح عقود شركات خاصة. (Hobswam,2008,18)

توصف الولايات المتحدة بذلك على أنها دولة مهيمنة، ذلك لأنها تحقق السيطرة والمصلحة. والولايات المتحدة لا تتصرف وفق المفهوم الكانطي مع الإنفاق العسكري الذي يعادل إنفاق باقي دول العالم، وهي تعتمد على القوات المسلحة وتقدمها التكنولوجي. ولكن الهيمنة لا تدوم للأبد، والمنظور الكانطي الليبرالي في السياسة الدولية يمكن أن يقدم وسيلة لسلام مستدام عندما تتلاشى الميزة العسكرية. (Russett,2010,112)

نظرية الاستقرار الهيمني:

قامت نظرية الاستقرار الهيمني بالجمع بين نظريتين في العلاقات الدولية: الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة. وتؤكد هذه النظرية على حدوث الاستقرار والانفتاح الاقتصادي في وجود قوة مهيمنة واحدة. إن وجود مهيمن ضروري لضمان اقتصاد ليبرالي دولي، وتحقيق درجة من الأمن والسلام النسبي في النسق الدولي. (Ozcelik,2005,93)

تتمثل أهمية نظرية الاستقرار الهيمني في أنها تمكننا من فهم حالات الاستقرار وعدم الاستقرار في الاقتصاد السياسي الدولي. وفق نظرية الاستقرار الهيمني، فإن الدور الذي تلعبه القوة المهيمنة هام في خلق الاستقرار في السياسة الدولية والاقتصاد الدولي، وبدون مهيمن قوي فإن الاستقرار الدولي يكون مستحيلاً. لقد ارتبط عدم الاستقرار السياسي والكساد الاقتصادي قبل الحرب العالمية الثانية بغياب مهيمن قوي في النسق الدولي. فلقد كانت بريطانيا العظمى في منتهى الضعف خلال الفترة من 1919–1939، ورفضت الولايات المتحدة آنذاك لعب دور المهيمن الجديد. (Yazid,2015,67)

وتكمن الفكرة الرئيسية في نظرية الاستقرار الهيمني في ضرورة وجود قوة مهيمنة، قوة واحدة مسيطرة لضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي الدولي. وسبب ذلك هو أن القوة المهيمنة هي القادرة على بناء قواعد دولية تمكن من التبادل المنظم بين الدول وتعاقب المخالف العقاب المتوقع. والمخالف

لابد أن تتم معاقبته لأنه بدون العقاب، قد يهدد المهيمن القائم. والعقاب الناجح يرمز لمدى قوة المهيمن في النسق واستقراره. (Yazid,2015,68) (Levy,2014,111) (Antoniades,2018,3)

ويستمد الإطار المفاهيمي للهيمنة، من تجربة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين، وعليه يؤكد باحثو الاقتصاد السياسي أن وجود المهيمن ضرورة لإيجاد وتفعيل وضمان الأسواق المفتوحة ومنع الأزمات الاقتصادية. وفي سبيل ذلك يخلق المهيمن بنى مؤسسية ونظم لمصلحة النظام الاقتصادي، وبذلك تجري عملية تقديم الخير العام لأعضاء النسق الآخرين. (Misalucha,2011,213) (Bajpai,2008,94)

والفكرة هنا هي أن الهيمنة تقدم نظاماً order يشبه إلى حد ما الحكومة المركزية، فهي تقلل الفوضى في النسق الدولي وتحد من العدوان وتضمن عملة قوية تستخدم كمعيار للاقتصاد العالمي. وبذلك يمكن للمهيمن حل– أو على الأقل مراقبة – الصراعات بين القوى المتوسطة والصغيرة. ذلك لأن القوة المهيمنة تفرض قواعدها وأنماطها منفردة "بشكل أحادي" وتضمن التجارة الحرة عالمياً والنمو الاقتصادي العالمي. (Goldstein,2013,56)

وبكلمة أخرى فإن الليبراليون المؤسسون يرون أن المؤسسات ستضمن "النظام" في مرحلة ما بعد الهيمنة – على غرار عنوان روبرت كوهين الشهير After Hegemony – لاسيما مرحلة أواخر السبعينيات. وضمان "النظام" يؤدي إلى تأثيرين نسقيين للهيمنة، الأول: أن التخفيف من آليات الصراع بين الدول كان بسبب الإمكانات المادية المتفوقة لدولة واحدة. الثاني: كل من المنظرين الواقعيين والليبراليين أكدوا على العلاقة القوية بين مكانة المهيمن في النسق الدولي والانفتاح الاقتصادي. أضف إلى ذلك تركيز الليبراليون على المزايا النسقية للتجارة الحرة يُنظر إليها على اعتبارها مصلحة عامة لا يمكن تقديمها أو توفيرها بدون خدمات وجهود المهيمن. (Lacher&German,2012,100)

يقول كيندلبرجر Kindlberger: ليكون الاقتصاد العالمي مستقراً، لابد أن يكون هناك ضامن للاستقرار. حدث ذلك تاريخياً، فقد وجدت القوة المهيمنة على الضمانة لاقتصاد ليبرالي مرتين فقط: العصر البريطاني والعصر الأمريكي. وعلى غرار العصر الروماني، فقد ضمنت أمن وسلام نسبي في النسق الدولي المعاصر لها. لقد خلقت كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة قواعد النظام الاقتصادي الليبرالي الدولي، بل وفرضت هذه القواعد. (Ozcelik,2005,93)

وطبيعة النسق الاقتصادي الدولي غير متناظرة من وجهة نظر أولسون Olson وكيندلبرجرمن بعده، الأمر الذي يؤكد ضرورة وجود مهيمن قوي يضمن إدخال الدول الأخرى في النسق في سبيل الوصول لأقصى استفادة "منفعة" ممكنة. فيتشكل بذلك النسق الدولي المستقر. وقد يقبل المهيمن بقصد أو بغير قصد هذه المسؤولية التي قد تؤدي به إلى تحمل تكلفة تحقيق الخير العام. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يمكن للمهيمن منع استفادة الدول الأخرى من حالة "الركوب المجاني"[3]. فالكثير من الدول الصغيرة لا تملك القوة الكافية ولا الرغبة في المشاركة في مسؤولية تقديم الخير العام، وهم مستفيدون بتحقيق مصالحهم أكثر من تقديم خير عام عالمي. وبدون المهيمن لا يحدث الاستقرار وقد ينهار النسق العالمي. والكساد الكبير خير مثال على ذلك ففي الوقت الذي لم تعد فيه بريطانيا قادرة على إدارة النسق الاقتصادي العالمي، لم تكن الولايات المتحدة راغبة في تحمل المسؤولية آنذاك. (Min,2003,23) وبكلمات كل من روبرت كوهين وجوزيف ناي، فإن النسق الهيمني يعمل "عندما تكون هناك دولة قوية بالقدر الكافي لوضع القواعد التي تحكم علاقات الدول، وراغبة في ذلك". (Misalucha,2011,213) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الدول الصغيرة والتي ليس لها أي دور في استقرار النسق، كثيراً ما يقع عليهم اللوم لتصرفاتهم غير المسؤولة (Min,2003,30) التي تضر بالنسق من وجهة نظر المهيمن.

وبذلك نجد أن هناك نوعين من الاستقرار الهيمني: نظرية استقرار هيمني أمني، ونظرية الاستقرار الهيمني للخير العام. ونظرية الاستقرار الهيمني للخير العام ترى أن النظام العالمي يُنظم ويستمر من خلال دولة مهيمنة تستخدم إمكانات قوتها لتنظيم العلاقات بين الدول. والقوة المتميزة التي تتمتع بها الدولة المهيمنة تسمح لها بتقديم الحوافز الإيجابية والسلبية للدول الأخرى. ونتيجة ذلك أن تتفق الدول على المشاركة في النظام المهيمن. (Ozcelik,2005,93) وأخذ هذين العاملين: الاعتماد المتبادل والاستقرار الهيمني في الاعتبار يخلق فرصة للتعاون بغرض تحقيق المصالح الجماعية المشتركة والتي لن تتحقق إلا من خلال التعاون الدولي، (Folker,2010,121) والتي قد لا تتلاءم بالضرورة مع الاقتصاد القومي. (Keaney, 2015, 340)

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ترى الدول الأقل قوة أن المهيمن يتدخل في سيادتها، الأمر الذي يعني عدم العدالة وانتفاء الشرعية. لقد رضخت الصين بعد العام 1949 لعقوبات اقتصادية من

(3) يقصد بالركوب المجاني: ربح مكاسب التعاون دون دفع التكلفة، الأمر الذي يمثل مشكلة للنسق. (Brown,2005,50)

قبل الولايات المتحدة لعشرين عاماً، ولذلك يستخدم الصينيون مصطلح الهيمنة بشكل سلبي، ونظرية الاستقرار الهيمني لا تعني شيئاً بالنسبة لهم. (Goldstein,2013,56)

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة قد تأرجحت بين السياسات الانعزالية والتدخلية. ففي الحرب العالمية الأولى، انتظرت الولايات المتحدة ثلاث سنوات ومن ثم رفضت الانضمام إلى عصبة الأمم، تأكدت بعد ذلك الانعزالية الأمريكية في الثلاثينيات، حيث أيد الرأي العام الأمريكي عدم المشاركة في مستقبل الحروب الأوروبية. كما عارضوا الانضمام إلى الشعوب الأخرى لوقف العدوان. ولكن صناع القرار من ذوي الاتجاه التدخلي، فعلوا النشاط الدولي والانخراط في الشؤون الدولية. (Goldstein,2013,56) هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا اعترفنا بأن الولايات المتحدة الأمريكية "لا غنى عنها" بسبب امتلاكها من عوامل القوة ما يهيئ لها مواجهة التحديات الاستراتيجية العالمية، نجد أن من مصلحة الدول الأخرى أن تنجح واشنطن في مهمتها. (رودس، 2013،176)

المهيمن والمؤسسات الدولية:

من وجهة نظر ليبرالية، تشمل العناصر المؤسسة للقوة المهيمنة التالي: القوة العسكرية، السيطرة على المواد الخام، رأس المال والأسواق المفتوحة، والميزات التنافسية للسلع ذات الجودة العالية. (Antoniades,2018,3) وترتبط الديمقراطية بالتجارة الدولية والتعددية التي نجدها في المنظمات غير الحكومية والتي تقدم بدورها فرصة لعلاقات السلمية ومنظور يأخذ في اعتباره باقي دول العالم. وللوصول إلى ذلك المستوى لابد من الاعتماد بشكل أقل على العناصر المادية للقوة وبشكل أكبر على القوة الناعمة. (Russett,2010,112)

تحاول الدول القوية بناء نظام دولي، والإمكانات المادية للدول هي قوالب بناء هذا النظام. ونعني بذلك المصادر والموارد التي تستخدمها الدول لبناء النظام. وبذلك تتاح الفرصة لدراسة البنية والوظيفة في السياسة الدولية، وتتاح الفرصة كذلك للباحثين لدراسة النسق العالمي كنوع من النظام السياسي أو النسق السياسي. فالنظم السياسية لها قواعد ومؤسسات حتى لو كان ذلك كله ناتج عن تحقيق الدول القوية لمصالحها. (Ikenberry,2014,6)

يؤكد روبرت كوهين أن الهيمنة شرط ضروري لخلق نظام هيمني hegemonic order، فالقيادة المهيمنة تفرض التعاون. وتراجع المهيمن لا يعني انهيار اقتصاد العالم الليبرالي أو انتهاء السلام واستقرار النظام العالمي. فعندما يتراجع المهيمن فإن النسق الدولي يكون قد كون نظماً دولية

تمكن من التعاون ما بعد الهيمني. (Ozcelik,2005,93) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قبِل روبرت كوهين بفكرة الهيمنة "الخيرة" والمهيمن القائد الذي يفرض قواعد التعاون بين الدول. ولأن كوهين اعتنق الفكر الليبرالي فقد قبل بإمكانية التعاون غير الهيمني، أي التعاون في غير وجود المهيمن. (Min,2003,24)

ولن تكون أية مؤسسة دولية أو إقليمية فاعلة بدون دعم قوي من قوة مهيمنة. وعصبة الأمم على سبيل المثال قد أنشئت في 1919 بدعم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك وودرو ويلسون. ولكن بعد رفض مجلس الشيوخ الأمريكي دعم ويلسون، لم تجد العصبة من يدعمها، وبالتالي لم تكن فعالة. لقد كانت بريطانيا القوة المهيمنة آنذاك ولكنها لم تكن مستقرة، كانت في تراجع، وكانت فرنسا في منتهى الضعف بعد الحرب العالمية الأولى. (Yazid,2015,68) بل لم تستطع أي منهما فعل شيء عند انهيار نظام بريتون وودز على يد الولايات المتحدة. (Keaney,2015,349)

وعليه نجد أن العامل الاقتصادي عامل هام لإدارة المنظمات الدولية. فالموقف الاقتصادي لكل من بريطانيا وفرنسا لم يسمح لأي منهما بدعم عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى. وبذلك فشلت عصبة الأمم في تحقيق أهدافها. إن الضعف الاقتصادي قد أثر على القوة العسكرية، وعندما بدأت بعض الدول في العدوان على دول أخرى لم تتمكن أي من بريطانيا من فرض عقوبات فعالة أو مقاطعة الدول المسيئة لاستقرار النسق. فحدث في 1931 أن هاجمت اليابان إقليم منشوريا. وفي 1934و1935 احتل موسوليني الحبشة. ولم تتمكن أي من انجلترا أو فرنسا من التحكم في ذلك. وآليات العقاب تجاه الدول المعتدية في النسق الاقتصادي السياسي هو مسؤولية القوة المهيمنة لدعم موقعها المهيمن. (Yazid,2015,69) (Levy,2014,101)

ومن ذلك محاولة الرئيس سوكارنو في أندونيسيا إنشاء منظمة دولية عقب انسحابه من الأمم المتحدة في العام 1964، ولكنه فشل في ذلك لأن أندونيسيا لم تكن بالقوة الاقتصادية ولا السياسية الكافية، وذلك على الرغم من دعم دول المنطقة لها مثل الصين وبعض الدول الأفريقية والآسيوية. (Yazid,2015,69)

وينتقد باري بوزان نظيره جيلبين لأن نظرية الأخير الحركية للتغير العالمي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالواقعية. ولأن جيلبين يرى دورات حياة القوى العظمى صعوداً وانهياراً هي دورة غير منتهية وترتبط بالانتقال المادي في إمكانات القوة وآليات التنافس في النسق الدولي الفوضوي. وقال بوزان أن

جيلبين قد فشل في تقدير أهمية الرأسمالية الصناعية ونشوء مظاهر المجتمع الدولي في النظام العالمي ومظاهر تغيره. (Ikenberry,2014a,12)

ويرى البعض أنه على الرغم من كون الولايات المتحدة هي أكبر قوة في العالم، إلا أنها لا تستطيع أن تملي جميع مصالحها السياسية والعسكرية أو الاقتصادية. علاوة على ذلك، يمكن للقوة المهيمنة أن تحفز ردة فعل "موازِنة" لنفسها. لأننا نجد ان الكثير من الأوروبيين ليسوا واثقين تماماً في أن الولايات المتحدة ستتصرف وفقاً للمبادئ الليبرالية الكانطية. ولكن ومن ناحية أخرى فإن تشكيل تحالف مُوازن ليس بالعملية السهلة، لأن الفجوة في القوة لايزال كبيراً، وهذا يثير بدوره مشكلة العمل الجماعي بين أعضاء تحالف يفتقر إلى قائد قوي، لأنه في النهاية سيسعى كل عضو إلى تحقيق مصالحه الخاصة. (Russett,2020,112)

ولذلك نجد أن الولايات المتحدة قد تأرجحت بين الأحادية والتعددية في انخراطها في الشؤون الدولية. ونجد أن المداخل التعددية –التي تعمل من خلال المؤسسات الدولية – تقلل التكلفة بلا جدال، ولكنها تقيد حرية الولايات المتحدة في الحركة. (Schuller,2003,37) فنجد أن إدارة جورج بوش الابن في 2001 قد قللت جهودها الدولية في المشاركة في كل من معاهدة الاحتباس الحراري، ومؤتمر العنصرية، ومحكمة الجرائم الدولية. وتحركها في 2003 بالقليل من الحلفاء وموافقة الأمم المتحدة، أثار مسألة التعددية، ولكنه أكد على أحادية الولايات المتحدة. (Goldstein, 2013,57)

ينقلنا ذلك إلى ظاهرة الركوب المجاني Free riding التي تظهر حتى في أوقات التحالف في الناتو إبان الحرب الباردة. لقد نجحت الناتو في ردع أي صراع في أوروبا، وطالما كان الردع النووي الأمريكي قائماً، فإن أوروبا ليست بحاجة إلى إقامة قوة عسكرية كبرى. ولكن عندما بدا أن سياسة الولايات المتحدة غير حكيمة في الحرب على الإرهاب، لأنها تحقق المصالح الأمريكية الضيقة، قل الحلفاء وقاومت باقي الدول. قد لا يرغب البعض في حماية الولايات المتحدة لهم كما ترغب الولايات المتحدة. وقد يكون للبعض مصالح متضاربة كالأبعاد الاقتصادية والديمغرافية في أوروبا التي تقيد رغبتهم في الإنفاق على الدفاع عوضاً عن رعاية المسنين على سبيل المثال. وقد يوظف ذلك ردود أفعال غير مواتية لسياسات الولايات المتحدة للحرب على الإرهاب. هذا كله قد يقوض فكرة النسق الكانطي والاقتصاد العالمي ككل. (Russett,2010,113) (Iriye,2008,33)

ونجد أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وحتى قيام الحرب العالمية الثانية قد حدث تغير في نسق الاقتصاد السياسي الدولي. لقد هزمت ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، ولكن بريطانيا العظمى كانت من الضعف الذي لم يسمح لها بالاستمرار في لعب دور القوة المهيمنة. وخلال هذه الفترة لم يكن الاقتصاد السياسي الدولي ولا العلاقات الدولية مستقرة بسبب غياب القوة المهيمنة والمنظّمة للنسق الدولي. ولذلك توصف هذه الفترة بفترة غياب القوة المهيمنة، لعدم وجود قوة واحدة تمد النسق الدولي بالاستقرار. (Yazid,2015,68)

لقد بدأ صناع القرار الأمريكيون والبريطانيون في رسم سياسات لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى قبل أن تضع الحرب أوزارها. متأثرين بمتغيرات دولية تمثلت آنذاك في الكساد العظيم وصعود الفاشية في أوروبا والحرب العالمية التي انخرطا فيها. لقد وضع الأمريكيون والبريطانيون رؤية لما بعد الحرب تعمل على استقرار الشؤون العالمية وفق تفضيلاتهم. شمل ذلك وضع نظام الأمم المتحدة والاقتصاد الرأسمالي والتجارة الحرة، وفي سبيل تحقيق ذلك تم إنشاء سلسلة من المؤسسات الرسمية مثل بنك النقد الدولي ونظام بريتون وودز. (انظر: Keaney, 2015,324) وكانت هذه المؤسسات مدعومة من الولايات المتحدة، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة الدولة المهيمنة التي تقدم مصالحها على اعتبارها عالمية. ومن هنا اعتبر كثيرون من منظري الاقتصاد السياسي الدولي أن وجود المهيمن ضرورة لأنه يقدم عنصر الأمان فتثق الدول وتنخرط في التجارة الدولية في بيئة فوضوية. (Folker,2010,120)

والقوة المهيمنة مسؤولة عن تقديم "الخير العام" وهي القيم المشتركة حيث الكل يحصل على المنافع حتى لو لم يشارك في خلقها أو إحداثها. والخير العام أو لنقل الحماية والاستقرار يمكن للقوة المهيمنة فقط تقديمه، لأنها في موقع أقوى ولديها القدرة العسكرية والاقتصادية والسياسية لفعل ذلك. (Yazid,2015,68)

ويقول روبرت كوهين عن الاستقرار الهيمني: "إن قوة واحدة فقط هي التي تحكم بنى القوة المهيمنة، وهي تيسر تطور النظم الدولية القوية، التي تتميز بدورها بقيم محددة ومستقرة نسبياً". (Cox,2009,140) ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة قد تحولت إلى صورة المهيمن وممارسة القوة من خلال فتح الأسواق مادياً وأيديولوجياً، وليس من خلال الإكراه فقط. (Agnew,2005,12)

وأفضل مثال تقدمه النظرية الليبرالية حول نظرية الاستقرار الهيمني هو الهيمنة البريطانية في أواسط القرن التاسع عشر، ومن بعدها الهيمنة الأمريكية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية. وتؤكد النظرية على تجاهل ملاحظة الأنماط التي سادت في نظام القرن التاسع عشر والتي صاحبت أو لنقل أدت إلى انهيار بريطانيا كقوة عظمى. أضف إلى ذلك أن النظرية تواجه نفس التجاهل منذ أوائل السبعينيات في ملاحظة الأنماط السائدة في مرحلة ما بعد الحرب، وربط ذلك بتراجع القوة الأمريكية. لقد اختبر كوهين النظرية في مجالات محددة مثل: الطاقة، النقد والتجارة على اعتبار أن القوة ليست بالعامل الذي يمكن تبديله أو إحلاله بغيره من العوامل. (Cox,2009,139)

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فلقد تم تحدي الآراء الليبرالية من قِبل الليبراليون الجدد وكتاباتهم في أواخر الثمانينيات، ومن ذلك أن للمنظمات الدولية تأثير سببي مستقل في السياسة الدولية. صحيح إن هذه المنظمات الدولية هي نتاج قوة مهيمنة ما، إلا إنها لا تختزل في هذه القوة المهيمنة، لأنه يصبح لها وجود مستقل، ومن ذلك رأي كوهين القاضي بأن النسق الدولي سوف يستمر في وظيفته من خلال مؤسساته الدولية حتى بعد انهيار المهيمن الذي خلق هذا النظام في المقام الأول. وفقاً للنيو ليبرالية، فإنه على الرغم من أن وجود المهيمن هو شرط ضروري لبناء الهيمنة، إلا أن النظام الذي تخلقه الهيمنة ذاتها يمكن أن يستمر بدون المهيمن. (Antoniades,2018,3)

ومن الجدير بالملاحظة اشتراك الليبراليين مع الواقعيين في بعض مظاهر نظرية الاستقرار الهيمني، فنجد أن روبرت كوهين يؤكد – على غرار الواقعيين – أهمية دور المهيمن في إحلال الاستقرار في النسق الدولي. أما الاختلاف فيكمن في أن كوهين يرى أن الهيمنة ليست بالشرط الكافي للتعاون الدولي، إنها قرارات الدولة وليس مجرد إمكانات القوة. إن الهيمنة ترتكز على إقناع الدول غير المهيمنة بخيرية الهيمنة. (Min,2003,24)

إذا كانت الهيمنة تعني القدرة على إملاء القواعد والسيطرة على السلوك الدولي، فإن الولايات المتحدة – وفق ناي – هي بالكاد مهيمنة. وإذا كان لها نفوذ على بنك الدولي أو غيره من المنظمات الدولية، إلا أنها لا يمكنها منفردة توجيه العلاقات الدولية، ومن ذلك موقفها مع أوروبا واليابان في منظمة التجارة العالمية، ومعارضتها المعاهدة الدولية للألغام الأرضية، ولكنها لم تستطع منعها. ولم تستطع منع كل من تشيلي والمكسيك من التصويت ضد قرارات مجلس الأمن في 2003، وهما الدولتان اللتان تنتميان لمنطقة نفوذ الولايات المتحدة، كما لم تستطع الحصول على إذن تركيا للسماح

بالمرور للوصول للعراق من جهة الشمال. فإذا كان تعريف الهيمنة يعني موقف دولة تحوز من القوة والإمكانات ما يفوق الآخرين، فإن هذا ينطبق على الولايا ت المتحدة، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة السيطرة والتحكم. وحتى بعد الحرب العالمية الثانية، عندما تحكمت الولايات المتحدة في نصف الناتج الاقتصادي العالمي لم تستطع أن تحقق كافة أهدافها. (Jr,2008,38 Nye,)

الولايات المتحدة والهيمنة في الليبرالية:

يرى أيكنبري Ikenberry أن مشكلة الهيمنة الأمريكية تكمن في أزمة السلطة، فهناك صراع سياسي على توزيع الأدوار والحقوق والسلطة داخل النظام الليبرالي الدولي. ولكن المنطق الأساسي لليبرالية لايزال حاضراً. وقوى من هذا الأزمة صعود دول غير غربية – مثل الصين – الأمر الذي يضع أنماط السيادة والاعتماد المتبادل الاقتصادي والأمني على المحك. وعلة صعود الصين وغيرها من الدول غير الغربية هو نجاح توظيف النظام الليبرالي العالمي في مرحلة ما بعد الجرب الباردة [4]، لقد استحدث النظام الليبرالي بعض الأزمات ولسوف يفعلها ثانية. (Ikenberry,2013,4) ويؤكد أن الصين تحتل بالفعل مكانة تؤهلها وبشكل متزايد لمشروع قوة ونفوذ – قد تصل إلى الهيمنة – إقليمياً وعالمياً. والدول التي كانت ترى الولايات المتحدة شريك وقائد تجاري، ترى الصين اليوم في هذا المركز. فالحلفاء القدماء لأمريكا مثل اليابان وكوريا الجنوبية واستراليا، هم مرتبطون اليوم تجارياً بالصين. (Ikenberry,2014b,51)

كما يرى أيكنبري أن القوة اليوم ليست مركزة في يد الولايات المتحدة وأن الصين ستلعب دوراً أكثر أهمية. إن وجود وتوسع الليبرالية كنظام دولي إنما يصب في مصلحة الدول الصاعدة، ولاسيما الصين، ويؤكد أن النظام الليبرالي يتسم بالدوام بغض النظر عن التراجع النسبي للولايات المتحدة، لأن النظام الليبرالي بسيط وسهل اتباعه، ويحقق المنفعة لأعضائه، بل ويستحيل تحديه أو إنهائه. (Deudney,2013,2)

وعلى الرغم من الاعتراف بأن الولايات المتحدة قد قدمت فترة استقرار هيمني، إلا أن بعض الليبراليون الجدد يؤكدون على انحدار القوة النسبية للولايات المتحدة، ويقدمون نظرية الاعتماد المتبادل

[4] تجدر الإشارة أن النظام الليبرالي العالمي – وفق أيكنبري – قد نشأ وصمم من أجل الحفاظ على المصالح الاقتصادية والأمنية للدول الغربية كما قد سمح للقوى غير الغربية في الصعود إلى الحد الذي أصبحت فيه منافس للقوى الغربية، وهو أمر يتخوف منه الغرب الآن. (Ikenberry,2018)

على اعتبارها دافعاً عقلانياً واستراتيجياً للدول لإتمام التعاون بين بعضهم البعض، فتطوير المصالح الجماعية المشتركة لن يتحقق إلا من خلال التعاون الدولي. (Folker, 2010, 120)

وبكلمة أخرى فإنه على الرغم من تعرض الهيمنة الأمريكية للتحديات، إلا أن النظام الليبرالي سيظل قائماً وستظل الولايات المتحدة مؤهلة للهيمنة. ولكن هناك رؤية أخرى تقترح أن الهيمنة الأمريكية كانت قصيرة الأجل، وأنها توقفت عن كونها المهيمن الاقتصادي العالمي منذ عقود مضت، ويضع آخرون إحصاءات تؤكد تراجع الاقتصاد الأمريكي عالمياً. . (Lebow, 2017,23)

هناك مدخل بديل لدراسة الهيمنة وهو مدخل "الاستقرار النسبي للنظم العالمية الناجحة" وهو ممكن في حالة تطبيق حالة الاستقرار مع مفهوم الهيمنة المرتكزة إلى سلوك متماسك ومتوافق، وبكلمة أخرى حالة وجود تناسب بين مظاهر القوة المادية والصورة الجمعية للنظام العالمي ومجموعة المؤسسات التي تدير النظام عالمياً. أي ليس من خلال أدوات هيمنة محددة بعينها. في هذه المعادلة يبدو أن قوة الدولة هي العامل المفسر الوحيد، الأمر الذي يمثل صعوبة في رؤية كوهين وغيره من المنظرين. كيف نفسر إذاً فشل الولايات المتحدة في تأسيس نظام عالمي مستقر في فترة ما بين الحربين على الرغم من قوتها الظاهرة آنذاك؟ إذا كانت هيمنة دولة واحدة تعني نظاماً مستقراً في بعض الحالات وليس جميع الحالات، فإن ذلك يستدعي النظر إلى ما يعنيه الاستقرار، وما هي محدداته؟ إن هيمنة دولة واحدة قوية قد يكون شرطاً ضرورياً ولكنه ليس كافياً للهيمنة. (Cox,2009,139) (Levy,2014,112)

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن روبرت كوهين قد كتب في كتابه الشهير After Hegemony، أنه من الخطأ افتراض أن التعاون يشترط الهيمنة، لأن الهيمنة ليست الصورة الوحيدة أو الدافع من وراء الهيمنة. وبكلمة أخرى، فإن التعاون سيستمر بعد الهيمنة لأن النظم ستعيش وفق رأس مال صنعته الهيمنة. (Brown,2005,50) ولكن البعض يرى أن نظرية الاستقرار الهيمني غير كافية لفهم كافة حالات التعاون في السياسة الدولية. لأن التعاون في المجال الدولي يعتمد على: التوقعات، وحسابات التكلفة وعدم التأكد. وكل هذه العوامل تتأثر بوجود النظم الدولية. (Steans,2010,68)

انتقاد نظرية الهيمنة وظهور نظرية الأنساق العالمية: (Lacher&German,2012,99-103)

1- يرى البعض أن نظريات الاستقرار الهيمني منتقدة في كونها فشلت في تفسير كيف تمت ترجمة التفوق الاقتصادي البريطاني إلى عملية تنظيم ordering العلاقات بين الدول وبناء نظام اقتصادي دولي مفتوح. أضف إلى ذلك الفشل في تفسير عملية انتقال الهيمنة من يد بريطانيا إلى يد الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين.

2- أضف إلى ذلك أن هناك من ينتقد الربط بين الهيمنة والانفتاح الاقتصادي حيث يتساءل البعض: هل الهيمنة شرط ضروري لحدوث التجارة وإنشاء الأسواق المفتوحة. إن الفترات التي لم يكن هناك مهيمن بشكل واضح لم تعان بالضرورة من انهيار التجارة العالمية، بل العكس هو الصحيح، فلقد حدث انهياران أو أكثر في وجود مهيمن.

3- يثير البعض التساؤل حول أهمية الهيمنة من الأساس، فإذا كانت الليبرالية تفترض – فيما تفترض – التعاون في المجال الدولي والاعتماد المتبادل الاقتصادي، فما الحاجة إلى دولة مهيمنة تفرض نظاماً اقتصادياً دولياً في الوقت الذي قد تتمكن فيه الدول من الاستفادة من التعاون فيما بينها.

4- كما ينتقد البعض هذه النظرية في كون أصحابها ينزعون إلى التعميم فيما يتعلق ببنية النسق الدولي الأمر الذي يضعهم في موضع الانتقاد، لاسيما من قبل باحثي علم اجتماع تاريخ العلاقات الدولية.

5- ترى هذه النظرية المهيمنَ في صورة مقدم للخير العام وليس في صورة عدوانية، ولكن الجرامشية – وعلى النحو الذي سنراه لاحقاً – تفترض عنصر الإجماع في النظم المهيمنة والذي لا يعني غياب القوة والإكراه. ونعلم أن الليبرالية تفترض أن النسق الهيمني غير عدواني بسبب استقراره، لأن الإكراه يجلب المقاومة والتنافس، وبهذه الحركة المفاهيمية يظهر الاستقرار في النظرية الليبرالية وكأنه صفة لصيقة بالهيمنة والتجارة الحرة، وليس نتيجة سببية.

كانت تلك بعض أوجه الانتقاد لنظرية الهيمنة في الليبرالية، لقد تشعبت هذ الانتقادات، الأمر الذي أتاح المجال لنظرية الأنساق العالمية في الظهور.

يرى والرستين Wallerstein أن اقتصاد العالم الرأسمالي يتواجد جنباً إلى جنب مع بنية سياسية مكونة من دول ذات سيادة متنافسة فيما بينها هو أمر لا شك فيه. فكل منهما ضروري لوجود

الآخر. وبكلمة أخرى فإن اقتصاد العالم الرأسمالي لا يمكن أن يعمل دون نسق دولي مكون من الدول، والنسق المكون من الدول لا يمكن أن يستمر دون اقتصاد رأسمالي عالمي. (Skocpol,1977,1075) لماذا؟ إن الدولة ضرورية لسببين: الأول، إن الدولة تقدم إطاراً للبيئة الرأسمالية، تمكن من التنبؤ النسبي كضرورة للاستثمار، وضمان العمليات الائتمانية. الثاني، تقلل الدول من التعارضات والخلافات التي قد تظهر في بنية النسق، حيث تتمتع الدول بالعقلانية على المدى القصير– ويرى البعض أن المدى الطويل يظهر فشل الرأسمالية في الاستثمار في البشر أو البنية التحتية أو التعليم على سبيل المثال – هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن صورة نسق من الدول يمنع أية دولة من السيطرة على الآخرين. (Hobden,1997,136) ومن هنا يمكن ملاحظة تفضيل والرستين لمفهوم النسق الدولي عند دراسة الليبرالية، خاصة وأنه يركز على نظريته الشهيرة بنظرية الأنساق العالمية.

واهتم والرستين يتقسم دول العالم إلى دول قلب ودول هامش، وشبه الهامش. وأكد أن لدول القلب وظيفتان هامتان في بنية النسق الحديث، الأولى: تلعب دول القلب دور القيادة المهيمنة في النسق الدولي. الثانية: إن دول القلب تمتلك القوة العسكرية اللازمة لفرض قواعد السلوك الدولي. والقوة المهيمنة هي دولة تتمتع بكفاءة إنتاجية متميزة تمنحها مكانة اقتصادية وعسكرية تفوق غيرها من الدول. ويرى أن هناك ثلاثة دول حققت وضعاً مهيمناً في النسق العالمي الحديث: هولندا في أواسط القرن السابع عشر، بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة في منتصف القرن العشرين. (Hobden,1997,137) (Skocpol,1977,1079)

وبذلك نكشف عما سماه والرستين الدوائر المهيمنة، حيث إنها تنشئ نظاماً معيناً من خلال نسق عالمي ينزع إلى البقاء حتى لو كانت القوة المهيمنة في مرحلة انحدار، وبذلك فإن نسق مكون من دول ومحكوم بقوة مهيمنة ناجحة يقدم حلاً لمنع النقيضين المدمرين للنسق الدولي: الامبراطورية العالمية التي تخنق الرأسمالية والفوضى التامة حيث لا مجال لعمل الرأسمالية. (Hobden,1997,137)

والتفوق العسكري يعد بمثابة العنصر الهام للوصول إلى حالة الهيمنة من قِبل دول قلب معينة. إنها تتفوق على دول الهامش وشبه الهامش باستخدام القوة العسكرية في سبيل الحفاظ على مكانتها المسيطرة في الاقتصاد العالمي وضمان الوصول إلى المواد الخام والأسواق، بالإضافة إلى هدم دول الهامش وشبه الهامش حتى لا تشكل تهديداً لاستقرار نظام الاقتصاد الرأسمالي. ومن أمثلة

ذلك حرب الخليج 1992، وموقف الولايات المتحدة من التيار اليساري في دول أمريكا اللاتينية، حتى لو كانت هذه الحكومات منتخبة ديمقراطياً، مثل جواتيمالا 1954، وتشيلي 1973، ونيكاراجوا 1979–1990. (Hobden,1997,137)

المبحث الرابع

مفهوم الهيمنة في النظرية النقدية

في حين تؤكد الواقعية على أهمية العوامل المادية نجد أن ما بعد البنيوية تؤكد على دور الأنماط والأفكار في تأسيس هيمنة دولية، ومن ذلك الجرامشية والجرامشية الجديدة حيث أكدوا على الدور المتبادل لمصادر القوة المادية والفكرية. (Destradi,2016,916) اقترح بيري أندرسون Perry Anderson أن مفهوم الهيمنة قد انتشر في روسيا الماركسية، حيث يتبوأ العمال موقع القيادة، في حين وضع جرامشي توظيفاً جديداً لمفهوم الهيمنة من خلال تحليل مختلف لبنى القوة البرجوازية في الغرب "إيطاليا على وجه التحديد". لقد جمع جرامشي بين أهمية المؤسسات السياسية الليبرالية والالتزام اللينيني بالثورة الاجتماعية. (Riley,2001,3) وهو الأمر الذي يعد غير مألوف في الكتابات الماركسية. بل إن مفهوم الهيمنة قد تطور خارج الماركسية التي عجزت عن تفسير عدم تمكن العمال من السيطرة على مقاليد الحكم في دولهم. (Mahutga,2015,1)

الهيمنة في النظرية النقدية:

اهتم جرامشي بالثورة على الرأسمالية، ولكنه اكتشف أن الأمر كان يتسم بالصعوبة في إيطاليا بسبب الطبقة البرجوازية. لقد كانت الطبقة البرجوازية في إيطاليا – وعلى عكس روسيا 1917– تمتلك قوة بنيوية جيدة جعلت منها متجذرة في المجتمع. لقد سيطرت الرأسمالية على "الشعور العام" للمجتمع، الأمر الذي منحها قوة بنيوية جعلت الثورة أمراً صعب التحقق. (Brown, 2005,89)

يقول ريلي Riley أن الهيمنة هي صورة فكرية عقلانية لا تتحقق إلا بوجود تعددية وديمقراطية. وأن الهيمنة ليست حكراً على مجتمع متحضر ولا هي عملية تحول ثقافي من أسفل لأعلى، فالهيمنة تُخلق في عملية تحول سياسي هو الثورة. فحين تصل الطبقة الحاكمة الجديدة إلى السلطة بأسلوب غير ثوري من خلال ثورة مضادة، لا تحدث الهيمنة بل من المستحيل بناء هيمنة، وبالتالي بناء ديمقراطية. قد تنشأ صور للديمقراطية ولكنها تظل ضعيفة. وخلاصة ذلك أن جرامشي

يربط بين الثورة العنيفة ووظائف الأنظمة الديمقراطية. يقول جرامشي أن الدولة المهيمنة لابد أن تكون ديمقراطية ليبرالية. (Riley,2001,4)

ومن المعروف أن الجرامشية هي امتداد وتطوير للنظرية النقدية، والمادية التاريخية تعد بمثابة الأصل الذي تفرعت منه الأفكار الماركسية ومن ثم النقدية وصولاً إلى الجرامشية والجرامشية الجديدة. لقد لخص والرستين أفكار ماركس في التالي: (1) أن واقع وجود الجماعات الإنسانية وما يتبعه من صراع اجتماعي إنما يرتكز على العوامل المادية. (2) الشمول النسبي. (3) الطبيعة المتحولة "المتغيرة" للأشكال الاجتماعية. (4) أهمية عمليات التكامل والصراع بين الطبقات المتنافسة. (5) جدلية الصراع بين الطبقات الاجتماعية. (Sorinal,2018,221) ويرى جرامشي أن الطبقة هي بنية اجتماعية معقدة لها عناصر أساسية وفرعية. والطبقة الحاكمة لها دور تاريخي يتمثل في تأسيس الدولة القومية الموحدة، وصورة من النظام السياسي التمثيلي، وإذا فشلت الطبقة في ذلك فإنها تؤول إلى زوال. (Riley,2011,16) (Simons,2015,9)

ومن الجدير بالذكر أن جرامشي قد فرق مبدئياً بين نوعين من السيطرة السياسية، السيطرة المبنية على الإكراه، والسيطرة السياسية المبنية على الاقتناع. (Antoniades,2018,3) لقد رأى جرامشي أن الهيمنة مرتبطة بطبقة اجتماعية واحدة وتجاهل مصالح المجتمع ككل. ويرى ريلي أن الهيمنة يمكن ممارستها في إطار العلاقة بالحلفاء أو الأعداء. ومن هنا يتعين التفريق بين نوعين من الهيمنة، أحد صورها تشير إلى العلاقة بين الطبقات والأخرى تشير إلى العلاقات داخل الطبقة. (Riley,2011,15) مع ملاحظة وجود رابط قوي بين البنية الاقتصادية والبنية السياسية للمجتمع والأيديولوجية التي تنتج عن هذه العلاقة، وذلك جنباً إلى جنب مع حقيقة أن البنية الاقتصادية-السياسية للمجتمع في حالة تغير دائم، والهيمنة لابد أن تتغير دائماً "أيديولوجياً" لمجاراة صورة العلاقات الاجتماعية القائمة. (Mahutga,2015,3) (Devetak,2012,72)

وتشير الملاحظة إلى أن جرامشي يعارض فكرة أن الهيمنة إما تركز على قوى الدولة أو علاقات المجتمع المدني. (Comor,2016,2) لقد طور جرامشي نظرية للهيمنة كصورة للقوة السياسية التي تعتمد وبقوة على الإقناع أكثر من الإكراه. ففي موقف اجتماعي مهيمن، تشكل الجماعات المسيطرة رؤية اجتماعية تخدم مصالح الكل، ويستخدمون دوافعاً انتقائية لدمج المجموعات الاجتماعية الأضعف في تحالف معهم من جهة، وتقسيم المعارضة وإبطالها من جهة أخرى. ويؤكد جرامشي على

أن المجتمعات الرأسمالية المتطورة، حيث يتطور المجتمع المدني، تظهر الهيمنة وتختبر في الثقافة العامة والتعليم والصحافة والأدب والفن، جنباً إلى جنب مع الاتحادات والأحزاب السياسية. ووفق ظروف الهيمنة، تقتنع الطبقات الأدنى "الجماعات الفرعية" بقوة الجماعات المسيطرة مما يجعل استخدام القوة المادية "الإكراه" غير ضروري. (Joseph,2008,111) (2010,167 Rupert,)

لقد اختبر منظرو النقدية من مدرسة فرانكفورت إنتاج الثقافة في سياق الخطاب الهيمني. فالمنتجات الثقافية مثل الصحف والتلفاز والموسيقى وغيرها، ترسم صورة الحياة اليومية لمعظم الشعب. ومن خلال الوظائف الهيمنية لصناعة الثقافة في الرأسمالية، نجد أن الأفراد يعتادون ويألفون الخطاب المسيطر ومن ثم فهم يكيفون أنشطتهم وفق هذا السياق. ومن هنا تكون المبادئ والتكنولوجيا وأسس المنفعة الاقتصادية والاجتماعية غير قابلة للنقاش. أضف إلى ذلك أن الأطر السياسية والثقافية لا يتم اختبار أو تمحيص أي منها. كل ذلك يأتي متوافقاً مع صناعة ثقافة المجتمع. والحلم الأمريكي هو أحد الأمثلة على الخطاب الهيمني الذي تم فرضه من خلال وسائل الإعلام على اختلاف صورها. ويرى هيرمان أن الهيمنة تتحقق وفق خطوات ثلاث: أولها السيطرة وثانيها المقاومة وثالثها الصراع. (Puchala,2005,572) (Herrmann,2017,3-5)

ويقسم جرامشي البنى إلى اثنتين: البنية وهي "العامل المادي"، والبنية العليا وهي "العامل الثقافي والأيديولوجي" (Devetak,2012,72) ويرى أن المجتمع المدني يقدم تعميماً تاريخياً يوضح تجربة الثورة البلشفية ويفسر ثورات أوروبا الشرقية. والمجتمع المدني يتكون من صور مختلفة من المؤسسات التطوعية التي تنشئ التحول من بنية اقتصادية إلى مجتمع سياسي. ولأن المجتمع المدني هو الواقع السياسي الأوّلي، فهو يُحدث كل آليات تشكيل (صنع) الهوية والصراعات الأيديولوجية والنشاطات وبناء الهيمنة. والمجتمع المدني يشمل الأحزاب والاتحادات ودور العبادة والتعليم والصحافة والأدب. (Ozcelik,2005,97)

يؤكد Perry Anderson أن السيطرة الثقافية للبرجوازية متجذرة في مؤسسات الدولة مثل الانتخابات الدورية، والحريات المدنية. تسمح هذه المؤسسات بحكم الطبقة البرجوازية ولا تهدد وجودها بأي صورة. ويقول إن هيمنة الرأسمالية ترتكز إلى "اقتناع الجماهير في صورة إيمان أيديولوجي بأنهم يحكمون أنفسهم"(Comor,2016,3)

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن جرامشي قد وضع المجتمع السياسي، أي المؤسسات المنظمة للمجتمع، فوق المجتمع المدني. ومن الملاحظ أن المجتمع السياسي الجرامشي يبدو متناسباً مع المفهوم الواقعي للدولة، فلقد جمع بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني الأمر الذي أنشأ الدولة الممتدة أو المتكاملة. وتعرف الدولة بذلك على أنها الصورة الموحّدة حيث الطبقات البرجوازية الغربية قد أنشأت قوتها الاجتماعية في صورة هيمنة يحميها الإكراه المادي. وبكلمة أخرى، يفترض الواقعيون أن القوة والتهديد بالقوة بمثابة الشرط الضروري والكافي لتشكيل الدولة. وعلى كل حال يفترض جرامشي أن كل من الإكراه والإقناع جنباً إلى جنب يكونان أساساً للقيادة المهيمنة. وكل من البنى والبنى العليا تشكلان معاً ما يسمى بالكتلة التاريخية، ولا يمكن للأخيرة أن توجد دون طبقة اجتماعية مهيمنة. تنمو الهيمنة دائماً في كتل تاريخية، ولكن ليس كل الكتل التاريخية مهيمنة. (Ozcelik,2005,97,98) (Joseph,2008,113) (Simons,2015,9)

لقد فرق جرامشي بين وسيلتين اثنتين لممارسة القوة: الإكراه والإقناع. ويعني الإكراه: توظيف إمكانات الدولة لممارسة العنف على الشعب. ووفق جرامشي، تُخلق الهيمنة عندما تكون النظرة العالمية للطبقة الحاكمة متوافقة مع النمط الثقافي للمجتمع. تحدث الهيمنة عندما تحقق طبقة القادة أهدافها في تمرير أو تقديم فهمها للمجتمع إلى المجتمع ككل، بصورة تجرد الوضع الراهن، فتظهر الهيمنة كشعور عام متجذر في الماضي ويكرر القيم السياسية والأخلاقية، ويرى البعض أن الخطاب الهيمني في صورته الأيديولوجية يتضمن صوراً تؤكد على أن المصالح الخاصة تمثل المصالح العامة. (Herrmann,2017,2) (Mahutga,2015,3) وبكلمة أخرى فإن الهيمنة لدى الجرامشية ترتبط بالإقناع والقيادة، على عكس الواقعية الجديدة التي تربط الهيمنة بالإكراه والسيطرة. (Ozcelik,2019,90) (Bajpai,2008,94)

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أكد جرامشي أن الهيمنة لا تخلو من المشاكل، فالأيديولوجية المسيطرة لا تسمح بالنقد، وبذلك يتعين على المجتمع المدني تحدي الهيمنة القائمة، ليتم تحجيم الثقافة الرأسمالية وليفكر العامة في وضعهم الاقتصادي وفي أهميتهم السياسية، ونقد البنى الرأسمالية الفاصلة بين الصورة الاقتصادية والمظاهر السياسية للحياة الاجتماعية. (Rupert,2010.167) (Mahutga,2015,2)

الهيمنة في الجرامشية الجديدة:

عرف الجرامشيون الجدد الهيمنة تعريفات مختلفة، فمنهم من عرف الهيمنة تعريفاً ثقافياً، من خلال ممارسات الإعلام الجماهيري وكل ما يدعم علاقة الدولة بالمجتمع المدني. فيما يرى آخرون أن الهيمنة هي مفهوم يشمل ويتعدى كل من الثقافة والنفوذ. والثقافة هنا هي عملية اجتماعية كلية لتوزيع محدد للقوة، أما النفوذ فهو التأثير وليس مجرد تلاعب أيديولوجي أو سيطرة بالإكراه. وفي سبعينيات القرن العشرين، أثارت الجرامشية الجديدة التساؤل حول علاقات الدولة – المجتمع المدني، ومحور الإكراه– الإقناع لتكون بمثابة الموضوعات المحورية في الجرامشية الجديدة. (Comor,2016,3) وينشأ النظام المهيمن في الجرامشية الجديدة من خلال نجاح كتلة تاريخية دولية معينة من تشكيل قوة اجتماعية تقوم برسم أيديولوجية هيمنة تقبلها الطبقات الأدنى. (Dirzauskaite,2017,18) (Ozcelik,2005,102)

وعلى الرغم من أن روبرت كوكس لا يعتبر نفسه ماركسياً لأن الماركسية – من وجهة نظره – مقيدة جداً في دراستها. (Schouten,2009,3) إلا أنه يقترب من الجرامشية ويطور فيها ما أمكن تسميته بالجرامشية الجديدة. لقد حدد روبرت كوكس في دراسته الشهيرة: "القوى الاجتماعية، الدولة، والنظم العالمية" مظاهر ارتباط النظرية النقدية بالمادية التاريخية وذلك وفق أربعة أمور:

أولاً: الديالكتية، وهي تستخدم هنا على مستويين اثنين. (أ) مستوى المنطق. (ب) مستوى واقع التاريخ real history. ومستوى المنطق له مظهرين أحدهما الواقع وتغيره المستمر وثانيهما المعرفة التي تنظر في الواقع ونقيضه وثنائية تواجدهما، فلا يكون أحدهما إلا بالآخر. أما مستوى واقع التاريخ فيهتم بإمكانية وجود أشكال بديلة للتطور إلى صورة قوى اجتماعية معارضة أو مخالفة في أي موقف تاريخي. (Cox,2009,133,134) لقد ركز كوكس على أن معطيات النظرية التقليدية مثل "الأفراد" أو "الدول" كانت نتيجة لقوى تاريخية واجتماعية معينة. وبالتالي فإن الدولة – وعلى عكس ما تراه الليبرالية الجديدة – ليست دولة على الدوام. فالدولة كصورة من صور المجتمعات السياسية تختلف باختلاف الزمان. وبكلمة أخرى، فالدولة هي نتاج القوى الاجتماعية. إذا كيف يمكن لهذه البنى الاجتماعية أن تتغير؟ (Smith,1997,177)

ثانياً: تركيز المادية التاريخية على الإمبريالية. وهذا يضيف بعداً للدول القوية ويقترب من الواقعية الجديدة في تغليب دول القلب على دول الهامش في الاقتصاد السياسي العالمي. **ثالثاً:** توسع المادية

التاريخية من المنظور الواقعي من خلال الاهتمام بالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. فهناك من يرى أن الدولة هي مركز المصلحة لدى المجتمع المدني، وآخرون يرون الدولة كقوة مستقلة تحدد نوع المصلحة العامة. وجوهر هذا الخلاف يكمن في إيمان البعض بضرورة وجود المجتمع المدني، وإيمان البعض الآخر بالدولة كمركز نهائي ومستقل. ومن ذلك عودة الواقعية الجديدة في الولايات المتحدة إلى علاقة الدولة / المجتمع المدني، حيث نظرت للأخيرة على اعتبارها عامل مقيد للدولة. والعلاقة بين البنية "العلاقات الاقتصادية" والبنية العليا "العلاقات الأخلاقية–السياسية" في فكر جرامشي يشمل احتمال اعتبار محور الدولة / المجتمع بمثابة كيانات منشئة للنظام العالمي ولاكتشاف الصور التاريخية المحددة التي اتخذها هذا المحور. (Cox,2009,134) (Derzauskaite,2017,30)

رابعاً: تركز المادية التاريخية على عملية الإنتاج كعنصر حاسم في تفسير الصور التاريخية المحددة التي يتخذها محور الدولة / المجتمع. يخلق إنتاج السلع والخدمات الثروة في المجتمع ويشكل أساساً لقدرة الدولة على تحريك القوة في السياسة الخارجية عبر علاقات القوة بين فاعلي العلاقات الدولية. وذلك على عكس الواقعية الجديدة التي تتجاهل عملية الإنتاج، الأمر الذي يجعل منها نظرية حل المشكلات. (Cox,2009,135)

وبذلك تؤمن النظرية النقدية بالفعل وحدوده والقيود المفروضة عليه، كما تؤمن بتغير إطار الفعل عبر الزمن وضرورة فهم هذا التغير، أضف إلى ذلك أن هذا الإطار يتخذ صورة البنية التاريخية، أي مجموعة معينة من أنماط الفكر والظروف المادية والمؤسسات الإنسانية التي تتميز عناصرها بالتماسك والترابط. هذه البنى لا تحدد أفعال البشر بأية آلية ولكنها تنشئ مدى أو نطاق العادات والتوقعات والضغوط والقيود التي تحدث الأفعال في إطارها. (Cox,2009,135) (Joseph,2008,122)

وعليه يخلص كوكس إلى وجود ثلاث قوى متفاعلة في كل بنية، وهي: (1) الإمكانات المادية، (2) الأفكار، (3) المؤسسات. (Ozcelik,2005,99) يؤثر كل منهم في الآخر ويتأثر به. فالإمكانات المادية هي احتمالات إنتاج السلع والخدمات أو حتى تدميرها، حيث هناك احتمالات التطور التكنولوجي والثروة وغيرها. أما الأفكار، فلها نوعين: **أولها** المعاني الذاتية المشتركة، وهي الأفكار السائدة حول طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تشكل العادات والمتوقع من السلوك. ومثال المعاني الذاتية المشتركة في السياسة الدولية المعاصرة هو الأفكار التي ينظمها الناس وتأمر بها الدول

ذات السيادة على أقاليمها، هذه الدول ترتبط ببعضها من خلال وكالات ديبلوماسية، حيث نجد الحماية لهؤلاء الوكلاء وفق قوانين معينة، ويشكل ذلك مصلحة مشتركة لكل الدول. وهذا النوع المحدد من السلوك متوقع حتى عند حدوث صراع بين الدول، مثل التفاوض أو المواجهة والحرب. هذه الأفكار وعلى الرغم من أنها تتسم بالدوام والاستمرار عبر الزمن، إلا أنها تتكيف تاريخياً. فواقع السياسة الدولية ليس بالثابت ولا بالجامد، هو في تغير مستمر. وبذلك نجد أنه من الممكن تتبع نشأة الأفكار واستمرارها ومن ثم علامات ضعفها. (Cox,2009,136) أو حتى زوالها وانتهاء العمل بها.

النوع **الثاني** من الأفكار يرتبط بالبنية التاريخية، وهو الصور الجمعية collective image للنظام الاجتماعي الذي ترتبط به الجماعات على اختلاف أنواعها. وينظر لهذه الأفكار بشكل مختلف فيما يتعلق بطبيعة وشرعية علاقات القوة، مثل معنى العدالة أو الخير العام. وفي الوقت الذي نجد فيه المعاني الذاتية المشتركة تتسم بالعموم ولها مدى واسع في بنية تاريخية محددة وتنشئ الأساس المشترك للجدال الاجتماعي "بما فيه الصراع"، نجد أن الصور الجمعية قد تتسم بالتنوع والتعارض. إن الصدام بين الصور الجمعية يقدم دليلاً على احتمال وجود مسارات بديلة للتطور، وتثير الأسئلة حول الأسس المادية والمؤسسية لإنشاء بنية بديلة. (Cox,2009,136) (Derzauskaite,2017,30) وهذا يعد بمثابة جوهر النظرية النقدية.

أما المؤسسات فهي وسائل "أدوات" استقرار النظام. فالمؤسسة تعكس علاقات القوة وتعمل على تماسك الصور الجمعية مع علاقات القوة. إن المؤسسات هي بمثابة المحتوى الذي يضم كلاً من الأفكار والقوة المادية وهي بالتالي تؤثر في / وتطور من الأفكار والإمكانات المادية. لقد ربط جرامشي بين المؤسسية والهيمنة. (Cox,2009,137) (Devetak,2012,73)

ومن هنا نجد أن مدخل كوكس لدراسة الهيمنة يختلف عن المعنى المتفق عليه، ويرى صلاحية استخدام مصطلح السيطرة لتعريف الهيمنة في سياق النظرة الواقعية الجديدة. وهو يستخدم الهيمنة على اعتبارها: "بنية من القيم والفهم حول طبيعة النظام في النسق الدولي والفاعلين من غير الدول ككل." ويؤكد إنه في نظام مهيمن، نجد أن هذه القيم وذلك الفهم مستقران ومتفق عليهم نسبياً، بل ويبدو أنه النظام الطبيعي لمعظم الفاعلين. مثل هذه البنية من المعاني تثبت وتستقر من خلال بنية قوة حيث تسيطر دولة واحدة ربما، ولكن سيطرة الدولة بذاتها ليست بالشرط الكافي لخلق الهيمنة. لأن الهيمنة تأتي من أفعال وأفكار تكرس لسيطرة جماعة على الآخرين، بما ينشئ ممارسات اجتماعية

تخلق مؤسسات النظام المهيمن. لقد حلل كوكس دور القوى الاجتماعية وهي صورة من صور الدول والأخيرة بدورها صورة من صور النظام الدولي. (Ozcelik,2005,99)

ومن الجدير بالذكر ضرورة التفريق بين البنى المهيمنة والبنى غير المهيمنة. فلا يمكن بطبيعة الحال اختزال الهيمنة في البعد المؤسسي فقط. ولابد من الوعي بدور المؤسسة في تغيير علاقات القوى المادية أو إنشاء تحدي أيديولوجي لتغيير النظام المعاصر. وبكلمة أخرى قد تكون المؤسسة مظهراً للهيمنة ولكنها غير مطابقة لها. (Cox,2009,137) فالبنى المهيمنة تختلف عن البنى غير المهيمنة طالما كانت الكيانات المسيطرة لا تستخدم القوة، ويستخدم المسيطر الإقناع طالما استطاع توضيح علاقة مصالحه بالمصالح العالمية. (Ozcelik,2005,100)

ويؤكد كوكس على أن التغير في تنظيم الإنتاج إنما يُحدث قوى اجتماعية جديدة والتي بدورها تأتي بتغيرات في بنية الدول ذاتها، الأمر الذي قد يبدل من صورة النظام العالمي. ويفسر كار ذلك بقوله إن التعاون بين عمال الصناعة أنتج "قوة اجتماعية جديدة" مشاركة في الحياة السياسية في الدول الغربية، في أواخر القرن التاسع عشر، الأمر الذي حفز تحرك هذه الدول نحو القومية الاقتصادية والامبريالية "صورة جديدة للدولة"، وذلك بدوره أدى إلى تقسيم الاقتصاد العالمي إلى صورة أكثر صراعية "بنية جديدة للنظام الدولي". (Cox,2009,138)

ومن ذلك أن صورة الهيمنة تظهر في تحليل السياسة الدولية كمرادف للقوة، أو لنقل القوة العسكرية والاقتصادية لدولة واحدة –أو تحالف من الدول – على الآخرين. وبذلك يصبح ميزان القوة على المحك، ويؤدي إلى الصراع الدولي. ولكننا نجد أن هيمنة الولايات المتحدة تشكل وسيلة مرغوبة لإحلال السلام الدولي من خلال "النظام" و"الحفاظ على الوضع الراهن" في الاقتصاد الدولي. ومن هنا طورت الجرامشية من اهتمامها بالمجتمع المدني إلى الاهتمام بتحديث وتطوير المجتمعات المدنية عبر البحار. يتوافق مع ذلك مصطلح القوة الناعمة لجوزيف ناي، إنه التوظيف للصور المختلفة للتأثير الثقافي وجذب الأجانب للانخراط في المصالح الأمريكية عوضاً عن مقاومتها. أعقب ذلك ظهور مصطلح القوة الذكية بمعنى التعامل مع معارضي الولايات المتحدة من خلال استخدام القوة الناعمة جنباً إلى جنب مع القوة العسكرية. وتتماشى فكرة القوة الذكية مع فهم جرامشي للقوة على اعتبارها إقناع وإكراه. (Comor,2016,5)

يرى الواقعيون الجدد أن القوة المادية تختزل الدولة بأبعادها، كما أن ميزان القوة يختزل بنية النظام العالمي. والواقعية الجديدة تتجاهل بوجه عام القوى الاجتماعية، (Ozcelik,2005,109) ولاتنتهم للصور المتمايزة للدولة – فيما عدا كونها مجتمعات قوية – وهم بذلك لا يولون أهمية للقيم النمطية ولا للمؤسسات الدولية في النظام العالمي. (Cox,2009,139) أما الجرامشية فتعترف أن النظم المهيمنة تتنوع بين القوة المادية إلى تبنى المعتقدات الذاتية المشتركة عالمياً. ففي الوقت الذي غلبت فيه إمكانات الإكراه في النظام المهيمن لبريطانيا العظمى أو الولايات المتحدة فيما بعد، تطلب الأمر أيضاً درجة من التماسك الأيديولوجي شمل المؤسسات والأفكار التي لعبت أدواراً وسيطة. فعلى سبيل المثال ارتبطت هيمنة الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى بالإمبريالية الإعلامية والثقافية. (Comor,2016,5) باختصار ارتكزت هيمنة الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين إلى محاور سياسية، وثقافية وأيديولوجية. (Hobswam,2008,22)

إن فكرة الهيمنة على اعتبارها مقاربة بين القوة والمؤسسات والأفكار، إنما تتيح إمكانية التعامل مع المشاكل التي تثيرها نظرية هيمنة الدولة كشرط ضروري لنظام دولي مستقر. (Ozcelik,2005,99) وذلك يفسر استمرار البحث في العصر البريطاني حتى بعد انتهاء مظاهر قوته. لقد بُذلت الجهود لإقامة اقتصاد عالمي ليبرالي مع قاعدة الذهب في فترة ما بين الحربين. وحتى في فترة ما بعد الحرب، استمرت السياسة البريطانية في محاولة إحداث التوازن بين مشاكل المدفوعات على التنمية الصناعية القومية واعتبارات التوظيف. أما حالة الولايات المتحدة، فكانت تنبئ بهيمنة جديدة بسبب تزايد مؤشرات القوة المادية، وكان لابد لقادة أمريكا – بذلك – أن يظهروا أنفسهم في سياق أيديولوجي كضامني النظام العالمي الجديد. لقد أحدثت إدارة روزفلت هذا التحول، حيث الرفض المنظم للهيمنة القديمة من خلال المؤتمر الاقتصادي العالمي 1933 وإنهاء قاعدة الذهب، وكذلك وضع مبادئ اتفاق جديد على الأسس الأيديولوجية للنظام العالمي الجديد، ومن ثم أنشأت الولايات المتحدة مؤسسات تدير هذا النظام. واليوم يحذر الباحثون صناع القرار الأمريكي من الوقوع في نفس الخطأ البريطاني، أي عدم الاستمرار في دعم المبادئ التي ناسبت العصر الأمريكي عندما لا تتمكن الولايات المتحدة من ضمان نظام عالمي شامل. (Cox,2009,141)

يؤكد كوكس على أن القوى الاجتماعية لا تتواجد داخل حدود الدولة فقط، فقد تتخطى قوى اجتماعية معينة حدود الدول. إن الكتل التاريخية للدول ترتبط من خلال مصالح متبادلة ومنظورات

أيديولوجية للطبقات الاجتماعية في دول مختلفة، وهكذا تبدأ الطبقات العالمية في التشكل.(Joseph,2008,122) وبكلمة أخرى، فإنه لوضع إطار مفاهيمي للهيمنة وكيفية عملها في النسق الدولي، فلابد من التخلي عن منظور مركزية الدولة.(Antoniades,2018,,4) وبذلك يمكن وصف بنى العالم في ضوء قوى اجتماعية – كما يفسرها الواقعيون بمظاهر قوة الدولة – ومن هنا يمكن وصف العالم على اعتباره تفاعل بين قوى اجتماعية تلعب الدول فيها دور الوسيط الذي يتوزع دوره بين البنية العالمية للقوى الاجتماعية ومظاهر القوة الاجتماعية الداخلية في دول معينة. وقد نسمي ذلك منظور الاقتصاد السياسي للعالم، حيث القوة تنشأ من عمليات اجتماعية عوضاً عن كونها معطى في سياق إمكانيات مادية. (Cox,2009,141) (Derzauskaite,, 2017,32)

وعندما سارت أوروبا الغربية في مسار التنمية الرأسمالية، كان الإقطاع سائداً. وبين الأعوام 1150 و1300، كان كل من السكان والتجارة يتضخمان في إطار الإقطاع. ومن العام 1300 وحتى 1450، سبب هذا التضخم أزمة اقتصادية في النظام الإقطاعي. ويرى والرستين أن هذه الأزمة تزامنت مع تراجع الإنتاج الزراعي، والوصول لأدنى مستويات الدورة الاقتصادية الإقطاعية، وتغير مناخي ساهم في انخفاض الإنتاج الزراعي مما شكل أزمة واضحة. وكرد فعل واستجابة للأزمة الإقطاعية ظهر النسق الاقتصادي العالمي world economic system وهو نسق رأسمالي عالمي على أساس تقسيم العمل الأمر الذي حدد بدوره صورة العلاقات بين المناطق المختلفة وفق ظروف العمالة في كل منطقة. (Sorinal,2018,221)

النظم العالمية المهيمنة:

لقد اهتم روبرت كوكس Robert Cox ببزوغ وانهيار النظم العالمية المهيمنة عبر الزمن hegemonic world order ، وفرق بين ثلاثة نظم عالمية ناجحة: (1) الاقتصاد الليبرالي الدولي 1789–1873. (2) عصر التنافس الامبريالي 1873– 1945. (3) النظام الليبرالي العالمي الجديد 1945–الآن. (Griffiths,2009,167) وذلك على النحو التالي:

بدأت الهيمنة البريطانية على خلفية تزايد الرأسمالية الصناعية في اقتصاد دولي تبادلي – حيث كانت بريطانيا هي دولة المركز– وعلى خلفية القوة الاجتماعية والأيديولوجية في بريطانيا وفي أجزاء أخرى من أوروبا الغربية. وهي الطبقة التي بنت ثروتها من خلال الصناعة. لم تعمد البرجوازية الجديدة إلى قيادة الدول بشكل مباشر، فقوتها الاجتماعية أصبحت المحرك لسياسات الدول. لقد ظهرت

قوى اجتماعية جديدة في سياق الرأسمالية الصناعية، في أمم رغبت في التوسع والامتداد داخل بنية الدولة في صورة تدخل اقتصادي وسياسة اجتماعية، وهذا بدوره أثار عامل الرفاهية الداخلية "مثل الحد الأدنى لرفاهية العمال" في واقع السياسة الخارجية. لقد نافست الرفاهة الليبرالية الدولية داخل حكومات الدول، فكانت الإمبريالية الجديدة وانتهاء معيار الذهب بمثابة الانهيار لليبرالية الدولية. وبذلك حلت صورة الرفاهة القومية محل الصورة الليبرالية للدولة. (Cox, 2009,142)

وعليه أحدث كل من انتشار الصناعة وحركة الطبقات الاجتماعية التي نتجت عن ذلك تغييراً ليس فقط في طبيعة الدول، ولكنه بدل صورة قوة الدولة بقيادة بريطانيا. واتبعت الدول الصناعية الجديدة سياسات حماية كوسيلة لبناء قوة اقتصادية لتكون بذلك السياسة الأكثر ملاءمة من النظرة الليبرالية للميزة التنافسية. فظهرت بذلك قوى غير مهيمنة جديدة متمثلة في الكتل blocs، في الوقت الذي ضعفت فيه الهيمنة الاقتصادية البريطانية والأيديولوجية التي قامت عليها. (Cox,2009,142) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أثبت البعض أن بريطانيا كانت أقل من أن توصف بأنها مهيمنة. (Lacher&German,2012,118)

وهكذا أصبحت الإمبريالية بمفهومها القديم غير صالحة، لاسيما مع ظهور تعريف جديد وفق الممارسة الجديدة على خلفية الفترة التاريخية الجديدة. ومعنى ذلك أن الصورة الفعلية للدول سواء أكانت مفعلة بواسطة الدول أو القوى الاجتماعية أو حتى مزيجاً منهما، وسواء أكانت السيطرة للسياسة أو الاقتصاد، فإن ما يحدد ذلك كله هو التحليل التاريخي وليس الاستدلال المنطقي. (Cox,2009,142) ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، ظهرت الليبرالية الجديدة كأيديولوجية مسيطرة لها تطبيقات في كيفية حكم الطبقة أو تحالف طبقي ينشئ كتلة مهيمنة hegemonic bloc تمارس القوة، من خلال إيجاد أنماط تضعها مؤسسات مثل الشركات ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، هذه الأنماط تبث شعوراً عاماً لدى الناس بما يحقق المصالح المادية للقوى المهيمنة. (Devetak,2012,74) (Comor,2016,5)

لقد شكلت الرأسمالية في منتصف القرن التاسع عشر علاقات تبادلية لمعظم العالم باقتصاد دولي مركزه لندن. ولم تختلف صورة الليبرالية التوسعية سواء لدول الهامش المستقلة رسمياً أو لدول تحت انتداب القوى الاستعمارية. لقد سيطرت قواعد الاقتصاد الدولي. فعلى سبيل المثال نجد أن كندا والأرجنتين كان لهما نفس المكانة الاقتصادية على الرغم من أن إحداهما كانت مستعمرة والثانية

مستقلة. وما حدث في مرحلة الإمبريالية هو أن السلطات الداخلية التي كانت ما قبل رأسمالية pre–capitalism قد أبقت علاقتها بعملية الإنتاج وفق النظام التجاري السائد. أما خلال المرحلة الثانية والتي سميت الإمبريالية الجديدة "ما بعد 1870" فقد بدأت سيطرة الدولة المباشرة في دعم أنماط أقل رسمية "أو لنقل غير رسمية" في الاقتصاد. وتداخلت هذه العلاقات الرأسمالية للإنتاج تحت مظهر سياسي في دول الهامش، لاسيما في استخراج المواد الخام وإنشاء البنية التحتية. وتطلب ذلك بطبيعة الحال الربط بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها. (Cox,2009,143) (Mahutga,2015,2) (Joseph,2000,179)

لقد استحدثت علاقات الإنتاج الرأسمالية قوى اجتماعية جديدة في دول الهامش، ولعب الأجانب دوراً مهماً في المجتمع الداخلي، البعض كفاعلين لحساب الدولة المستعمِرة والعاصمة الكبرى، والآخرين في القطاعات الأصغر والأعمال الصغرى. وكانوا بذلك يملؤون الفراغ بين العاصمة الكبرى والإنتاج المحلي التقليدي، "مثل الصينيين في جنوب شرق آسيا والهنود في شرق أفريقيا واللبنانيين في غرب أفريقيا" والعمالة الداخلية هي أقل عددياً وأفضل من حيث جودة العمل من بقية السكان، ومنخرطة في الإنتاج الرأسمالي. والجماعة السياسية الرأسمالية الاستراتيجية عارضت في الأجور وأثارت مشاكل وقضايا عمالية، ولكنها من جهة أخرى تحالفت معها في سبيل تطوير القطاع الرأسمالي. ومن ثم نمت البرجوازية الداخلية حيث احتلت مراكز في الإدارات الاستعمارية والشركات المبنية على تلك العلاقة. الأمر الذي أدى إلى إعادة إنتاج "تكرار" السياق الاستعماري، ومحاكاة المؤسسات والعلاقات الإنتاجية في الدول المستعمِرة. (Cox,2009,143) (Kaufman,3) (Joseph,2004,114)

إن الوجود الاستعماري لهذه القوى الاجتماعية الجديدة، العمال والبرجوازيين، مقبول في البرنامج القومي، جنباً إلى جنب مع الإدارات الاستعمارية لعناصر الدولة الحديثة، إنما تستهدف السيطرة في المقام الأول، الأمر الذي ولد أساساً لمعارضة الاستعمار بل وحقق الجلاء بعد الحرب العالمية الثانية. هذا الجلاء كان ضد السيطرة الاستعمارية، ولكن ما استمر هو الإنتاج الرأسمالي والعلاقات التبادلية. فكانت الصورة الثالثة من الامبريالية. (Cox,2009,143) (Derzauskaite,2017,33) وبكلمة أخرى، عندما لم تعد بريطانيا قادرة على الاستمرار في مكانتها المهيمنة بعد الحرب العالمية الثانية تبنت سياسة الانسحاب وتوريث النسق للولايات المتحدة الأمريكية. (Schouten,2009,3)

لقد وضح جيمس بيتراس James Petras فكرة الخصائص البنيوية في النظام العالمي المعاصر. فقال إن الدول الإمبريالية المسيطرة تختلف عن الدول المسيطر عليها في البنى ولكن وظائفهم متكاملة في النسق الإمبريالي، فلا يمكن مقارنتهما أو تحديد البنى الأقوى أو الأضعف. قد تحدث هذه المقارنة في الواقعية الجديدة. ولكن بيتراس في تحليله للدول الإمبريالية، لم يحلل الحكومة الأمريكية ككل، بل قام بتحليل الكيانات الخاصة داخل الحكومة المسؤولة عن نقل وحماية التوسع الرأسمالي في الخارج. (Cox,2009,134) (Joseph,2004,113)

وبذلك نجد أن الإمبريالية تعمل على مستويين اثنين، أحدهما أعلى من الدولة والآخر أدنى منها. والمستوى الأعلى من الدولة هو عبارة عن بنية عبر قومية بدولة قلب مهيمنة ودول هامش غير مستقل واعتمادي. هذا الجزء من الحكومة الأمريكية هو قلب هذا النسق جنباً إلى جنب مع مؤسسات دولية مثل بنك النقد الدولي وغيره. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المستوى الأدنى من الدولة يتمثل في القوى غير الامبريالية / ضد الإمبريالية والتي قد تظهر في دول القلب ودول الهامش. إن وحدة الدولة التي تنادي بها الواقعية الجديدة تتراجع في هذه الصورة. وقد يحدث صراع مع النسق الإمبريالي داخل بنى الدولة في كل من القلب والهامش على حد سواء. كما قد يحدث بين القوى الاجتماعية التي تدعم أو تعارض النسق. والخلاصة هي أن الدولة شرط ضروري ولكن غير كافي في النسق الإمبريالي. (Cox,2009,144) (Kaufman,3)

إن المبادئ الأساسية للعصر الأمريكي شبيهة بمبادئ العصر البريطاني، أي حرية انتقال البضائع ورأس المال والتكنولوجي، ودرجة توقع معقولة لمعدلات الفائدة. لقد أكد كورديل هال Cordell Hull أن عالم التجارة الحرة كانت شرطاً ضرورياً للسلام الذي يمكن إدراجه في نطاق أيديولوجي، مدعوماً بنمو اقتصادي وإنتاجية عالية كأساس للحداثة ونموذج لإدارة الصراع. لقد كانت هيمنة ما بعد الحرب تتجه للمؤسسات أكثر مما كان الحال عليه في العصر البريطاني. وتمثلت الوظيفة الأساسية لتلك المؤسسات في تطويع وإعادة صياغة العلاقات الاجتماعية الداخلية بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد العالمي. لقد تم إنشاء صندوق النقد الدولي لتقديم القروض للدول مع توازن في شروط الدفع، وذلك في سبيل منح الوقت لهذه الدول لإجراء التعديلات المطلوبة وتقليص قاعدة الذهب. أما البنك الدولي فكان بمثابة الآلية لمساعدة مالية طويلة الأجل. والدول الضعيفة اقتصادياً منحت مساعدات من النسق نفسه، إما بشكل مباشر وإما من خلال مؤسسات النسق أو من خلال دول أخرى حددتها

مؤسسات النسق. وبذلك فقد مثلت هذه المؤسسات آليات مساعدة لتطبيق أنماط النسق ولتقديم المساعدة المالية للتمكن من تطبيق هذه الأنماط. (Cox, 2009,145)

وتمثلت آلية الإبقاء على النسق في تناغم وانسجام السياسات القومية. وفكرة الالتزام الدولي تذهب إلى أبعد من مجرد الالتزامات الأساسية، مثل الحفاظ على القيم أو تعديل معدلات الفائدة، بل تذهب إلى النظر في الاعتبارات الاقتصادية التي من شأنها المساس بالدول الأخرى. إن الضغوط الخارجية على السياسات المحلية باتت أمراً دولياً. (Cox,2009,145) ويضيف البعض أنه في بنية الهيمنة الأمريكية، نجد أنها لا تمثل دولة مهيمنة فقط، ولكن أيضاً كتلة تاريخية عابرة للقوميات لقوى اجتماعية متشابهة، بمعنى أن الهيمنة الاجتماعية والدولية يسيران بالتوازي جنباً إلى جنب. أضف إلى ذلك أن المؤسسات الدولية صُممت لضمان الاستقرار الداخلي والشرعية داخل دول القلب وداخل الدولة المهيمنة. (Lacher&German,2012,120)

وبطبيعة الحال فإن وكالات الحكومة الأمريكية أضحت في مركز الصدارة، إنها وكالات معينة في الدولة "أي مؤسسات معينة مثل وزارة المالية" صانعة التعديلات الاقتصادية الداخلية منها والخارجية. ومن ثم أصبحت وزارات مثل الصناعة والعمل ومكاتب التخطيط بمثابة الأجهزة المساعدة للكيانات المركزية في عملية رسم السياسة الداخلية المتوجهة دولياً. وفي الوقت الذي أصبحت فيه الاقتصاديات القومية أكثر تكاملاً مع الاقتصاد العالمي، ازدادت فرص الشركات التي تكيفت بشكل أفضل. وبذلك ظهر محور جديد للتأثير، يربط بين شبكات السياسة الدولية التي تضعها الوكالات المركزية الأساسية في الحكومة بالأعمال الكبرى. هذه البنية التعاونية الجديدة طمست القديم وهيمنت على القطاع الداخلي المرتبط بالاقتصاد العالمي. هذا التدويل لم يرتبط فقط بالرأسماليات المتطورة لدول القلب بل نجد ان دول الهامش قد كيفت سياساتها وفق الاقتصاد العالمي. (Cox,2009,146) (Derzauskaite,2017,33)

وبتغير عمليات الإنتاج، تظهر قوى اجتماعية جديدة تتحد بأشكال مختلفة فتأتي بنتائج قد تتخذ أحد الصور الآتية:

الصورة الأولى: بنية دولية مهيمنة، ترتكز إلى بنية عالمية لقوة اجتماعية جاءت بسبب تدويل الإنتاج. وهذا يتطلب تكامل قوي بين اتجاهين اثنين: استمرار هيمنة رأس المال الدولي على القومي في الدول الكبرى، واستمرار تدويل القطاعات الداخلية في الدولة. وتكون النتيجة استمرار نظام

النقد على النظام المحافظ في السياسة الاقتصادية، فتؤثر بذلك على الاقتصاد العالمي "كاتخاذ سياسات تحد من التضخم وتضمن معدلات فائدة مستقرة" مما يساهم في تلبية المتطلبات الاجتماعية – السياسية الداخلية، كتقليل البطالة وتعديل الأجور. (Cox,2009,149) (Derzauskaite, 2017,33)

يعني ذلك تحالف مركزه الولايات المتحدة، ألمانيا واليابان مع دعم دول OECD وعدد محدود من الدول المتحالفة من العالم الثالث مثل البرازيل ودول OPEC. والقوى الاجتماعية المعارضة لرأس المال الدولي تتمثل في العمالة الماهرة المرتبطة برأس المال القومي والعمالة غير الماهرة والمهمشون اجتماعياً في دول العالم الثالث. وهذه القوى ليس لديها أي مظهر من مظاهر التماسك، وإذا تحالفت تلك الفئات بأي شكل من الأشكال وشاركوا في تغيير النظام، فقد تعزل هذه الدولة من قبل البنية الدولية، وبكلمة أخرى، عندما تفشل الهيمنة في دولة معينة، قد تعزل نفسها عن البنية العالمية. (Cox,2009,150) ومن هنا يرفض المحللون الأمريكيون فكرة العالم الثالث، ويرون أنه عالم واحد مرتبط بشبكة علاقات اقتصادية معقدة، حيث يتميز النظام العالمي الحديث بآليات: تقسم الموارد وتعيد توزيع الموارد من دول الهامش إلى دول القلب. (Sorinal,2018,220) الأمر الذي يضمن مصالحها كقوة مهيمنة.

الصورة الثانية: بنية دولية غير مهيمنة. مكونة من مراكز قوى متصارعة فيما بينها. وقد تنشأ هذه الصورة من خلال تزايد عدد دول القلب التي تربط رأس المال القومي بالعمالة الماهرة، وارتبطت باتفاقات تجلب رأس المال العالمي بهدف تنظيم قوتهم وثروتهم الذاتية. ومن الجدير بالذكر أن دول الهامش قد تتخذ نفس البنى الداخلية في الصورة الأولى ولكنها ترتبط بواحدة أو أكثر من اقتصاديات دول القلب في الصورة الثانية. (Cox,2009,150).

الصورة الثالثة: تطوير بنية فرعية، ارتكازاً إلى تحالف يقوم بين دول العالم الثالث ضد هيمنة دولة القلب. وتهدف لتطوير دول الهامش وتنظيم علاقتها بدولة القلب. وقد يتكون هذا النوع من الهيمنة من بدائل للنظام الدولي وتتسم بالقوة والتماسك، وذلك ارتكازاً إلى تكوين تحالف يتحدى دول القلب. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قد يفتقد ذلك التحالف إلى الفعالية المطلوبة والرؤية الواضحة للبدائل الاقتصادية دولياً. (Cox,2009,150) إن فهم تعقيدات الهيمنة كمفهوم وكعملية يقدم وسيلة لنقد سياسات القوى الكبرى، في سبيل تغيير نمط العلاقات الرأسمالية السائدة، من خلال المؤسسات العامة القائمة أو من خلال خلق شعور عام أكثر وعياً وغير منساق لمصالح القوى

المهيمنة. (Comor,2016.7) ويؤكد البعض أن الولايات المتحدة ليست المهيمن الوحيد – بناء على آراء كوكس – بل إن هناك العالم الغربي والرأسمالية الغربية ومؤسساتها. (Puchala, 2005,577)

انتقاد نظرية الهيمنة في النظرية النقدية:

على الرغم من أن مفهوم الهيمنة في الجرامشية له من الوجاهة ما دفع الباحثين إلى اعتناق الفكر الجرامشي، إلا أننا نجد أن البعض ينتقد التنظير الجرامشي للهيمنة. ويقولون إن نقاط ضعفه تتمثل في الآتي: (Lacher&German,2012,99,103)

(1) أنه فشل في التفسير وفق بعض المحاور. أولها: إن الجرامشية أعلت من شأن العلاقة التبادلية بين القوى الاجتماعية على مستويي الهيمنة الداخلية والدولية. ثانيها: أنها فشلت في توضيح دور الفاعلية agency البريطانية في صنع النظام الليبرالي العالمي الجديد. ثالثها: أنها وحدت – ساوت – بين القوى الاجتماعية وصور الدولة الليبرالية وتجاهلت الاختلافات بين المجتمع البريطاني وغيره من المجتمعات. ومن هنا لم تتضح الأسباب الحقيقية لسيادة الليبرالية دولياً. إن مصالح الطبقة الاجتماعية لا تتسم بالثبات أو الاستقرار، لأنها تشكل لحظة تاريخية عابرة قد تحدث فيها اختلافات بنيوية للمجتمعات. وعلة ذلك –على سبيل المثال – وجود اختلافات بنيوية في المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبريطانيا وباقي دول القارة الأوروبية والتي صنعت تجارة حرة دون وجود مهيمن. ولا يعتبر هذا الرأي بريطانيا بمثابة المهيمن آنذاك لأنه يقارن بينها وبين الهيمنة الأمريكية في القرن العشرين.

(2) الوقوع في خطأ تعميم بنى الهيمنة الأمريكية الفريدة من نوعها بعد 1945. فالتحليل الجرامشي افتقر هنا إلى وضع الهيمنة نفسها في إطارها التاريخي كصورة محددة وواحدة لحكم النسق الدولي. والمشكلة هنا أنه يماثل بين الهيمنة الأمريكية والهيمنة البريطانية في وقت اختلفت فيه المتغيرات النسقية، أبسطها العامل التكنولوجي على سبيل المثال. لقد وضع المنظرون مفهوم الهيمنة حتى يتسنى لهم دراسة العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي. ولكن في الوقت الذي أبرز فيه الواقعيون والليبراليون المؤسسون دور الدولة، نجد أن النقديون يؤكدون على دور الطبقات الاجتماعية في إنشاء نظم الهيمنة. وفي الوقت الذي تركز فيه المفاهيم الواقعية على صعود وتراجع القوى العظمى، راح النقديون يؤكدون على الهيمنة تاريخياً والتغيرات النوعية التي تحدثها في تشكيل وتوجيه التطور الرأسمالي.

المبحث الخامس

الولايات المتحدة وفكرة الهيمنة

يضمن وجود المهيمن السلام الدولي بعدة طرق، أولاً: يحد المهيمن من التنافس العسكري ويقدم أمناً عاماً بسبب تفوقه العسكري. ثانياً: يستطيع المهيمن – إذا رغب – تقوية أنماط سلوك دولية. ثالثاً: تقدم قوة المهيمن الاقتصادية أساساً لنظام إقراض دولي ونظام تجارة حرة وفرصة اقتصادية لتعاون الدول وتخطي الحروب من أجل الموارد والأسواق. (Griffiths,2004,64)

ينظر كل من الليبراليين والواقعيين إلى القوة على اعتبارها حتمية في سلوك الدول. وهم يعرفون القوة في سياق مادي، سواء كانت عسكرية أو موارد اقتصادية، ويضيف الليبراليون الجدد المؤسسون على أهمية القواعد والأنماط وصنع القرار وكذا الديمقراطية على اعتبارها أحد المتغيرات الهامة لبناء النظام الليبرالي. ومن هنا نجد أن العديد من الباحثين لديه ارتباط نمطي بقيادة الولايات المتحدة للعالم. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تتصرف وفق مصالحها الذاتية، إلا أن هناك من يبرر ذلك بأنها – أي الولايات المتحدة – توفر للعالم الاستقرار والديمقراطية. (Lebow, 2017,20) بغض النظر عن مدى اتفاقنا أو اختلافنا مع هذا الرأي.

وتشترك الدول المهيمنة في صفة عامة ألا وهي "القوة البنيوية" أو تلك التي سماها جوزيف ناي القوة الناعمة. إن القوة البنيوية هي التي تجعل المهيمن يحتل مكانة مركزية في النسق إذا رغب في الاضطلاع بدور المهيمن. أضف إلى ذلك القدرة على تشكيل تفضيلات الدول الأخرى ومصالحها. لأن ذلك بطبيعة الحال أيسر من قيادة النسق الدولي بالإكراه. (Griffiths,2004,64)

عندما تراجعت الهيمنة البريطانية أمام التحديات المتزايدة من ألمانيا، أصبح النسق مهيأً للحرب العالمية الأولى (Griffiths,2004,64)، وتكرر الأمر في الحرب العالمية الثانية. لقد استغرق الأمر عقوداً حتى ظهر مصطلح الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية. ولقد قرر كل من الواقعيون والليبراليون أن الهيمنة الأمريكية قد بدأت في العام 1945، وأكد بعض الواقعيين أنها بدأت قبل ذلك. ومن ثم ظهرت العديد من الدراسات التي تحذر الولايات المتحدة من قوة اليابان، إلا أن نهاية الحرب الباردة قد أظهرت تفرد الولايات المتحدة الحقيقي على المستوى العالمي. أضف إلى ذلك الكساد الاقتصادي في العام 2008 الأمر الذي أظهر حلول الصين محل اليابان كقوة مهددة "متحدية" للهيمنة الأمريكية. (Lebow,2017,19)

الهيمنة الأمريكية:

بنهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي أكد العديد من الواقعيين أننا في عصر الأحادية القطبية، وأن الولايات المتحدة هي القوة القطبية الوحيدة وأنها قد حققت هيمنة عالمية، وهو مركز لم تحققه أية قوة أخرى في العالم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤكد البعض أن نسق ما بعد الحرب الباردة هو نسق متعدد القطبية وليس أحادياً. فالولايات المتحدة وإن كانت أقوى دولة في العالم إلا أن هناك قوى كبرى أخرى مثل الصين وروسيا. (Mearsheimer,2019,80) حيث عرفت كل منهما الهيمنة على اعتباره مفهوماً سلبياً. (Nye,Jr,2008,38)

كيف ستتعامل الولايات المتحدة مع القوى المهيمنة الإقليمية مثل الصين؟ يقول ميرشايمر إن الولايات المتحدة لن تتسامح مع أي أنداد أو منافسين ولو على المستوى الإقليمي، ومن المتوقع أن تحتوي الصين وأن تعمل على إضعافها بشتى السياسات لتضع حداً لسيطرتها على آسيا. أضف إلى ذلك أن جيران الصين أنفسهم لديهم من المخاوف الكثير وسيعملون جهدهم لمنع الصين من تحقيق الهيمنة الإقليمية. إن دولاً مثل كوريا الجنوبية، سنغافورة، فيتنام، الهند، اليابان وحتى روسيا قلقون من تنامي قوة الصين وهم في النهاية سوف ينضمون لقوة موازنة بقيادة الولايات المتحدة لاحتواء المهيمن المحتمل. (Mearsheimer,2006,467)

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الواقعية الهجومية تقول بأفضلية الهيمنة العالمية، ولكن ذلك – على حد قول ميرشايمر – صعب التحقق، ومن هنا تتجه الدول إلى محاولة تحقيق الهيمنة الإقليمية الأمر الذي يعني تحقيق الدولة السيطرة على المنطقة الجغرافية الخاصة بها، هذا ما فعلته الولايات المتحدة، وهو ما تحاول الصين فعله اليوم. ولكن لا الولايات المتحدة ولا الجيران الإقليميين للصين سوف يسمحون لها بذلك، خاصة وأن الصين تحاول بشتى السبل إضعاف جيرانها. وعلى الرغم من ادعاءات الواقعيين الدفاعيين بأن صعود الصين سوف يكون سلمياً، إلا أن هجومية ميرشايمر تنفي ذلك. (Mearsheimer,2019,83)

يشهد النسق الدولي بذلك تحولاً عظيماً، فمن الملاحظ وجود تطور في توزيع القوة، والقوى العظمى تزدهر وتتراجع. في وقت من الأوقات تزعمت الولايات المتحدة السياسة الدولية. ولكننا نشهد اليوم تفوق الصين وغيرها من الدول غير الغربية، مثل الهند والبرازيل، فهناك زيادة ملحوظة في الثروة والقوة والنفوذ، الأمر الذي أدى إلى تنبؤ البعض بنسق دولي ثنائي تتزعمه الولايات المتحدة والصين.

(Mearsheimer,2019,85) ولكن الولايات المتحدة لاتزال تتمتع وحلفاؤها بالحضور والهيمنة في النسق العالمي، ولكن القوة تتسرب من يد الولايات المتحدة بشكل أو بآخر. ولذلك نشهد وجود صراع على القيادة والهيمنة والمؤسسات العالمية. (Ikenberry,2014,1)

إذا كيف يؤثر صعود الصين على الهيمنة الأمريكية؟

تحوز الصين أكبر عدد من السكان، أي أنها تتميز بالعامل البشري، ولذلك يراها كثيرون مصدراً للتهديد بل والحرب. ويقارن البعض صعود الصين بصعود ألمانيا قبيل الحرب العالمية الأولى. ويقول روبرت كاجان Kagan إن قيادة الصين ترى العالم مثل رؤية القيصر فيلهلم الثاني، إنهم يشكون الهيمنة الأمريكية بل ويرون ضرورة كسر القيود وضرورة تغيير قواعد النسق الدولي قبل أن تغيرهم هذه القواعد. (Nye,Jr,2008,38)

يقول كوكس إن الصينيين يرون الصين على اعتبارها قوة عظمى، ولكن بدون سيطرة عالمية. وقد يتنبأ بعض الأمريكيين بثنائية قطبية. وعلة ذلك هي أن الصين هي أكبر دائن والولايات المتحدة هي أكبر مدين. ولهذا يرى البعض أن ثنائية قطبية "G2" هي وسيلة حماية للهيمنة الأمريكية، ولكن هذه الفكرة لا تلقى قبولاً في الصين. وهم يؤكدون على فكرة الصعود السلمي للصين في حديث "غير أيديولوجي" لأن ذلك يحقق فائدة للكل ولا يضر أي من الطرفين. والأكثر من ذلك أنهم – أي الصينيون – يرون أنهم يعتمدون كثيراً على الولايات المتحدة على اعتبارها سوق مفيدة لصناعاتهم المتزايدة ولكن دون الوصول لدرجة كبيرة من الاعتمادية. (Schouten,2009,8)

وتجدر الإشارة أن هناك من الباحثين من يتنبأ بما ستؤول إليه الأمور في الصين، فيرون عدم الاستقرار الداخلي، أو أن تشكل الصين تهديداً غير تقليدي، أو محاولة الصين ضم تايوان، وأخيراً صراع مسلح مع جيرانها، وكلها أمور ستستدعي تحركاً أمريكياً لامحالة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ورد في تقرير المؤتمر القومي الخامس عشر في الحزب الشيوعي الصيني في العام 1997، أن العالم يتجه نحو التهدئة وأن الهيمنة وسياسات القوة يمثلان تهديدان كبيران للسلم والتطور عالمياً. لقد رفضت الصين الهيمنة وعارضت الغزو الأمريكي للعراق، كما تفضل الصين الحوار والتعاون في مجالها الإقليمي عوضاً عن استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة. وبهذا فهي تؤكد على سياسة خارجية قوامها أن تحقيق الأمن يتم من خلال التعاون. (Xintian,2008,140–143) ولكن هل تقبل الولايات المتحدة بذلك كله؟ لنأخذ الشرق الأوسط كمثال في محاولة للإجابة على ذلك.

أولاً: تحرص الولايات المتحدة على الجمع بين العاملين الاقتصادي والسياسي في قرار لعب دور المهيمن. لقد اختبر الأمريكيون قوتهم العسكرية– السياسية لحماية مكانتهم الاقتصادية. ومثلت حرب الولايات المتحدة على العراق وغزوها في 2003 بلورة للعلاقة القوية بين العوامل السياسية– العسكرية والعامل الاقتصادي. لقد احتاجت الولايات المتحدة السيطرة على العراق لدعم مصالحها السياسية– العسكرية والاقتصادية في الشرق الأوسط. ولا يقع اللوم هنا لا على صدام حسين ولا على جورج بوش الابن بسبب المنظور الذي تفرضه نظرية الاستقرار الهيمني. لقد كانت عملية قوة مهيمنة تحاول دعم مكانتها. لقد شنت الولايات المتحدة حرباً ضد العراق لدعم مكانتها الاقتصادية والسياسية. (Deudney,2013,2) (Yazid,2015,73)

ثانياً: لم تسمح الولايات المتحدة لأية دولة في النسق الدولي – لاسيما في مجال نفوذها – بصنع أية سياسة خارجية أو تطبيق أية قرارات قد تهدد مكانة أمريكا السياسية والاقتصادية. إن أي ضعف في المكانة الاقتصادية الأمريكية دولياً سوف يؤثر على مكانتها العسكرية في ميزان سياسات القوة. إن انخراط الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية في 1991 كان بسبب الموقف العسكري القوي للعراق بعد الحرب العراقية الإيرانية 1988، ونمو القوة العراقية كقوة إقليمية هدد المكانة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. وكقوة مهيمنة، كان لابد لأمريكا أن تعاقب أية دولة تمثل تهديداً محتملاً لمكانتها في منطقة الشرق الأوسط. (Yazid, 2015,74)

لقد كان موقف العراق والشرق الأوسط في بداية التسعينيات مشابهاً لصعود أندونيسيا في عهد سوكارنو في الستينيات. كانت سياسة سوكارنو المتمثلة في عدم التعاون مع الولايات المتحدة والقوى الغربية بمثابة التهديد لمكانة الولايات المتحدة في منطقة جنوب شرق آسيا. وبدعم السلاح الذي حصلت عليه أندونيسيا من الاتحاد السوفييتي والصين، كانت أندونيسيا لتكون قوة إقليمية محتملة تهدد المكانة الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا. وبذلك تدخلت الولايات المتحدة فأحدثت مظاهرات 1965 بهدف تدمير سوكارنو وسياساته من ناحية، ودعم مكانة الولايات المتحدة في المنطقة من ناحية أخرى. لقد كانت الأيديولوجية الشيوعية وتأثير الاتحاد السوفييتي في منتهى القوة في أندونيسيا في بداية الستينيات، وتغير الوضع بعد 1965، وذلك على الرغم من فشل أمريكا في السيطرة على وتطوير مكانتها في منطقة الهند الصينية، خاصة فيتنام الجنوبية في الستينيات، وحتى أنها هزمت

في 1975، ولكن نجاحها في السيطرة على أندونيسيا ودول جنوب شرق آسيا طّور من مكانة الولايات المتحدة في المنطقة. (Yazid,2015,74) (Balogun, 2011,12)

هل يتفق الجميع مع سياسات الولايات المتحدة المهيمنة؟

يقدم البعض صورة للعصر الأمريكي وعلاقته مع أوروبا والدول الآسيوية التي ارتكزت إلى عالم ما بعد الحرب. لقد اعتمدت الولايات المتحدة العديد من الطرق والأساليب التي لا تصلح لعالم اليوم. لقد بنت أمريكا نظام ما بعد الحرب مع ألمانيا واليابان كشركاء صغار منهزمون في الحرب. ولكن اليوم تظهر الصين التي تعتبر ثاني أكبر اقتصاد في العالم والتي لابد أن توليها الولايات المتحدة الكثير من الاهتمام. ويرى البعض أن التفاوض مع الصين لن يقدم استقراراً وسيكون بمثابة المشكلة لصانع القرار الأمريكي. إن الحالة مع اليابان وألمانيا كانت أمنية، فتم وضع القواعد والمؤسسات وحكم الاقتصاد العالمي. والولايات المتحدة تدخل اليوم عالماً جديداً مع الصين لا يصلح معه استخدام الأدوات القديمة. (Ikenberry,2014a,11) (Ikenberry,2014b,43)

وتشير الملاحظة إلى أننا نجد تسامحاً من قِبل الدول الأوروبية والآسيوية تجاه الهيمنة الأمريكية، ليس لأن الولايات المتحدة محبوبة لذاتها، ولكن لأن هناك تصور يقضي بأن غيابها قد ينتج عنه عدوان من قِبل مهيمنين إقليميين لديهم الكثير من الطموح والتطلعات. وفي حين يؤكد البعض أن هذا المنظور خاطئ، إلا أن واشنطن تدعمه لإسكات الأصوات المطالبة بانسحابها عسكرياً من مناطق مثل كوريا الجنوبية واليابان. (Griffiths,2004,65) (Fukushima, 2008,150)

وعليه يضع البعض مكونات ثلاثة للهيمنة الأمريكية، الأول: الهيمنة من خلال برنامج عمل وقيم وبنية من القواعد والمؤسسات. الثاني: الإدارة الاقتصادية، على اعتبار أن المهيمن هو الجهة الأخيرة للإقراض الذي يقدم السيولة والاستقرار للنظام الاقتصادي. الثالث: توفير الأمن، حيث غالباً ما وصفت الولايات المتحدة بأنها شرطي العالم في تطبيق قواعد التجارة العالمية، والديمقراطية والسلام. (Lebow,2017,19)

ويجادل البعض بأن المشروع الأمريكي للهيمنة قد بدأ ببداية حملة الحرب على الإرهاب. ولكن أفكار الحرية والعدالة ونشر الديمقراطية كانت محل تساؤل في الوقت الذي كان يُمارس فيه العنف. لقد كانت هذه الأفكار وتلك القيم أحد الأساليب التي صنفت الولايات المتحدة الآخرين في

نظامها الدولي الذي تفضله. أضف إلى ذلك قيامها بترجمة ذلك كله إلى مساعدات اقتصادية وعسكرية لبعض الدول. (Misalucha,2011,220)

لقد مثل الوزن الدولي المتزايد لدول مثل الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا عامل جذب للعديد من الباحثين لاعتبارهم قوى صاعدة ليس في المجال الاقتصادي فقط بل كمتحدي نسق system challengers أو بناة نمط جديد في مجالات دولية مثل مفاوضات منظمة التجارة العالمية، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة. ومن هنا قد تؤثر القوى الإقليمية الجديدة على التفاعلات الدولية على المستوى الإقليمي من أجل تشكيل نظام إقليمي أو درجة من التحول المؤسسي في أقاليمهم. (Destradi,2010,903)

هل الولايات المتحدة مهيمنة أم امبراطورية؟

يختلف العديد من الباحثين حول الولايات المتحدة كونها تمثل امبراطورية أم هيمنة. ويرى أجنو Agnew أن وصف امبراطورية لا ينطبق على الولايات المتحدة على الرغم من أن نطاق نفوذها يمتد لأبعد من إقليمها. ويبرر أجنو ذلك بأن: (1) يختلف النسق الدولي المعاصر جوهرياً عن القرون السابقة، فيما يتعلق بتوزيع القوة. فعالم اليوم يعتبر عصر العولمة بسبب ظهور العديد من الفاعلين من غير الدول، وهذا ما جاءت به الولايات المتحدة، سواء كان عن قصد أو عن غير قصد. (2) يكمن الاختلاف الثاني في وجود عنصر الإقناع إلى جانب الإكراه، ووجود تعاون اقتصادي اجتماعي مما يتماشى مع مفهوم الهيمنة أكثر مما يدلل على امبراطورية عالمية. (Agnew,2005,13) لقد خلقت الولايات المتحدة قوة جديدة بمفهوم جديد هو العولمة والأخيرة لها دور كبير – في ظل المهيمن – في تنظيم الأسواق والدول والمؤسسات الدولية، وليس المهيمن منفرداً. (Agnew,2005,20)

وعلى الرغم من أن أوروبا كانت قانعة بهيمنة الشركاء الأمريكيين على أمل أن ينشأ نسق عالمي تضع الولايات المتحدة سماته وخطوطه العريضة، إلا أن مرحلة الحرب الباردة – من وجهة نظر البعض – دفعت الولايات المتحدة – من وجهة نظر البعض – إلى تكوين امبراطورية كبرى. لقد اختلف الواقعيون والليبراليون حول تكلفة الهيمنة التي تدفعها الولايات المتحدة، وهي مشكلة الركوب المجاني الذي قد يكون طويل الأمد أو قصير الأجل، ولكنهم اتفقوا على أن الهيمنة تخلق مؤسسات تنظم التفاعل بين الدول في سبيل الحصول على المنافع المشتركة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يرى الليبراليون والواقعيون أن الولايات المتحدة تنسحب من موقعها، بل وأكد تقرير مجلس العلاقات

الخارجية على هذه النقطة. وعارضهم البعض الآخر في مجلة International Security وأكدوا على استمرار الهيمنة الأمريكية، وأنها اتخذت من الإجراءات ما يضمن ذلك، مثل تخفيض تكلفة الهيمنة، وبناء التزامات دولية قوية، وتسهيل الفعل الجماعي، الأمر الذي يعنى عند البعض أن الولايات المتحدة لاتزال استثنائية وقادرة على تحقيق الاستقرار في النسق الدولي. (Lebow,2017,20)

ومن هنا كان لزاماً على الولايات المتحدة استحداث استراتيجية كبرى تمثلت في الحرب على الإرهاب، وبغض النظر عن العوامل الداخلية التي حددت مسار السياسة الداخلية لإدارة بوش الابن، نجد أن السياسة الخارجية الأمريكية تحددت وفق تغيرين اثنين، الأول: هو التحول من التعددية إلى الأحادية في السلوك الخارجي. الثاني: استخدام الحروب الوقائية والاستباقية ضد الدول التي سمتها الولايات المتحدة دولاً مارقة أو فاشلة. لقد اتبعت الولايات المتحدة في سبيل ذلك من السياسات ما يمكن بحق وصفها بالهيمنة الإكراهية، مثل إجبار الدول على تبني القيم الأمريكية والمشاركة في مراقبة حقوق الإنسان ومعاقبة من لا يلتزم، منع الدول من تحقيق أية قدرات عسكرية من شأنها تهديد التفوق الأمريكي، ترتيب الدول وفق تبنيهم للمعايير الأمريكية في قضايا تشمل حقوق الإنسان والمخدرات والإرهاب والانتشار النووي، تحقيق المصالح الأمريكية تحت شعار التجارة الحرة والسوق المفتوحة، التملص من الالتزامات التي تمس السيادة الأمريكية مثل المحكمة الجنائية الدولية، وأخيراً الانسحاب من ترتيبات الحد من التسلح. (Griffiths,2004,67) (Brown,2005,1238) (Ikenberry,2011,1)

انهيار الهيمنة:

يرى ويليام ولفورث William Wohlforth ضرورة الكشف عن منطق انهيار الهيمنة وتدهورها، فيقول: "هل تقهر الهيمنة نفسها؟". ويجيب بأن الهيمنة نحمل في داخلها بذور فنائها. لقد فشل الباحثون في التفريق بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في تراجع وانهيار الهيمنة. إن آليات انهيار الهيمنة غير معروفة من وجهة نظره. (Ikenberry,2014,10) بينما يرى آخرون أن إلزام المهيمن نفسه بالتزامات عسكرية مكلفة يؤدي إلى انهيار الهيمنة، لاسيما إذا أعادت الدول المنافسة بناء قوة عسكرية تهدد المهيمن. (Goldstein,2013,56)

هيمنة الولايات المتحدة وصعود الصين:

يرى بعض الواقعيين أن هيمنة الولايات المتحدة تؤول إلى زوال، فالناتو لا يقوم بوظيفته التي جبل من أجلها، والقوات الأمريكية في الأطلنطي أقل مما كانت عليه في السابق، والصين تختبر الهيمنة الأمريكية في محيطها. (Kaplan,2013,4)

يقترح البعض التقليل من احتمالات الصراع بين الولايات المتحدة والصين، حيث يرى البنائيون ضرورة الحذر من فكرة اتباع كل مصالحه منفرداً. فالنظرة للصين كقوة صاعدة والولايات المتحدة كقوة متراجعة قد يضلل صناع القرار الأمريكيين وتجعلهم يتخذون موقفاً مناوئاً للصين، الأمر الذي قد يضع الدولتين في مواجهة غير محمودة العواقب. "وذلك على منوال تحذير ثيوسايديدس قديماً: إن الخوف من الصراع قد يكون أحد مصادره". (Nye,Jr,2008,39) ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن الولايات المتحدة لم تكن مهيمناً لوقت طويل وأن الصين من جهة أخرى ليست لديها نوايا لقلب الوضع الراهن. وهم يؤكدون أن الجمع بين الشرعية والقوة هو مصدر الهيمنة. (Ichihara,2015,361) أضف إلى ذلك أن الواقعيون الهجوميون يتوقعون صعوداً غير سلمي للصين في النسق الدولي، أما الواقعيون الدفاعيون فيرون أن الصعود السلمي أمر ممكن الحدوث، باختصار لا يوجد اتفاق بين المعنيين بالنظرية الواقعية فيما يتعلق بالأسلوب الذي ستصعد فيه الصين أمام الولايات المتحدة. (Mearsheimer,2019,85) بل إن البعض يفضل عبارة "عودة" وليس صعود الصين. (Nye,Jr,2008,39)

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يرى معظم الليبراليون الجدد أن مقاومة الهيمنة هو أمر قد يؤدي إلى الفوضى، فنجد على سبيل المثال تسامح بعض الدول مثل الهند مع التدخل الأمريكي في الشؤون الإقليمية لأن ذلك يخدم هدفاً محورياً يتمثل في الوقوف في وجه عدو إقليمي مشترك هو الصين. (Bajpai,2008,101)

وعلى العكس من العديد من الواقعيين والليبراليين، يرى البعض أن الولايات المتحدة قد أضرت دورها الهيمني، الذي حققته لنفسها، وتصرفت بما يضر موقعها السياسي بل والنظام الاقتصادي العالمي. فهناك تعارض ظاهر بين دعم الولايات المتحدة للصور الليبرالية الجديدة وعولمة الاقتصاد من جهة والحرب على الإرهاب من جهة أخرى. والخلاصة أن السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحادي

عشر من سبتمبر قد هددت مكانة الولايات المتحدة كمهيمن بل وقللت من أمنها. (Griffiths,2004,70,71) (راسيت،287،2016)

ويثير البعض سؤالاً هاماً ألا وهو: هل هناك قيود على القوة الأمريكية اليوم؟ والإجابة على هذا التساؤل تتضمن ثلاثة قيود، أولها: التصميم البنيوي للولايات المتحدة، والذي يقوي الهيئة التنفيذية على الهيئة التشريعية، وحالة العراق تعد مثالاً على ذلك. ثانيها: الطبيعة المنفتحة للمجتمع الأمريكي، وهنا نتحدث عن الرأي العام ودور الإعلام الأمريكي في تطويع النظرة المجتمعية لتتماشى مع دوافع وسياسات الحكومة الأمريكية، خذ الحادي عشر من سبتمبر مثالاً على ذلك. ثالثها: وهو قيد خارجي يتمثل في حلف الأطلنطي وحاجة الولايات المتحدة للإبقاء على حلفائها من الديمقراطيات الليبرالية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يرى معظم الليبراليون الجدد أن مقاومة الهيمنة هو أمر فوضوي. (Brown,2005,242) (Bajpai,2008,105)

الولايات المتحدة وأوروبا:

لقد حدد روبرت كاجان في دراسته: "القوة والوهن" عالمين تحدث عنهما إيمانويل كانط وتوماس هوبز، وراح يقارن بينهما مؤكداً أن الولايات المتحدة ستبقى في منطق عالم هوبز الفوضوي، في حين ينعم الأوروبيون بميزات عالم كانط. ولكن الملفت للنظر أن العالمين الذين تحدث عنهما كاجان، لم يتواجد أحدهما بمعزل عن الآخر، وتحقق السلم في أوروبا، في حين لاتزال الولايات المتحدة تخوض الحروب والصراعات الدامية. (مونكلر، 2008، 156)

لعبت كل من الصين وأوروبا أدواراً مختلفة ولكن هامة، فالصين على سبيل المثال أصبحت داعماً كبيراً للنظام الاقتصادي الحالي. (Lebow,2017,18) ومن هنا يثور التساؤل: لماذا إذاً يصر الليبراليون والواقعيون على موقفهم على الرغم من وجود شواهد على نسق دولي جديد ناشئ. تفسير ذلك من وجهة نظر ليبو Lebow أن هؤلاء الباحثين هم نتاج ذات الثقافة، مثلهم في ذلك مثل صناع القرار، وبالتالي فهم شركاء في نظرتهم للعالم. ولهذا السبب يمتلك كل من منظري العلاقات الدولية ومحللي الأمن القومي الأمريكيين نظرة نمطية لصورة هيمنة الولايات المتحدة على العالم على الرغم من وجود شواهد للتراجع النسبي. ولذلك كله أثر في خلق خليط تنظيري واختباري ونمطي يجانب الصواب. (Lebow,2017,21)

ومن الجدير بالذكر أن أكثر القوى اقتراباً من قوة الولايات المتحدة هي الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من أن اقتصاد أمريكا يعادل أربعة أضعاف اقتصاد ألمانيا، أكبر دولة أوروبية، إلا أن اقتصاد الاتحاد الأوروبي يكاد يقترب من اقتصاد الولايات المتحدة، والمنظمات الدولية الأوروبية منتشرة في العالم كله، كما أنها لعبت دوراً كبيراً في إنشاء المؤسسات الدولية منذ أكثر من عقد مضى. (Nye,Jr,2008,43)

ويؤكد البعض أن الهيمنة كانت ظاهرة قصيرة الأجل لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. وبدا أن كلاً من الواقعيين والليبراليين يراجعون كلاً من التاريخ والنظرية في سبيل إتمام دراسة مشروع الهيمنة الأمريكية. وهم في ذلك يدورون في دوائر هنتنجتون ورأيه الشهير، إما التراجع الأمريكي أو التجديد. وعلى الرغم من إدراك هؤلاء الباحثين للتحديات التي تواجه الهيمنة الأمريكية، إلا أنهم لايزالون يعترفون بأحادية النسق واستمراريته، من أمثال جيلبين وكينيدي. (Gilpin,2014b,66) ولكننا من جهة أخرى نجد بعض المحللين الليبراليين مثل كوهين الذي يؤكد على أن الهيمنة الأمريكية قد انتهت في سبعينيات القرن العشرين. وحتى في الآونة الأخيرة، احتلت الكتابات حول الصين ما كان حول اليابان منذ عقدين من الزمان.

واليوم وبعد ثلاثة عقود من إعلان كوهين وكيندلبرجر عن نهاية الهيمنة، وصف أيكنبري أزمة الهيمنة على اعتبارها "أزمة سلطة" داخل منظمات الهيمنة القديمة في النظام الليبرالي، وليست أزمة في المبادئ الأساسية والعميقة للنظام ذاته. ونتيجة لذلك فإن قواعد السياسة العالمية أصبحت محل سؤال، وعلى الرغم من تعرض الهيمنة الأمريكية لهذه التحديات، إلا أن النظام الليبرالي لايزال قائماً. إلا أنه يحتاج إلى إعادة المفاوضة بين الولايات المتحدة الأمريكية والفاعلين الجدد، الأمر الذي يرتكز إلى توزيع قوة في نسق أحادي. وبذلك لايزال كل من الليبراليين والواقعيين يصرون على استمرار الهيمنة الأمريكية. (Lebow,2017,21,22) ولكن البعض الآخر يؤكد أننا على أعتاب نسق تتحدد فيه قوى عظمى ثلاث، هي الولايات المتحدة وروسيا والصين. (Hobswam, 2008,18) في حين ينتقد البعض الآخر هذا الاتجاه.

لقد مثل انهيار الاتحاد السوفييتي وانتفاء أية تهديدات عالمية صعوبة بالنسبة للولايات المتحدة، فما المبرر الذي ستستخدمه لتطويع حلفائها وتنظيمهم تحت قيادتها وقبول قراراتها الأحادية دون استشارة أو تفاوض أو موافقة. فخلال مرحلة الحرب الباردة كان الخطر المشترك القادم من

الاتحاد السوفييتي يدفع الدول "للانتظام" في صف الولايات المتحدة والانضواء تحت لوائها، وغياب التهديد قد سحب هذا الامتياز الأمر الذي أدى إلى ظهور الخلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا وآسيا. (Agnew,2005,30)

لماذا فشلت الولايات المتحدة على الرغم من قوتها في تحقيق أهدافها السياسية؟ إن عوامل القوة الأمريكية لاتزال تعتمد على القوة العسكرية إلى حد كبير. إنها النظرة المادية للقوة، التي يرفضها الليبراليون، بل لقد ذهب جوزيف ناي إلى أبعد من ذلك عندما ركز على القوة الناعمة. ولكن تراجع القوة الأمريكية يستدعي من كل من الواقعيين والليبراليين مراجعة وإعادة التفكير في مضمون القوة التي قد تحتاجها الولايات المتحدة لتبقى المهيمنة في الفترة القادمة. (Lebow, 2017,25)

أدى ذلك إلى اتباع سياسات عالمية وإنتاج نمط دولي جديد هو الحرب على الإرهاب، الأمر الذي سمح للولايات المتحدة بغزو كل من أفغانستان والعراق. ولقد حققت منافع عديدة تمثلت في: تحقيق الهيمنة في صورة مستوى منخفض نسبياً من الإنفاق الدفاعي (مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي)، والقدرة على استخدام الدولار الأمريكي لتصدير المشكلات الاقتصادية الداخلية لباقي دول العالم من خلال التلاعب بمعدلات التبادل والدعم المالي، أضف إلى ذلك الإمكانات الأيديولوجية التي مكنتها من حصد المنافع الاقتصادية عالمياً. (Agnew,2005,31)

التساؤل حول ما هو الاستقرار الذي نعنيه من النظرية عندما شنت الولايات المتحدة حروباً في العالم كله باسم 11-9، فهل كانت الهيمنة تعني بحق السلام؟ أم أن النظرية لا تنطبق سوى على القوى العظمى، هل لأن لبنان والصومال وفيتنام والعراق ليسوا قوى عظمى فهم في غير حسبان النظرية؟

الجدير بالذكر أن إثارة هذه التساؤلات تواجه نقداً شديداً من قبل البعض، فعلى سبيل المثال يؤكد فيرجسون Niall Ferguson أن انتقاد الهيمنة الأمريكية العالمية لابد أن يتوقف وأن نعيد التفكير في البديل. ويقول: إذا تقاعدت الولايات المتحدة عن أداء دورها المهيمن، فمن الذي سيقوم به؟ ليس أوروبا وليس الصين، وليس العالم الإسلامي بطبيعة الحال، وبالتأكيد ليس الأمم المتحدة. إن البديل هو الفوضى الهوبزية وعصر ظلام جديد. إن بديل الأحادية القطبية لن يكون نسقاً تعددياً، بل سيكون فراغ قوة عالمي. (Chari,2008,1) ولكن ومع ذلك، هناك من لا يعترف بالولايات المتحدة كمهيمن، لا بتفوقها ولا بتفردها، لأن ما تفعله في عالم اليوم لا يقدم لها الإمبراطورية ولا هيمنة فعالة من وجهة نظر البعض. (Hobswam,2008,23) (Brown,2005,132)

إن هذا الرأي المتطرف في واقعيته، يتجاهل كل المداخل الأخرى التي تمت دراستها في هذا البحث، إنه يتجاهل الليبرالية والنيوليبرالية والجرامشية وأفكارهم وملاحظاتهم حول مفهوم الهيمنة والنسق الدولي – أو النظام في حالة النيوليبرالية.

خاتمة

تناول البحث الذي بين أيدينا مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية، على اختلاف روافد ومشارب تلك النظريات، فالنظرية الواقعية تتناول مفهوم الهيمنة من خلال فروضها الأساسية، التي تعلي من شأن القوة المادية والمصلحة القومية، كما نجد الواقعية الجديدة التي أضافت إلى هذا المفهوم. وناقشت الواقعية بوجه عام علاقة الهيمنة بنظرية ميزان القوة التي لها سهم نافذ لدى صناع القرار، لاسيما الأمريكيين. ومن ثم ناقشت النظرية الواقعية موضوع الاستقرار الهيمني من ثنايا تلك المفاهيم الواقعية كلها.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تناول البحث ذات المفهوم من وجهة النظر الليبرالية، وهي نظرية ثرية لها روافد متعددة. وهي تتناول مفهوم الهيمنة من خلال مفاهيمها الرئيسية التي تعلي من شأن التجارة الحرة والتعاون على المستوى الدولي. أضف إلى ذلك تناولها لموضوع الاستقرار الهيمني من وجهة نظر تتفق مع الواقعية في بعض الأمور وتختلف معها في البعض الآخر.

كما تناول البحث مفهوم الهيمنة في النظرية النقدية، من خلال الآراء الجرامشية والجرامشية الجديدة، وهي بصورة عامة تختلف عن المنظور الواقعي والليبرالي، فالنقدية تهتم بالطبقة الاجتماعية كوحدة للتحليل على المستوى الدولي، الأمر الذي يخالف المنظور الوضعي الذي يعلي من شأن الدولة في الواقعية ومن الفاعلين من غير الدول في الليبرالية. وبذلك يجيب البحث عن الأسئلة الأساسية وعن مكامن الاتفاق والاختلاف بين المنظورات المختلفة في مفهوم الهيمنة.

ويخلص البحث إلى الإجابة عن التساؤل الذي يثيره موقف الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحالي، وموقف كتاب العلاقات الدولية واختلافهم حول هيمنة الولايات المتحدة أو تراجعها كقوة عالمية. أضف إلى ذلك موقف الصين كقوة صاعدة وواعدة. لقد عرض البحث كافة وجهات النظر بهذا الشأن وأجاب عن التساؤلات التي يطرحها الباحثون حول حتمية المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وذلك وفق ميزان القوة الواقعي، والنظام الليبرالي العالمي، والجرامشية الجديدة.

قائمة المراجع

أولاً. باللغة العربية

الكتب:

1- بروس راسيت، **الليبرالية**، في: تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

2- تيم دان وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

3- جيرمي هيرد، **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤية تنافسية للنظام العالمي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2013.

4- روبرت جيلبين، **الحرب والتغيير في السياسة العالمية**، ترجمة: عمرو سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.

5- ممدوح منصور، **مفهوم النظام الدولي**، في: محمد طه بدوي وآخرون، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2015.

6- ممدوح منصور، **مفهوم ميزان القوة**، في: محمد طه بدوي وآخرون، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2015.

7- هيرفيد مونكلر، الامبراطوريات: منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: عدنان عباس علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.

ثانياً. باللغة الإنجليزية:

الكتب:

1- Akiko Fukushima, **The Changing Balance of Power in the International Order in the Context of Globalization: The Case of Japan**, in: Chandra Chari, War, Peace and Hegemony in Globalized

World: The Changing Balance of Power in the Twenty First Century, Routledge, London, 2008.

2- Andreas Antoniades, **Hegemony and International Relations**, Macmillan Publishers, 2017.

3- Akira Iriye, **Global Governance in the Age of Transnationalism**, in: Chandra Chari, War, Peace and Hegemony in Globalized World: The Changing Balance of Power in the Twenty First Century, Routledge, London, 2008.

4- Barry Buzan, **From International to World Society**, Cambridge University Press,2004.

5- Bruce Russet, **Liberalism**, in: Tim Dunne and Others, International Relations Theories, Discipline and Diversity, Second Edition, Oxford University Press, 2010.

6- Chandra Chari**, War, Peace and Hegemony in Globalized World**: The Changing Balance of Power in the Twenty First Century, Routledge, London, 2008.

7- Charles A. Kupchan, **Unpacking Hegemony**: **The Social Foundations of Hierarchical Order**, in: G. John Ikenberry, Power, Order and Change in World Politics, Cambridge University Press, 2014.

8- Chris Brown and Kirsten Ainley, **Understanding International Relations**, Palgrave macmillan, Third Edition, 2005.

9- Christopher Layne, **The Poster Child of Offensive Realism**: America as a Global Hegemon, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London, 2014.

10- Christopher Layne, **Kant or Can't**: **The Myth of the Democratic Peace**, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London, 2014.

11- Edward Comor, **Hegemony**, The International Encyclopedia of Political Communication, First Edition, 2016.

12- Eric Hobsbawm, **War, Peace and Hegemony at the beginning of the Twenty First Century**, in: Chandra Chari, War, Peace and Hegemony in Globalized World: The Changing Balance of Power in the Twenty First Century, Routledge, London, 2008.

13- Ernst Hass, **The Balance of Power, Prescription Concept or Propaganda**? in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London, 2014.

14- G. John Ikenberry, **Power, Order and Change in World Politics**, Cambridge University Press, 2014.

15- Goda Dirzauskaite and Nicola Cristinal Ilinca, **Understanding Hegemony in International Relations Theories**, Alborg University, May 31, 2017.

16- Hamid Ansari, **West Asia: Is There an Alternative to Sole-Super Power Hegemony?** in: Chandra Chari, War, Peace and Hegemony in Globalized World: The Changing Balance of Power in the Twenty First Century, Routledge, London, 2008.

17- Jennifer Sterling-Folker, **Neo-Liberalism**, in: Tim Dunne and Others, International Relations Theories, Discipline and Diversity, Second Edition, Oxford University Press, 2010.

18- John Agnew, **Hegemony: The New Shape of Global Power**, Temple University Press, Philadelphia,2005.

19- John J. Mearsheimer (a), **China's Unpeaceful Rise**, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London, 2014.

20- John J. Mearsheimer (b), **The Future of American Pacifier**, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London, 2014.

21- John J. Mearsheimer (c), **Anarchy and the Struggle for Power**, **The Tragedy of Great Power Politics**, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London, 2014.

22- John J. Measheimer, **Structural Realism**, in: Tim Dunne and Others, International Relations Theories, Discipline and Diversity, Second Edition, Oxford University Press, 2010.

23- Jon Simons, **Hegemony: The Encyclopedia of Political Thought**, Wiley, 2015.

24- Jonathan Kirshner, **The Tragedy of Offensive Realism**, Classical Realism and Rise of China, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London, 2014.

25- Joseph S. Nay, Jr., **The Future of American Power**, in: Chandra Chari, War, Peace and Hegemony in Globalized World: The Changing Balance of Power in the Twenty First Century, Routledge, London, 2008.

26- Joshua S. Goldstein, Jon C Pevehoues, **The Globalization of International Relations**, Pearson New International Edition, Sixth Edition, 2013.

27- Kanti Bajpai and Varun Sahni, **Hegemony and Strategic Choice**, in: Chandra Chari, War, Peace and Hegemony in Globalized World: The Changing Balance of Power in the Twenty First Century, Routledge, London, 2008.

28- Len Scott, **International History 1945-1990**, in: John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics, Oxford University Press, 1997.

29- Mark Rupert, **Marxism and Critical Theory**, in: Tim Dunne and Others, International Relations Theories, Discipline and Diversity, Second Edition, Oxford University Press, 2010.

30- M.J. Balogun, **Hegemony and Sovereign Equality**, Springer, NewYork,2011.

31- Prem Shankar Jha, **Globalization, Hegemony and the Failure of Empire**, in: Chandra Chari, War, **Peace and Hegemony in Globalized World**: The Changing Balance of Power in the Twenty First Century, Routledge, London, 2008.

32- Richard Devetak, **Marxism and Critical Theory**, in: Richard Devetak and Others, An Introduction to International Relations, Second Edition, Cambridge University Press, 2012.

33- Richard Little, **International Regimes**, in: John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics, Oxford University Press, 1997.

34- Richard Ned Lebow, **Classical Realism**, in: Tim Dunne and Others, International Relations Theories, Discipline and Diversity, Second Edition, Oxford University Press, 2010.

35- Robert Gilpin (a), **The Nature of International Political Change**, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London, 2014.

36- Robert Gilpin (b), **Hegemonic War and International Change**, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London, 2014.

37- Robert Jervis, **Feedback, System Effect: Complexity in Political and Social Life**, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London, 2014.

38- Simon Murden, **Cultural Conflict: The West and Islam**, in: John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics, Oxford University Press, 1997.

39- Steve Hobden and Richard Wyn Jones, **World System Theory**, in: John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics, Oxford University Press, 1997.

40- Steve Smith, **New Approaches to International Theory**, in: John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics, Oxford University Press, 1997.

41- Timothy Dunne, **Realism**, in: John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics, Oxford University Press, 1997.

42- William C. Wohlforth, **The Stability of a Unipolar World**, in: Colin Elman and Michael A. Jensen, Realism Reader, Routledge, London, 2014.

43- William I. Robenson, **Promoting Polyarchy, Globalization, US Intervention and Hegemony**, Cambridge University Press,1996.

44- Yu Xintian, **The Change of the World in the Early Twenty First Century and China's Strategy of Peaceful Rice**, in: Chandra Chari, War, Peace and Hegemony in Globalized World: The Changing Balance of Power in the Twenty First Century, Routledge, London, 2008.

ثالثاً، دوريات علمية

1- Andrew Hurrell, **Towards the Global Study of International Relations**, RBPI, Vol. 59, No. 2, 2016.

2- Donald J. Puchala, **World Hegemony and United Nations**, International Studies Reviews, No. 7, 2005.

3- Dylan Riley, **Hegemony, Democracy and Passive Revolution in Gramsci's Prison Notebooks**, California Italian Studies, 2011.

4- Frank Schuller and Thomas D. Grant, **Executive Diplomacy: Multilateralism and Managing American Power**, International Affairs, Vol.79, No. 1 (2003).

5- G. John Ikenberry, **From Hegemony to the Balance of Power: The Rise of China and American Grand Strategy in East Asia**, International Journal of Korean Unification Studies, Vol. 23, No.2, 2014.

6- G. John Ikenberry, **The End of Liberal International Order?** International Affairs, Vol. 94, No.1, 2018.

7- Hannes Lacher and Julian German, **Before Hegemony: Britain, Free Trade and Nineteenth Century World Order Revisited**, International Studies Review, No. 14, 2012.

8- Jack S. Levy and William R. Thompson, **Balancing on Land and at Sea, Do States Ally against the Leading Global Power?** International Security, Vol. 35, No.1, (Summer 2010).

9- Jonathan Joseph, **A Realist Theory of Hegemony**, Journal for the Theory of Social Behavior, Vol.30, No.2, 2000.

10- Jonathan Joseph, Hegemony and Structure-Agency Problem in International Relations: A Scientific Realist Contribution, Review of International Studies, Vol.1, No., 34, 2008.

11- Ken Booth, **War and Change in World Politics by Robert Gilpin**, International Affairs, Vol. 58, No. 3,(Summer,1982).

12- Martine Griffiths, **Beyond the Bush Doctrine: American Hegemony and World Order**, Australian Journal of American Studies Vol.23, No.1, (July,2004).

13- Richard Ned Lebow and Simon Reich, **Influence and Hegemony: Shifting Patterns of Material and Social Power in World Politics**, All Azimuth, Vol.6, No.1, (Jan.2017).

14- Martine Griffiths and Others, Fifty Key **Thinkers in International Relations**, Second Edition, Routledge, New York, 2009.

15- Robert W. Cox, **Social Forces, States and World Orders**: Beyond International Relations, Millennium, Journal of International Studies, (May, 2009).

16- Michael J. Mazan, George W. Bush Idealist, International Affairs, Vol. 79, No.3, (May, 2003)

17- Skopol, T., Wallerstein's World Capitalist System: **A Theoretical and Historical Critique, American Journal of Sociology**, Vol.82, No.5, (March,1977) accessed:(15.7.2011)

18- Michael Keaney, **Globalization, Hegemony and Perspective**, Political Studies Review, Vol.13, 2013.

19- Mohamed Yazid, **The Theory of Hegemonic Stability**: Hegemonic Power and International Political Economic Stability, Global Journal of Political Science and Administration, Vol.3, No.6, (Dec. 2015).

20- Sezai Ozcelik, Neorealist and Neo-Gramscian Hegemony in International Relations and Conflict Resolution During 1990s, Ekonomic ve Sosyal Arastimalar Derigis, 2005.

رابعاً، مواقع انترنت:

1- Andrew F. Hermann, **Hegemony**, in: http://www.researchgate.net Accessed: (15.2.2019)

2- Cosma Sorinal, **Immanuel Wallerstein's World System Theory**, in: http://www.researchgate.net accessed: (29.11.2018).

3- Daniel Deudney, **G. John IKenberry, Liberal Leviathan: The Origins, Crisis and Transformation of the American World Order**, in: http://thicsandinternationalaffairs.org/2013/review Accessed:(16.5.2019)

4- Katie Kaufman, R. Cox, Production, Power, and World Order, in: http://altismta.org/online-journals/0506 accessed: (3.8.2018)

5- Robert D. Kaplan, **Anarchy and Hegemony**, Contributor Perspective, Apr. 17,2013, in: http://worldview.stratfor.com Accessed:(16.5.2019).

6- Schouten, P., **Robert Cox on World Orders,** Historical Change and the Purpose of Theory in International Relations, Theory Talks#37, in: http://www.theory-talks.org

7- Suzan Strange, **Hegemony**, in: http://www.dflorig.com/Hegemony.htm accessed:(Dec.2013)

8- Maiko Ichihara**, Good-bye Hegemony! Power and Influence in the Global System**, Global Affairs, Routledge, 2015, in: http://www.tandfontine.com/IOi/rgaf20